تقارير

قراءة في التقدير الإستراتيجي لـ "إسرائيل" 2016-2017

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: قراءة فى التقدير الإستراتيجي ل "إسرائيل"

السلسلة : تقارير

الكاتب: عماد أبو عواد ، أشرف بدر ، صلاح الدين العواودة

تحرير : صلاح الدين العواودة

الشهر/ السنة : مارس /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

نشر معهد دراسات الأمن القومي بداية هذا العام تقديرًا إستراتيجيًا حول الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، ودور "إسرائيل" والفرص والتحديات أمامها في هذه الأوضاع.

والتقدير الإستراتيجي لـ "إسرائيل"، هو قراءة مقدمة من المعهد الإسرائيلي، الذي تأسس عام 2006 بهدف:

- تقديم أبحاث تعتمد على المعايير المهنية والأكاديمية، على أن تكون تلك الأبحاث ذات علاقة بالأمن القومي الإسرائيلي.
- المساهمة في تفعيل النقاش الجماهيري العام حول تلك القضايا، وتقديم نصائح حولها للحكم في "إسرائيل".

المحتويات

الباب الأول: الشرق الأوسط في السياق العالمي

- سنة على اتفاق الدول العظمى على المشروع النووي الإيراني: تقييم الاتفاق في السياق السياسي/ إميل لنداو، أفرايم إسكولاي، وشمعون شتاين
- إيران بعد الاتفاق النووي/ أفرايم كام وسيما شاين
- التأثيرات الإستراتيجية للتطورات في سوق النفط العالمية على الشرق الأوسط/ شموئيل إيفن وعيران يشيف
- الولايات المتحدة والتدخل الروسي في المنطقة/ عوديد عيران
- روسيا: تحديات داخلية وخارجية/ تسفي مغين
- تحديات أمنية - سياسية، ومعضلة الاندماج في أعقاب موجات المهاجرين من الشرق الأوسط إلى أوروبا/ شمعون شتاين وسارة فاينبرغ
- سياسة الصين في الشرق الأوسط: بين الاستمرار والتغيير/ أساف أوريون، غاليا ليبي، دورون إيلا، وإسرائيل كنار

الباب الثاني: الشرق الأوسط: الهزة المستمرة

- سوريا والعراق ما بعد الدولة الإسلامية/ مارك هلر
- الأزمة في سوريا: ضرورة تعلم "العيش مع المرض"/ أودي ديكل
- مصر: صراعات نظام السيسي/ أفرايم كام
- تحديات على أبواب المملكة السعودية/ يوئيل غوجنسكي
- المحور السني في مواجهة المحور الشيعي في الشرق الأوسط/ سيما شاين

الباب الثالث: التحديات والفرص أمام "إسرائيل"

- "إسرائيل" والفلسطينيون: أزمة مستمرة وجمود متعمق/ شلومو بروم، عنات كورتس، وغلعاد شير
- "إسرائيل" والفلسطينيون: بناء ظروف وأسس لتسويات مستقبلية/ أساف أوريون وأودي ديكل
- تفكير عربي عربي حول عملية السلام والتطبيع مع "إسرائيل"/ أوفير فاينتر
- تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشل: انكفاء على الداخل وحزم باتجاه الخارج/ غيلا لندنشتراوس
- "إسرائيل" والولايات المتحدة: إعادة بناء العلاقة/ عوديد عيران وميخال ردوشيتسكي
- التحديات العسكرية لـ "إسرائيل" في الدائرة الأولى: جبهات متعددة وخصوم مختلفون/ كوبي ميخال وغابي سيبوني
- حرب الوعي الأولى/ غابي سيبوني
- ظواهر كراهية وعنصرية بين اليهود والعرب في "إسرائيل": المميزات والتداعيات وطرق المواجهة/ أفرايم لفيء، مائير إليران، ومحمد أبو نصرة
- المركبات الداخلية للحصانة القومية/ موشيه يعلون

الخلاصة: تقدير إستراتيجي لـ "إسرائيل": نظرة على الواقع وجواب للتحديات/

عاموس ييدلين

المقدمة

يأتي هذا التقدير الإستراتيجي في الوقت الذي يعيش فيه الشرق الأوسط، المحيط بـ "إسرائيل"، العديد من التقلبات وعدم الاستقرار السياسي، تحديدًا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي. تتركز المقالات والأبحاث المقدمة في التقرير الإستراتيجي على القضايا الحيوية التي تهم "إسرائيل"، حيث ناقش الباحثون ثلاثة أبواب أساسية:

يتناول الباب الأول الشرق الأوسط في السياق العالمي، ويشمل المواضيع التالية: التحدي الإيراني ومخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي، التأثيرات الإستراتيجية للتطورات التي شهدها سوق النفط العالمي، وتأثير ذلك على سعر الغاز الإسرائيلي المعد للتصدير في المستقبل، الولايات المتحدة والتدخل الروسي في الشرق الأوسط، وكيف على الرئيس الأمريكي ترامب أن يتعامل في ظل التراجع الجزئي للدور الأمريكي، المشاكل الداخلية التي تعاني منها روسيا، مشكلة الهجرات وما يمكن أن ينتج عنها من مخاطر أمنية، وأخيرًا الدور المتوقع للصين في المستقبل في الشرق الأوسط، في ظل تنامي قدراتها.

ويناقش الباب الثاني العديد من القضايا، ويتمحور حول استمرار عدم الاستقرار السياسي فيه، ويناقش القضايا التالية: الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والتي ورغم إقرار الباحثين بقرب زوالها، إلا أنهم أبدوا مخاوفهم من استمرار تأثيرها الفكري. ومستقبل الحرب في سوريا والنزاع بين القوى العظمى، وكيف يمكن لـ "إسرائيل" استغلال ذلك لتركيز عملها في جنوب سوريا ولبنان. كما يناقش هذا الباب التحديات التي تواجه حكم عبد الفتاح السيسي في مصر، وكيف على "إسرائيل" أن تستمر في علاقاتها مع مصر، للحرب على المنظمات "الإرهابية" في سيناء، وعلاقاتها مع حماس. ويناقش التحديات التي تواجه حكم آل سعود في المملكة العربية السعودية، وكيف لـ "إسرائيل" أن تستغل ذلك من أجل تطوير العلاقات مع السعودية. ويختتم الباب بالحديث عن المحور السني مقابل الشيعي في الشرق الأوسط، وتوقعات إسرائيلية باستمراره.

يتمحور الباب الثالث حول الأزمات والفرص التي تواجه "إسرائيل" خلال السنوات القادمة، حيث تناقش الأبحاث الثلاثة الأولى علاقة "إسرائيل" بالفلسطينيين في ظل توقف عملية

السلام، وقدّم الباحثون نصائح للقيادة السياسية بالحفاظ على استقلال حكم الفلسطينيين، من أجل إيجاد فرص للتسوية في المستقبل. كما يناقش وضع تركيا ما بعد الانقلاب، وتوقعات الباحثين بأن اتفاق المصالحة بين تركيا و"إسرائيل" ستكون تأثيراته ضعيفة، وأقل من المتوقع. كما يناقش العلاقة مع الولايات المتحدة، ونصائح لـ "إسرائيل" بإيجاد طرق للعمل على التأثير في قرارات الرئيس ترامب، بعد أعوام من سوء الفهم بين نتنياهو والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. كما يناقش هذا الباب التحديات الأمنية التي تواجه "إسرائيل"، سواء العسكرية أو حتى التوعوية، والتي تديرها الكثير من المؤسسات والدول من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والإعلام بشكل عام. وأخيرًا يناقش الباب ظواهر العنصرية والكراهية في المجتمع الإسرائيلي، والانقسامات الداخلية، وانعكاساتها بشكل عام على الدولة.

الباب الأول

الشرق الأوسط في السياق العالمي

سنة على تطبيق الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى: تقييم الاتفاق سياسيًا

إميلي لنداو، أفرايم إسكولاي، وشمعون شتاين

ناقش الباحثون في هذا الفصل قضية الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى، حيث وبعد مرور عام أجمع الباحثون الثلاثة، على أن إيران التزمت ببنود الاتفاق الموقع بينها وبين الدول العظمى، وجاء هذا الالتزام سعيًا منها للتخفيف من حدّة الحصار المفروض عليها، والتي استطاعت التخلص من جزء منه بُعيد الاتفاق.

إلا أن الباحثين أشاروا إلى أنه لا يمكن التأكد إلى أي مدى التزمت إيران، خاصة أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يُشير إلى أن إيران لا تتعاون بشكل كبير، علاوة على تسريبات من المخابرات الألمانية تُفيد بأن إيران تجاوزت بعض بنود الاتفاق المُوَقع، وقد طالب الباحثون تقييم التزام إيران لا من خلال الاتفاق النووي فحسب، بل وأيضًا من خلال تصرفات إيران في الشرق الأوسط خلال السنة الأخيرة.

ويطرح الباحثون العديد من الأسئلة : هل إيران بالفعل تركت خططها النووية في المستقبل؟ أو هل لا زالت ترغب بتطوير سلاح نووي لأغراض عسكرية؟ هل إيران ستلتزم بالمعاهدات الدولية لمنع انتشار السلاح النووي؟ أو هل هي مستمرة في سياسة التحدي؟

ويشير الباحثون إلى أن سير خط عمل إيران في تخصيب اليورانيوم وامتلاك أجهزة الطرد المركزي وتطوير الصواريخ، يعمل بشكل منتظم، إذ تستغل إيران بعض الخلل الموجود في الاتفاق، ووفقًا لتقديرات الباحثين فإن إيران بعد عشر سنوات من الآن ستبلغ من جديد حدود التخصيب الكامل، والذي يشمل كل النطاقات التي سمح لها به الاتفاق، وستمتلك أجهزة طرد مركزي من نوع IR1 جديدة وفعالة، بدل تلك القديمة التي تعتمد على الغاز، وستستطيع إيران امتلاك سلاح نووي حربي، يمكن تركيبه على منظومة صواريخ متقدمة.

ثم يستعرض الباحثون مسألة الوصول إلى الاتفاق، فقد أشاروا إلى أن الدول العظمى وتحديدًا الولايات المتحدة كانت في حيرة من أمرها؛ هل ينبغي التوصل لاتفاق مع إيران فيما يتعلق بالسلاح النووي فقط، أم ينبغي أن يشمل الاتفاق الوضع الإقليمي أيضًا؟ لكن في النهاية جرى تفضيل التوصل لاتفاق حول النووي فقط، اتفاق لم يقض على أمل إيران بامتلاك السلاح النووي، بل أخر المسألة لعشر أو خمس عشرة سنة قادمة، أمر دفع إيران لزيادة تدخلها في شؤون الشرق الأوسط والوقوف بجانب الأسد والشيعة، لكن بقي الصراع قائمًا ما بين الولايات المتحدة وإيران، فيما ذهبت بقية الدول العظمى للبحث عن فرص اقتصادية في إيران بعد تخفيف الحصار.

بعد كل تلك الاستنتاجات انتقل الباحثون، لتقديم نصائحهم لحكومة دولتهم، فقد ارتأوا من خلال بحثهم أن إيران لن تبقى ملتزمة بالاتفاق، من هنا فإن "إسرائيل" ملزمة بتركيز جهودها على الاحتمال الأسوأ؛ ألا وهو امتلاك إيران للسلاح النووي قبل حدوثه، ويكون ذلك أولاً من خلال تعاون حثيث مع الرئيس الجديد في البيت الأبيض دونالد ترامب، وثانيًا بالتوجه نحو العمل مع دول أخرى ذات علاقة بالاتفاق، ففي ظل انشغال العالم بقضايا أكبر؛ فإن "إسرائيل" يجب أن تركز على الملف لتبقيه قيد النقاش الدائم، لأن امتلاك إيران للسلاح النووي بعد نهاية الاتفاق يحتاج جهدًا دوليًا للوقوف أمامه، ولن يكون بمقدور "إسرائيل" وحدها مواجهته.

اقتراح ثالث ورد في البحث، يلاحظ أن بعض الدول العربية وتحديدًا دول الخليج العربي، ترى في إيران عدوًا لدودًا، وفي ظل تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط؛ أصبحت "إسرائيل" -دون تخطيط- شريكًا لتلك الدول في التصدي للتحدي الإيراني، من هنا على "إسرائيل" أن

تبلورعلاقات أكثر متانة مع تلك الدول تحت هذه المظلة، على أن يسبق ذلك تحريك للملف الفلسطيني لإقناع تلك الدول بالتعاون مع "إسرائيل"، ولم يهمل الباحثون ضرورة استمرار "إسرائيل" في التجسس واستخدام الوسائل الدبلوماسية وامتلاك قوّة دفاعية أكبر لمواجهة ذلك التحدي.

خلاصة البحث: أن التزام إيران ليس غريبًا في إطار سعيها لتخفيف العقوبات المفروضة عليها، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى أن إيران لا تتعاون بشكل كامل معها، وأبدى الباحثون أملهم بأن يقوم ترامب بإلغاء الاتفاق، معتبرين أن هذه الفرضية ضعيفة جدًا، لكن أبقوا الأمل مفتوحًا بإعادة صياغة الاتفاق لتكون بنوده أكثر وضوحًا وإلزامًا لإيران.

من خلال استعراض ما كتبه الباحثون أعلاه يتضح مدى التخوف الإسرائيلي من قضية امتلاك إيران للسلاح النووي، وهذا يُظهر مدى التأثر الكبير للباحثين والكُتاب في الدولة لنظرية اليمين الحاكم، الذي يفترض وجود الأعداء بشكل مستمر لما في ذلك من ضرورة لإبقاء الملف الأمني قيد النقاش الدائم، وهو جزء مهم في دعاية اليمين.

وسعى الباحثون من خلال المقال وتأكيدهم ضرورة العمل مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، إلى تأكيد سعي "إسرائيل" الدائم لتكون جزءًا من المنظومة الدولية في صراعها مع إيران، وهذا له دلالة على عجزها في القدرة على مواجهة التحديات الأمنية الكُبرى وحدها، وكان النقاش السابق ما بين الأعوام 2011-2015 حول احتمالية توجيه ضربة استباقية لإيران؛ مرتبط إلى حد كبير بدرجة التأكد إن كانت ستقف الولايات المتحدة بجانب "إسرائيل" أم لا، وعند الشعور بترجيح عدم تدخلها كان التراجع هو الخطوة المرجحة إسرائيليًا.

ما يمكن ترجيحه في سياق ما كُتب في البحث؛ أن تسعى "إسرائيل" لتحسين علاقاتها مع الدول العربية مستغلة العداء المشترك مع إيران، لكن لا بُدَّ من الإشارة إلى أن تلاقي المصالح الإيرانية - الإسرائيلية المشتركة في المنطقة كبير جدًا، كما سيجري تناوله لاحقًا، وهوأمرٌ بدوره يُشير إلى استبعاد قيام "إسرائيل" بالاحتكاك عسكريًا بإيران في الفترة الحالية.

إلا أن ذلك لا ينفي عن "إسرائيل" الرغبة الجامحة ببقائها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، فهي دولة ذات مشروع توسعي، وبالتالي يصطدم بطبيعة الحال مع أي قوّة عظمى أخرى في المنطقة، فشعور العلو والسيطرة، وامتلاك القوّة الأولى من حيث السلاح

والتكنولوجيا، هو بحد ذاته صمام أمان للدولة العبرية، من حيث شعورها بالتفوق وشعور الأطراف الأخرى بالدونية.

ملخص التوصيات للحكومة الإسرائيلية:

- تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة ولا سيما قبل نهاية مدة الاتفاق.
- تعزيز القدرات الاستخبارية لمعرفة مدى التزام إيران بالاتفاق.
- الإبقاء على الملف النووي الإيراني على جدول الأعمال الدولي.
- استغلال خوف الدول العربية لبناء حلف مشترك، ولكن هذا الحلف والتعاون لن يخرج عن المستوى السري والمنخفض إذا لم يكن هناك حل مع الفلسطينيين .
- على "إسرائيل" أن تستمر في بناء وتطوير قدراتها الدفاعية ولا سيما ضد الصواريخ البالستية بالتعاون مع الولايات المتحدة.
- السعي لأن تكون "إسرائيل" جزءًا من تحالف دولي ضد انتشار الأسلحة النووية.

إيران ما بعد الاتفاق النووي

إفرايم كام وسيما شاين

يناقش الباحثان إفرايم وسيما الوضع في إيران ما بعد الاتفاق النووي، ويعتقدان أن إيران ستتأثر في الفترة القادمة من ثلاثة تطورات ستؤثر في سياساتها:

1. مستقبل الاتفاق النووي الذي سيؤثر خارجيًا وداخليًا على إيران.
2. الاستعدادات الداخلية في إيران على خلفية التأثيرات السياسية والاقتصادية، وقُرب الانتخابات والغياب المتوقع لخامنئي المرشد الأعلى كونه كبير في السن.
3. التطورات في الوضع الإقليمي وتحديداً سوريا، ومواجهة تنظيم الدولة.

واعتبر الباحثان أن إيران أرادت من الاتفاق النووي، تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال رفع الحصار وتخفيفه، إلا أن المؤشرات أكدت عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية فيها، فلم تحقق نسبة النمو المرجوة 8%، وبقيت أقل من 4%، وارتفعت نسبة البطالة إلى 11%، ويعزو الباحثون عدم حدوث تحسن على الوضع الاقتصادي إلى:

- نزول أسعار النفط عالميًا.
- عزوف الكثير من الشركات الكبرى عن الاستثمار فيها بسبب طبيعة نظام الحكم وغياب حقوق الإنسان.
- عدم وصول إيران إلى كل أموالها المجمدة في الولايات المتحدة.
- ومشاكل داخلية تتعلق بتصرفات إيران وبطالة الشباب وانتشار الفساد وضعف الريال الإيراني.

ويطرح الباحثان سؤلاً مهمًا؛ هل ستتنصل إيران من الاتفاق كونه لم يُحسن من أوضاعها الاقتصادية وفي ظل وجود رفض داخلي من المحافظين للاتفاق؟ ويرجح الباحثان أن الاتفاق يتأثر بثلاثة عوامل:

- الأول: طبيعة تعامل ترامب مع الاتفاق، وهل بالفعل سيقوم بإلغائه؟ وهو ما يستبعدانه.
- الثاني: مرتبط بمن سيفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران، وهل سيفوز روحاني مرة أخرى؟
- والثالث: مرتبط بخليفة خامنئي الذي يبلغ من العمر 77 عامًا، حيث يرجح الباحثان حدوث انشقاقات وصراعات ما بعد غياب الرجل ورحيله؟

ويتطرق الباحثان أيضًا إلى الأمل الدولي من فتح حوار جَدّي مع إيران لزيادة اعتدالها، إلا أن الفشل الاقتصادي وعدم رضى الخط الراديكالي عن الاتفاق ساهم بعكس ذلك، الأمر الذي ساهم بدوره في تقارب روسي إيراني بعد 100 عام ما بين القطيعة والريبة والشك، وجاء هذا التعاون لشعور إيران بأن روسيا خير من سيخدمها فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، علاوة على الطمع الروسي بتنفيذ صفقات بيع سلاح كُبرى لإيران، رغم ذلك، فإن هذا التعاون -وفق الباحثين- قد لا يصل إلى درجة اعتباره حلفًا، كون دائرة المصالح المشتركة بين الطرفين ليست كبيرة.

كما تطرق الباحثان للمخاطر الإقليمية التي تواجه إيران، أولاها خطر غياب الأسد عن حكم سوريا، كونه أفضل حليف وفق التصنيف الإيراني، إلا أن الخسائر البشرية الإيرانية في سوريا أثارت الرأي العام، ثانيها المواجهة مع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ورغم تقلص مساحة سيطرتها إلا أنها لا زالت تشكل خطرًا وفق الباحثين، ثالثها عدم الاستقرار في

إيران، وهو أمر سيكون له انعكاسات على الوضع في إيران، وأخيرًا العلاقة مع المملكة العربية السعودية، والصراع العلني على العديد من القضايا، علاوة على وجود الخلافات الإيرانية- التركية حول العديد من القضايا وعلى رأسها الملف السوري، أمر قد ينعكس على أفق التعاون الاقتصادي.

مقابل ذلك يرى الباحثان أن إيران تمتلك العديد من الأفضليات، منها سيطرتها على نظام الأسد وحزب الله والمليشيات الشيعية، والعلاقة القوية مع روسيا والتعاون بينهما في العديد من الملفات، وكذلك اكتساب إيران شرعية دولية بعد الاتفاق النووي، وفي نطاق آخر يرى الباحثان أن غياب احتمال توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية- أمريكية للمفاعلات النووية الإيرانية يُعطيها هو الآخر نقطة قوّة إضافية.

ويرجح كاتبا الموضوع أن إيران ستستمر لتُمثل الخط الراديكالي في الشرق الأوسط، بما يتعارض مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، ويعتقد الباحثان أن عدم حدوث حراك ضد نظام الحكم في إيران رغم الرغبة في ذلك، يعود إلى خوف الجمهور الإيراني من وصول الأوضاع في إيران لحالة مشابهة لتلك التي في سوريا، علاوة على الخوف من ماكينة القمع التي يتمتع بها الحكم في إيران، ويرى الباحثان أن الموقع الإقليمي لإيران تحسن، كونها باتت لاعبًا رئيسًا في العديد من الملفات، بل ومالت الكفة لصالحها في الملفين العراقي والسوري.

وحول تأثير التغلغل الإيراني في المنطقة، يشير الباحثان إلى أن غالبية الانعكاسات ستكون سلبية على "إسرائيل"، فتستطيع إيران الآن استعمال حزب الله أداة حرب ضد "إسرائيل" من الجولان، رغم استبعادهما ذلك حاليًا، علاوة على تخوفهما من صفقة السلاح بين إيران وروسيا في العام 2020 أو قبل ذلك، والتي ستمنح إيران قوّة إضافية كُبرى، مقابل ذلك لم يخف الباحثان أملهما في أن يُسهم العداء العربي لإيران بفتح حوارات عربية – إسرائيلية بشكل موسع لمواجهة الخطر الإيراني.

من الملاحظ التركيز الكبير للباحثين على نوايا إيران، فالتشكيك الذي رافق الباحثين طوال كتابة البحث، يُشير في اعتقادهما إلى عدم صدق نية إيران وأنها وافقت على الاتفاق من منطلق تخفيف العقوبات.

التأثيرات الإستراتيجية للتطورات في سوق النفط العالمي على الشرق الأوسط

شموئيل إيفن وعيران يشيف

يناقش كاتبا المقال النزول الكبير في أسعار النفط، ويشيران إلى أن هذا النزول ليس فريداً من نوعه تاريخيًا، لكنه جاء في وقت يعيش فيه الشرق الأوسط تحديات وصراعات وعدم استقرار، فقد مثل النزول الكبير من 113 دولارًا للبرميل عام 2014، إلى نحو 49 دولارًا في شهر نوفمبر 2016، تحديًا كبيرًا لدول الخليج وإيران، حيث تستحوذ السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران على نحو نصف الاحتياط العالمي من النفط.

ويعزو الباحثان أسباب نزول أسعار النفط إلى زيادة الإنتاجية، خاصة بعد رفع الحصار عن إيران، فقد اتهمت الأخيرة دول الخليج بتعمد زيادة الإنتاج للإضرار بها، ويتوقع كاتبا المقال أن يُسهم هذا الانكماش في أسعار النفط إلى تراجع مستوى الحياة في دول الخليج.

وحول التأثيرات العالمية لنزول أسعار النفط، أشار الباحثان إلى أن التوقعات كانت تفيد بأن يساعد ذلك في تخفيف الأزمة الاقتصادية العالمية وعودة الانتعاش لنسب النمو العالمية، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرًا، فالنزول –كما يرى آخرون- سيساهم في هزّة في أسواق المال العالمية، بسبب تراجع مدخولات شركات الطاقة، علاوة على تأثير تراجع أسعار النفط على بقية مصادر الطاقة التي تراجعت هي الأخرى، حيث فقد الغاز تقريبًا نصف قيمته في السوق.

أما بخصوص تأثيراتها على الشرق الأوسط؛ فقد توقع الباحثان أن يؤدي ذلك إلى تراجع نسب النمو التي تراجعت بالفعل من 3.3% سنة 2015 إلى 1.8% سنة 2016، مما سيجبر الدول إلى تقليص مصروفاتها، وفي ظل الوضع الأمني يرى الباحثان أن ذلك سيسهم في تراجع النمو أيضًا، لكن قد يقود إلى فوائد من حيث تنبه الدول إلى ضرورة إيجاد بدائل دخل أخرى غير النفط، كالخطة التي أقرتها السعودية "رؤية السعودية 2030".

وفيما يتعلق بالدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط، يرى كاتبا المقال بأن الصورة الأولى قد تكون إيجابية، إلا أن اعتماد تلك الدول على المعونات من دول الخليج، علاوة على وجود يد عاملة لها في الخليج، قد يكون له آثار سلبية في المستقبل على الدول المستوردة، حيث سيدفع هذا التراجع إلى تقليص الخليج لمعوناته، وربما تسريح الكثير من اليد العاملة المحولة للأموال لدولها الأم.

كذلك ناقش كاتبا المقال تأثيرات ذلك على "إسرائيل"، فقد أشارا إلى أن "إسرائيل" تستورد 276 ألف برميل يوميًا، فمن جهة ستستفيد "إسرائيل" بشكل كبير من هذا النزول، ومن جهة أخرى سيكون لذلك انعكاسات سلبية على تصدير الغاز الذي فقد نصف سعره هو الآخر، والذي تعمل الحكومة الإسرائيلية على إيجاد طرق لتصديره في المستقبل.

بطبيعة الحال؛ "إسرائيل" من الدول المستفيدة إلى حد كبير من نزول أسعار النفط، ورغم عرض الباحثين صورتين إيجابية وسلبية لذلك النزول، إلا أن العوائد والفوائد أكبر بكثير من السلبيات، فتصدير "إسرائيل" للغاز أمر لا زال يواجه العديد من المآزق، وعلاوة على ذلك فإن نسبة الخطأ في تقدير كمية الغاز في حقولها تصل إلى ما يقارب الـ 50%، وبالتالي في الوقت الذي يدور الحديث فيه عن ترليون برميل تقريبًا، فإن المؤكد منه حتى الآن نحو 400-500 مليار برميل من الغاز، تملك غالبيته الشركات المنقبة، والعوائد المتوقعة جيدة لكن ليست كبيرة، من هنا فنزول أسعار النفط أكثر فائدة.

وتُعتبر "إسرائيل" من الدول الصناعية القوّية، وتحديدًا في مجال التكنولوجيا، وعانت الصناعة من ارتفاع أسعار النفط مما سبب لها العديد من الأزمات، وتحديدًا في الأعوام 2012-2013، وبالتالي فإن هذا النزول سيعيد شيئًا من الانتعاش لها، ومن الجانب الآخر قد تجني منه نوعًا من التعاون مع الدول المعتمدة فقط على النفط، والتي قد تسعى لتطوير نفسها تكنولوجيًا بالتعاون مع "إسرائيل".

الولايات المتحدة وتدخّل روسيا في الشرق الأوسط

عوديد عيران

يناقش كاتب المقال عوديد عيران، ما أسماه ضعف أداء الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مواجهة خصمه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي وضع أمام الولايات المتحدة ثلاثة تحديات؛ أوكرانيا وسوريا وحرب السايبر، ففي الوقت الذي امتنع فيه أوباما عن استخدام القوّة -كما يرى الكاتب- فإن عيني بوتين كانتا على الأمجاد السوفيتية ما قبل 25 عامًا.

يحلل الكاتب عدم تدخل الولايات المتحدة في القضية الأوكرانية من منطلق أن النصف الشرقي لأوكرانيا داعم بطبيعة الحال لروسيا، وحول سوريا فإن الولايات المتحدة تدرك

عمق العلاقات التاريخية بين البلدين وتدرك أن سوريا هي منطقة نفوذ روسية، علاوة على فهم الرئيس أوباما للرأي العام الأمريكي الرافض للتورط في صراعات مسلحة.

وحول الرئيس الذي استلم مقاليد الحكم مؤخرًا في الولايات المتحدة، يقول الكاتب إن عليه اختيار إستراتيجية واضحة حول كيفية التعامل، خاصة أن أوباما ترك له قضية الرد على حرب السايبر وتدخل روسيا في الانتخابات، وهي الآن من المفترض أنها على طاولة ترامب.

وتوقع الكاتب أن تكون الحرب ضد داعش هي الأولوية الأولى لترامب، وسيعمل على صياغة إستراتيجية للعمل الخارجي، وأن يعود الشرق الأوسط ليمتلك ذات الأهمية التي كانت له سابقًا في عيني الولايات المتحدة، وحول العلاقة مع روسيا فقد توقع الكاتب أن تحدد العديد من التطورات في شتى الساحات طبيعة العلاقة بين البلدين.

هنا يظهر تأثير المؤسسة على رأي الكاتب، والذي كان رئيسًا لفريق التفاوض الإسرائيلي المعين من قبل رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك مقابل الفلسطينيين، رغم ذلك فهو جنح نحو اليمين بتوصيف أوباما بالضعيف، على خلاف رأي الوسط واليسار. باراك أوباما قد يكون الرئيس الأمريكي الذي حقق نفس نتائج سابقيه لكن بأقل الخسائر العسكرية وتحديدًا في ساحة الشرق الأوسط.

فعلى الساحة العراقية، ضمن ما أراده أسلافه من استمرار للفوضى، وسيطرة على النفط العراقي، رغم التغلغل الإيراني الكبير المدعوم من روسيا، وهنا لا يمكن إنكار أن تغلغل إيران لم يكن ليحدث لولا الرضى الأمريكي الكامل عن هذا الدور، فهي تعي أن التناحر ما بين السنة والشيعة سيجلب لها القدرة على التلاعب بكلا الطرفين دون عناء.

وهذا ما كان على الساحة السورية أيضًا، فللولايات المتحدة والتي تدرك عمق العلاقات الروسية- السورية، مصلحة قوّية بما آلت إليه النتائج، فهي من الناحية الأولى ضمنت ضعف جميع الأطراف، وتباطؤ الثورة السورية ولو مؤقتًا، وبالتالي بقيت حليفتها الأبرز "إسرائيل" الطرف الأكثر استفادة مما آلت إليه النتائج.

ومن وَصَفَه الكاتب بالضعيف، تُشار إليه أصابع الاتهام بالمساهمة في تأسيس تنظيم الدولة "داعش"، والذي بات أكثر من أسدى خدمات للمشاريع المناهضة للثورة في المنطقة، فعلى شماعة مقاومته ومقاومة الإرهاب، ضُرِبت أطياف الثورة الحقيقية، وانشغل داعش بقتالهم، وأشغلهم عن الهدف الحقيقي.

فهل الضعف من وجهة نظر الكاتب كان بسبب عدم استخدام القوّة العسكرية؟ طرح مستَغرب من دبلوماسي متمرس، كان الأولى به قياس النتائج لا قياس الأسلوب.

روسيا: التحديات الداخلية والخارجية

تسفي مغين

يرى الكاتب تسفي مغين أن هناك العديد من التحديات التي لا زالت تواجه روسيا خلال المرحلة المقبلة، ويُشير الكاتب أنها قد تهدد الكثير من المصالح الروسية، على رأس تلك التحديات تكمن المسألة الأوكرانية وما تبعها من أزمات وعقوبات اقتصادية، أما الساحة الأخرى فهي الحرب في سوريا، والتي قد تولد عداءً غربيًا- روسيًا، ويُشير الباحث إلى أن هاتين الساحتين تكلفان روسيا سياسيًا وأمنيًا، ويرى الكاتب أن دول الغرب تسعى إلى الحيلولة دون طموحات بوتين، ومنع عودة روسيا لتكون دولة عظمى كتلك التي كانت أيام الاتحاد السوفياتي.

الساحة السورية وفق الكاتب، والتي ساهمت في توتير العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، تُعتبر ذات أهمية كبيرة لروسيا، فهي من جهة حافظت عليها منطقة نفوذ ووسعت موانئها هناك، وأبقت على حليفها الأسد حتى اللحظة في الحكم، واكتسبت حلفاء جدد كإيران وميلشياتها وحزب الله، ومن خلال الورقة السورية يمكنها تخفيف الحصار المفروض عليها بسبب أوكرانيا في حال استخدمتها ورقة مساومة، خاصة أن الرئيس الحالي في البيت الأبيض دونالد ترامب أبدى استعداده للتعاون مع روسيا في العديد من القضايا، وهو أمرٌ بعث الأمل لها، ولم يستبعد الكاتب تنازل روسيا عن الأسد مقابل صفقة تتعلق بأوكرانيا، وهذا ما يفسر الخلاف الإيراني - الروسي حول مستقبل الترتيبات في سوريا.

ويوضح مغين، أن للعقوبات الاقتصادية انعكاسات على استقرار الحكم؛ ولّدت خلافات بين النخب السياسية والاقتصادية في روسيا وأوجدت معارضة قويّة للرئيس بوتين، وهو أمر دفعه لحملة تطهير ليست بالبسيطة.

ولم تغب عن الكاتب قضية الزج بالمركب الإسلامي خطرًا محتملاً يواجه روسيا من الداخل، فالمسلمون والذين يبلغ عددهم نحو العشرين مليون مواطن، عدا عن عدّة ملايين آخرين

بمثابة يد أيد عاملة، يدعي الكاتب أن سبعة آلاف منهم شاركوا في الحرب في الشرق الأوسط بجانب تنظيمات جهادية، وأن هناك تأثيرًا لأفكار تلك الجماعات، بما فيهم داعش، على الأوساط الإسلامية في روسيا، وهو أمر يهدد الأمن الداخلي الروسي وفق ميجن.

إسرائيليًا، رأى الكاتب أن العلاقات الروسية الإسرائيلية اتجهت نحو الإيجاب في الآونة الأخيرة، لكنها بقيت محدودة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، وهناك تفاهم ضمني بين الجانبين، فقد امتنعت "إسرائيل" عن التدخل على الساحة السورية، مقابل عدم إمداد روسيا لحلفائها (أعداء "إسرائيل" وفق تصنيفها، وهم حزب الله والأسد)، ولا يخفى على أحد -وفق ما أشار الكاتب- إلى أن "إسرائيل" باتت تلعب دورًا حتى في الترتيبات المستقبلية فيما يتعلق بسوريا، ويدلل على ذلك الزيارات الأربع التي قام بها الرئيس الإسرائيلي روؤبن ريبلين ورئيس وزرائه نتنياهو إلى موسكو خلال العام 2016.

وتأتي محاولات موسكو، كما يرى الكاتب، لتحريك الملف الفلسطيني – الإسرائيلي في إطار سعيها لتوطيد نفوذها الإقليمي، ويختتم الكاتب نصائحه لدولته بتتبع ما يجري على الساحة السورية عن كثب، فوجود روسيا في المنطقة يحمل بين طياته خطرًا على العلاقة مع "إسرائيل"، وبالتالي إطلاق يد حلفائها، ومن جانب آخر يحمل أملاً بتحسين علاقة "إسرائيل" مع حلفاء روسيا وأعدائها في إشارة لحزب الله وإيران والأسد.

تحديات أمنية – سياسية، ومعضلة الاندماج في أعقاب موجات المهاجرين من الشرق الأوسط إلى أوروبا

شمعون شتاين وسارة فاينبرغ

يركز كتاب هذا التقرير على تأثيرات الهجرات من أفريقيا، وموجة اللجوء من الشرق الأوسط وتحديدًا سوريا على الوضع بشكل عام في أوروبا، فقد أشار الباحثان إلى أنه في شهر أيلول من العام 2016، يكون قد مرّ عام كامل على إعلان ألمانيا فتحها الأبواب أمام اللاجئين من سوريا، فقد اعتبرت ألمانيا أن ذلك ينبع من الالتزام الأخلاقي والقيمي لها، وبالفعل من بين المليون ونصف المليون لاجئ إلى دول الاتحاد الأوروبي، مليون منهم استقر في ألمانيا.

وعلى خلفية المخاطر المحتملة، ناقش الكتاب تراجع ألمانيا ودول الاتحاد عن استقبال هذه الأعداد من المهاجرين، فقد وقعت ألمانيا اتفاقًا مع تركيا لإغلاق الحدود بينهما لمنع

تدفق اللاجئين؛ متأثرة بالرأي العام الرافض لذلك، وكذلك هو الحال مع العديد من الدول كهنغاريا وكرواتيا والتي أغلقت حدودها، لكن بقيت مشكلة الهجرات القادمة من أفريقيا، فقد أوضح كاتبا التقرير، أن الهجرات عن طريق البحر من أفريقيا وتحديداً عن طريق ليبيا، لا زالت في نسبها المرتفعة، وقد عرضت دول الاتحاد تقديم معونات اقتصادية للدول الأفريقية لإغلاق حدودها واستقبال المهاجرين منها مرّة أخرى.

وأشار الكاتبان إلى أن مخاطر موجات الهجرات تكمن في التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، فقد جزم الكاتبان -بشكل ملفت للنظر- أن ذلك سيُسهم في استغلال داعش للعشرات من اللاجئين من أجل تنفيذ عمليات، خاصة في ظل سهولة التنقل بين تلك الدول، من جانب آخر رأى كاتبا المقال أن لهذه الهجرات خطراً على التماسك الداخلي لدول الاتحاد، ففي الوقت الذي يواجه الاتحاد انسحاب بريطانيا، وأزمة اليونان المالية، جاءت قضية المهاجرين وأدت إلى خلافات عميقة في الرأي حولهم بين الدول، وهو أمرٌ انعكس على الالتحام الداخلي، وساهم في ظهور اليمين وارتفاع منسوب القومية لدى الدول بدل الوحدة والهم المشترك لدول الاتحاد.

الأمر الثالث، والذي يُعتبر الأخطر وفق الباحثين، هو مسألة التأثير على التجانس الداخلي في دول الاتحاد الاوروبي، فغالبية المهاجرين –كما يرى الكاتبان- هم من المسلمين أبناء ثقافة أخرى ودين آخر، وأبدى سياسيون أوروبيون تخوفهم من هذه الهجرات، كما كان الحال على لسان رئيس وزراء هنجاريا فيكتور أوربين، الذي رأى في تلك الهجرات تهديداً للهوية المسيحية لأوروبا.

انعكاسات ذلك إسرائيليّا كان الجزء الأهم الذي تناوله كاتبا المقال، فقد اعتبرا أن تحصين حدود الاتحاد ومحاربة الإرهاب سيساهم في زيادة التعاون بين دولتهم ودول الاتحاد، من خلال تقديم "إسرائيل" خبراتها في مقاومة "الإرهاب" -على حد توصيفهم- إلى الوكالات المخولة بذلك في الاتحاد، ولم يُخفِ الكاتبان قلقهم من زيادة انتشار معاداة دولتهم كون غالبية المهاجرين من المسلمين المناهضين لها، علاوة على استبعادهم أن تُبعد هذه المشاكل العين الأوروبية عن عملية السلام ورفض الاستيطان الممارس من "إسرائيل".

أراد كاتبا المقال بشكل واضح جعل عامل اللجوء والهجرات، تحديداً المسلمة منها، من أهم المخاطر التي تواجه الاتحاد الأوربي، ورغم التقارير الغربية ذاتها والتي تُشير إلى أن نسبة ما نفذه مسلمون من عمليات إرهابية في أوروبا، هي فقط 4%، إلا أن التعامي يقف

وراءه الدافع الإسرائيلي الحقيقي بالسعي الدائم لجعل الصراع الغربي – الإسلامي في صدارة الأحداث لما في ذلك من ضمان حقيقي لأمن "إسرائيل" وعدم انتفاء الحاجة إليها.

ويظهر في سطور ما كُتِب عُمق أزمة الشرعية التي باتت تلاحق الدولة العبرية، فقد بدأت تعي أنها تفقد الكثير من شرعيتها على الساحة العالمية، فقد وصل من يرون ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى نحو 40% في الولايات المتحدة وبريطانيا، والنسب أعلى بكثير في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، وللهجرة دور توعوي لا تريده "إسرائيل"، وسيعود عليها بإفرازات خطيرة على المدى البعيد.

ولم يغب عن كاتبي المقال وضع دولتهم في مقدمة من يستطيع مواجهة الإرهاب، فرغم ما تصدره من إرهاب، رأى المقال أن على "إسرائيل" الاستفادة من الأحداث على الساحة الأوروبية علاوة على ربط المصير مع أوروبا، بل الاستفادة من ذلك اقتصاديًا، أي بتصدير منظومة لمكافحة "الإرهاب"، ليظهر عُمق الانتهازية في العقلية الإسرائيلية.

سياسات الصين في الشرق الأوسط: بين الاستمرار واحتمالات التغيير

أساف أوريون، جاليا ليبي، دورون إيلا، وإسرائيل كنار

يتركز البحث الأخير في هذا الباب، حول سياسة الصين في الشرق الأوسط، ويشير كاتبوه إلى أن الصين لا زالت تُخلي الساحة في الشرق الأوسط للولايات المتحدة وروسيا، ولم تسعَ الصين لامتلاك حلفاء ملزمين لها في المنطقة، إلا أن سياسة الصين تتطلب تغييرًا مستقبليًا ما في ظل التغيرات في الشرق الأوسط وساحات أخرى في العالم، وفق أساف وزملائه.

ويستعرض بعدها المقال طبيعة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، حيث كانت العلاقات جيدة حتى منتصف السبعينيات وبداية دعم الصين للأحزاب الشيوعية في الدول العربية، واستمرت الصين بعدها في سياسة العزلة والتركيز على الجانب الاقتصادي، ورفضها سيطرة الدول العظمى على الدول النامية، تحت شعار الرئيس فينج "مهما كانت الصين قوّية فإنها لن تفرض هيمنتها على دول أخرى".

وعن سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط تاريخيًا، فإن أساف وزملاءه أشاروا إلى أن الصين استفادت من تأمين الطرق لاستيراد النفط من الشرق الأوسط، حيث تستورد الصين

نصف احتياجاتها منه، لكن التوجه الأخير للولايات المتحدة وسعيها للتغلغل بشكل أكبر في غرب آسيا قد يُسهم في توتر العلاقات بين الجانبين، وربما يدفع الصين -وفق البحث- إلى السعي للتغلغل أكثر في منطقة الشرق الأوسط، وربما كثرة الزيارات للدبلوماسيين الصينيين منذ العام 2012 في المنطقة تدلل على ذلك.

ويلفت البحث الانتباه إلى نية الصين تحويل اقتصادها باتجاه التكنولوجيا والخدمات، فالصين التي حافظت على نسبة نمو 9.5% بين الأعوام 1975- 2013، نزلت في العام 2016 إلى 6.7%، تريد تغيير اتجاهاتها الاقتصادية، ومن أجل ذلك بدأت بالعمل لزيادة حصة صادراتها من السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط، وربما تبدأ العمل على زيادة خبراتها في التدخلات العسكرية لحفظ مصالحها في المستقبل، وهو أمر تفسره زيادة قوتها البحرية وفق إستراتيجيتها الجديدة.

ويفيد أساف وزملاؤه أن علاقات "إسرائيل" والصين شهدت تحسنًا في السنوات الأخيرة، كون "إسرائيل" دولة تكنولوجية، وهو أمر سيسهم في سعي الصين لنسج المزيد من العلاقات معها، علاوة على كونها الدولة الأكثر هدوءًا في المنطقة، وهو عامل مشجع للاستثمار فيها من الناحية الصينية، ووفق المعطيات فإن حجم التبادل التجاري ارتفع من 35 مليون دولار عام 1992، إلى نحو 9 مليار دولار في العام 2015، وقامت الصين بشراء شركات هامة كتنوبا، والقيام بتنفيذ مشاريع بنى تحتية كنفق الكرمل والقطار الخفيف في تل أبيب.

هنا أيضًا تصيد كاتبو المقال في الماء العكر، وركزوا على احتمالية مواجهة الصين الإرهاب الإسلامي، منوهين إلى أن المئات من المسلمين الصينيين جاؤوا للقتال في الشرق الأوسط، وهو أمر قد يولد نوعًا من أنواع الإرهاب الداخلي في الصين في المستقبل، وتحديدًا في منطقة شين جيانغ بعد اكتسابهم خبرة في حرب العصابات.

من خلال تتبع تاريخ العلاقات الإسرائيلية – الصينية فقد مرّت بمراحل أربع، أولاها من العام 1950-1955، وكانت جيّدة إلى حد كبير، ومن ثم تحولت إلى عداء وقطع للعلاقات حتى منتصف السبعينيات، والمرحلة الثالثة، كانت بداية تأسيس لعودة العلاقات منذ العام 1982 حتى 1992، والرابعة تحسن اقتصادي ودبلوماسي منذ العام 1992 إلى يومنا هذا.

تاريخ "إسرائيل" يُشير بوضوح إلى قدرتها الكبيرة في تغيير الأحلاف، فقد بدأت في الحضن البريطاني ومن ثم إلى الأمريكي ومرّت في مرحلة توازن بالاستفادة من القطبين

السوفياتي والأمريكي خلال الحرب الباردة، ولا يُمكن التغاضي هنا عن السعي الإسرائيلي ليكون لها موطئ قدم سياسي مع الصين، والتي باتت مهيأة لتملأ دورًا سياسيًا في المستقبل بصفتها أكبر قوّة اقتصادية، وهو أمرٌ يدفع "إسرائيل" إلى تركيز جهودها لطرق بوابة الصين، والتي قد لا تميل سياسيًا للكفة الإسرائيلية، وهو أمر مقلق خاصة في ظل إدراك "إسرائيل" أن بوابة الصين عصيّة أمامها.

الباب الثاني

الشرق الأوسط: الهزة المستمرة

سوريا والعراق ما بعد الدولة الإسلامية

مارك هلر

يشير الكاتب إلى أنّ الفترة ما بين 2015-2016 كانت سيئة بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية؛ ففي السنة التي سبقتها حقق التنظيم انتصارات واضحة في العراق وسوريا وسيطر على مساحات واسعة من الأرض، كما أعلن عن إقامة الخلافة وإلغاء الحدود بين سوريا والعراق مما ساهم بسريان إحساس بالقوة والتمدد؛ بالتالي ساعد ذلك على تجنيد أشخاص جدد لصالح التنظيم رغم توقف تمدد التنظيم وتراجعه نهاية عام 2015 بسبب التدخل الروسي والتحالف الدولي بالتعاون مع ميليشيات الحشد الشعبي في العراق وبعض فصائل المعارضة في سوريا.

في 2015-2016 فقد تنظيم الدولة السيطرة على ما يقارب 22,500 كم^2 من الأرض أي ما يعادل ربع الأراضي التي كان يسيطر عليها في أوج قوته عام 2014، الأراضي التي فقدها التنظيم لها أهمية رمزية (تكريت، الفلوجة، الرمادي، تدمر) بالإضافة لمناطق لها أهمية إستراتيجية (بيجي في العراق ومعبر حدودي يربط سوريا بتركيا في منبج)؛ مما ساهم في إضعاف التنظيم اقتصاديًا وتخلي بعض الأفراد عنه بالترافق مع هبوط في عدد المنضمين الجدد، علاوة على انخفاض الروح المعنوية بعد اغتيال وقتل العديد من قيادات التنظيم.

أدت هذه التطورات إلى تغيير طبيعة النقاش حول مستقبل تنظيم الدولة وازدياد القناعة بأنّه يمر بأزمة حادة، مما دفع كثيرًا من المحللين للتنبؤ بأنّه سيخسر الموصل والرقة قريبًا؛

مما يعني عودة التنظيم لوضعه السابق عام 2014، أي ما قبل إعلان الخلافة، وبالتالي فإنّ ذلك سيترافق مع تبعات إستراتيجية مهمّة:

1. أنّه وعلى الرغم من أنّ هذا السيناريو غير مؤكد؛ إلا أنّه من المؤكد أنّ التنظيم -ومع استمرار استهدافه من الشيعة في العراق والعلويين وحلفائهم الشيعة في سوريا- سيتمتع بتأييد قطاعات واسعة من السنة بالرغم من ممارساته الوحشية.
2. أنّه وبالرغم من أنّ معظم الأطراف الدولية تناصب التنظيم العداء؛ إلا أنّها ما زالت لا تضع القضاء عليه أولوية على جدول أعمالها (بشكل أساسي إدارة أوباما؛ وربما يتغير ذلك بعد استلام ترامب)، كما نلمس ذلك في وضع دول الخليج إيران على رأس أجندتها خطرًا إستراتيجيًا بسبب تمددها في سوريا والعراق واليمن، يضاف إلى ذلك أنّ تركيا مهتمة أكثر بالقضاء على آمال الأكراد في الاستقلال، أما الروس فمعنيون بشكل أساسي بتثبيت نظام بشار الأسد ومحاربة جبهة النصرة (فتح الشام).
3. حتى لو اضمحلت قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا فلا يعني ذك بأنه سيحل محله حكومات مركزية مستقرة في الدولتين، كلا الدولتين تعرضتا لأضرار فيزيائية كبيرة، علاوة على الأضرار والتبعات النفسية بسبب التطهير العرقي الذي حصل؛ وبالتالي من الصعوبة بمكان على أي نظام سياسي بديل استعادة السلم الأهلي، كما أنّه من الصعب تخيل أن يأتي نظام ديكتاتوري بعد "الربيع العربي" يمارس القمع كما كان سابقًا، علاوة على ذلك فإنّ الكثير من الهزائم التي تعرض لها تنظيم الدولة الاسلامية لم يكن بواسطة دول مركزية وإنما بواسطة ميليشيات مسلحة كالأكراد والحشد العشائري؛ ومن الصعب التخيل بأنّ هذه الميليشيات ستسلم السلطة طواعية لحكومات بغداد ودمشق، وبالفعل هذا ما يخشى على الأقل في العراق في اليوم التالي لـ "تحرير" المناطق السنية من سيطرة داعش بواسطة الحشد العشائري الشيعي الذي مارس فظائع، وبالتالي من المتوقع أن يتم تقسيم العراق وسوريا كما حصل في يوغوسلافيا بعد الحرب الأهلية، يضاف إلى ذلك أن داعش حتى لو هزمت فلن تختفي من

الخارطة السياسية وربما تجد لها قاعدة انطلاق بديلة مثل ليبيا أو الربع الخالي في السعودية.

خلاصة الأمر حتى لو فقدت داعش السيطرة على مناطقها الجغرافية فإنه ستبقى فكرة موجودة تمتد جذورها في الفكر الإسلامي؛ طالما بقي الشعور بالاضطهاد موجوداً لدى المسلمين، وفقدان خليفة يطبق الأحكام الشرعية.

الأزمة في سوريا: الحاجة لتعلم "العيش مع مرض"

أودي ديكل

ماذا تغير في السنة الأخيرة؟

تراوحت الأوضاع في السنة الأخيرة بين الأمل واليأس حول وقف الحرب الأهلية والبدء بعملية سياسية تشكل مستقبل سوريا. أحد الخصائص الأساسية لهذه الحرب أن العديد من أطرافها عبارة عن وكلاء لأطراف أجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار التدخل الروسي عام 2015 لإنقاذ نظام الأسد كنقطة تحول في هذا المضمار؛ يضاف لها القوات الإيرانية وحزب الله والميليشيات الشيعية. الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعتقد بأنّ الإنجازات العسكرية سوف تمهد لتحريك العملية السياسية وفرض وقف إطلاق النار الذي يعقبه تشكيل حكومة تحافظ على النظام القائم؛ وبالتالي تحافظ روسيا على نفوذها الحالي والمستقبلي في سوريا.

بعد أشهر من القتال استطاعت روسيا تثبيت النظام، لكنها لم تستطع تغيير ميزان القوى لصالح قوات الأسد، في فبراير 2016 ساد شعور بأن الأطراف المتحاربة قد أرهقت من خمس سنوات من الحرب المتواصلة، فقامت الولايات المتحدة وروسيا بالإعلان عن وقف إطلاق النار بين الأطراف، يستثنى منه تنظيم الدولة والفصائل المنبثقة عن القاعدة، بعدما استعادت القوات المتصارعة أنفاسها استؤنف القتال بين الطرفين، وذلك بعدما خرقت الميليشيات التابعة للأسد الاتفاق؛ وبحجة مهاجمتها فصائل السلفية الجهادية هاجمت باقي فصائل الثوار. هدف روسيا الضمني كان الإيحاء بأنّه يوجد احتمالان في سوريا؛ إمّا النظام العلوي، أو نظام الدولة الإسلامية التابع للسلفية الجهادية؛ وذلك كي يرضى العالم ببقاء سلطة الأسد.

بعد انهيار وقف إطلاق النار بين الطرفين واستمرار الحرب التي لم يقدر أي طرف على حسمها لصالحه، وبعد أن تركزت الحرب في ساحتين رئيستين وهما حلب-إدلب (التي يعني سيطرة المعارضة عليها القدرة على الوصول للمناطق العلوية) والحدود السورية التركية (التي حاولت القوات السورية مع الكردية السيطرة عليها بسبب أهميتها الإستراتيجية)، في المقابل استمرت الهجمات الأميركية الجوية ضد تنظيم الدولة بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية التي تهدف إلى القضاء على تنظيم الدولة والسيطرة على منبج في الطريق للسيطرة على الرقة عاصمة الدولة الإسلامية في سوريا.

محاولة أخرى فاشلة لوقف إطلاق النار حصلت في سبتمبر 2016 بالتزامن مع عيد الأضحى؛ في هذه المرة حاول الأمريكان استخلاص العبر من فشل الاتفاق السابق من خلال إقامة غرفة عمليات مشتركة مع روسيا؛ بهدف تنسيق الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة والتنظيمات المسلحة التابعة للقاعدة وعدم الإضرار بفصائل المعارضة "المعتدلة"، فشل الاتفاق واستؤنف القتال والقصف الروسي في حلب ومنعت المساعدات الإنسانية، وعلى ضوء ذلك أعلنت الولايات المتحدة تعليق مشاركتها في غرفة العمليات المشتركة واتهمت روسيا بشكل صريح بخرق الاتفاق وتصعيد المواجهة، ترافق ذلك مع انتشار دعوات أميركية بفرض منطقة يحظر فيها الطيران تكون بمثابة ملجأ للمدنيين الهاربين من القتال، بالإضافة إلى دعوات بتسليح المعارضة "المعتدلة" وخصوصًا بصواريخ لإسقاط الطائرات؛ هذه الدعوات دفعت روسيا لإرسال رسالة رادعة عبر تزويد القوات الروسية الموجودة في سوريا بمنظومة صواريخ S300 المتقدمة.

بدأت الحكومة العراقية في شهر أكتوبر 2016 بشن حرب هدفها "تحرير" الموصل من سلطة داعش، الولايات المتحدة هي القوة المحركة والموجهة لهذه الهجمات، وعلى الأرض تقوم القوات العراقية والميليشيات الشيعية التابعة لإيران بالإضافة إلى قوات البشمرجة الكردية بشن الهجمات، العمل على "تحرير" الموصل قاد إلى التفكير بـ "تحرير" الرقة في سوريا؛ من أجل ذلك أسس الأمريكان قوات سوريا الديمقراطية التي تتكون من قوات معارضة سورية بالإضافة إلى الأكراد، إدارة أوباما تأمل أن تسبق قوات موالية لها من المعارضة السورية لا تضم جهاديين سلفيين إلى "تحرير" الرقة قبل القوات التركية أو قوات النظام السوري.

تعتبر تركيا أحد القوى الإقليمية الثلاث البارزة (تركيا، إيران، السعودية) لكنها الوحيدة التي تمتلك حدوداً مشتركة مع سوريا مما يهدد حدودها؛ وقد يؤدي لاقتطاع مناطق منها، الأولوية التركية في سوريا واضحة وهي منع قيام حكم ذاتي للأكراد في سوريا؛ هذه الأولوية أهم من مصير نظام الأسد أو الحرب ضد داعش، في صيف عام 2016 بدأت تركيا بحرب برية للسيطرة على مدينة جرابلس؛ وبمساعدة القوات الأميركية أخرجت القوات الكردية من جميع المناطق المتاخمة لحدودها مع سوريا وحتى نهر الفرات، السعودية من ناحيتها استمرت في دعم فصائل المعارضة بالسلاح والمال؛ لكنها لم تنجح في إقامة قوة عسكرية عربية فاعلة لمحاربة داعش في سوريا؛ واكتفت بالتنسيق السياسي مع تركيا مع الإعلان بأنها معنية ببقاء سوريا موحدة، بينما تقف إيران على يمين نظام الأسد فقامت بزيادة عدد قوات القدس التابعة للحرس الثوري وقوات نظامية إيرانية علاوة على الميليشيات الشيعية سويًا مع حزب الله؛ بهدف شن حرب برية ضد داعش، لكن بعدما فشل الانقلاب في تركيا ظهرت مؤشرات على تقارب تركي مع روسيا وإيران؛ مع أنّ تركيا تولي أهمية لانضوائها تحت لواء حلف الناتو، وتفضله على أي تحالف مع روسيا التي تقدم الدعم للقوات الكردية وتقصف قوات المعارضة السورية المقربة لتركيا.

المعضلة الأميركية:

تواجه الولايات المتحدة صعوبة في وضع خطة فاعلة تتضمن أهدافًا واضحة لمستقبل سوريا (فيما عدا تفكيك الدولة الإسلامية)، في الوقت الذي توجد لروسيا خطة تعمل بموجبها بشكل موزون لتحقيق أهدافها؛ والتي تتضمن القضاء على قوات المعارضة في سوريا وترجمة النجاح العسكري لنجاح سياسي عبر إلغاء فكرة تنحية الأسد، وتثبيت فكرة إبقائه في سدة السلطة، أوباما بقي ملتصقًا بقرار عدم التدخل بريًا في سوريا والاكتفاء بتدريب وتسليح قوات الثوار التي لها مصالح مشتركة معها وبشكل أساسي قوات الجيش السوري الحر، لكن اتضح للولايات المتحدة، ومع استمرار الحرب، بأنه لا يوجد بديل صالح لاستبدال نظام الأسد، وأنّ التنظيمات السنية منقسمة على نفسها وتحارب بعضها البعض، علاوة على أنها في معظمها تميل فكرًا وسلوكًا للسلفية الجهادية وعلى رأسها جبهة فتح الشام.

اتفاقات وقف إطلاق النار خدمت الادعاءات التي أطلقتها التنظيمات الجهادية بأنّ الولايات المتحدة معنية ببقاء الأسد؛ وبناءً على ذلك لا تستطيع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في منع انتشار التطرف في أوساط الثوار والوصول لترتيبات متفق عليها وإنما حصل

العكس، على ضوء ذلك -وبعد ست سنوات- من الحرب في سوريا انتقدت جهات مهنية مختصة في الإدارة الأميركية السياسات الأميركية المتبعة في سوريا، تركزت الانتقادات حول عدم إعلان الولايات المتحدة بشكل واضح أنها تؤيد إزالة نظام الأسد وتؤيد استبداله على ضوء المذبحة المستمرة التي يقوم بها تجاه أبناء شعبه وخرقه المتكرر لاتفاقات وقف اطلاق النار.

الإستراتيجية التي حاولت إدارة أوباما التركيز عليها تدور حول هزيمة الدولة الإسلامية وتفكيكها، ومن بعد ذلك التفرغ لرسم مستقبل سوريا، لكن هذه الإستراتيجية أغفلت بأنه كلما استمر الأسد في الحكم فإن هنالك أعدادًا متزايدة من السنة ستنضم للدولة الإسلامية وللتنظيمات الجهادية السلفية بهدف إسقاط الأسد، ومن هنا نشأت ديناميكية مفادها: من أجل الحد من زيادة عدد المنضمين للدولة الإسلامية يجب منع سبب انضمامهم وهو بقاء نظام الأسد.

المؤشرات الأولية لا تشير إلى وجود تغير في الموقف الأميركي تحت إدارة ترامب باتجاه تمكين روسيا من التدخل في الشأن السوري؛ مع أنه واضح للنخبة البيروقراطية في واشنطن أن ترك الساحة بيد روسيا، عدوتها المركزية، أو إيران، وبالذات بعد الاتفاق النووي، يعتبر بمثابة هدف ذاتي في الشباك الأميركية، على الرغم من ذلك سعت واشنطن لتفنيد الادعاءات بأنها مكنت إيران من تحسين نفوذها الإقليمي؛ تحت مظلة الاتفاق النووي وعلى حساب حلفائها في المنطقة (إسرائيل، السعودية، الأردن، تركيا)، وتجاهلت أميركا الإضرار الوحشي بالقيم الكونية التي تتبناها إيران بواسطة المذابح اليومية في سوريا.

على ما يبدو لن تعزز أميركا من تدخلها العسكري في شمال سوريا حتى يتم وضع سياسات جديدة من قبل إدارة ترامب؛ بالرغم من انهيار وقف إطلاق النار في سبتمبر 2016 وتزايد الهجمات الجوية والأرضية للتحالف الموالي للأسد في حلب وما تخلله من استخدام أسلحة كيميائية. من المفهوم أن استيلاء قوات الأسد على حلب سيعزز من وضع نظامه؛ وسيسهم في تعزيز الهجوم على الموصل، وربما يخلق نوعًا من المنافسة للاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها داعش في شمال وشرق سوريا وعلى رأسها الرقة.

السيناريوهات الممكنة:

من الصعب التنبؤ بمستقبل الحرب في سوريا؛ لكن من الممكن وضع بعض السيناريوهات الممكنة في ظل المتغيرات الحالية:

السيناريو الأول: دولة سورية موحدة تحت سلطة علوية:

ما زالت روسيا وإيران تعتقدان بأنّه يمكن للنظام العلوي الاستمرار في سوريا بوجود بشار الأسد رئيسًا أو بدونه؛ وبذلك تحافظان على نفوذهما في سوريا، هذا السيناريو لا ينسجم مع المصالح الإستراتيجية الأميركية؛ مع أنّه يحقق الاستقرار على المدى القصير، الولايات المتحدة لن تشوش على استمرار السلطة العلوية بشرط أنّ يتم تنحية الأسد في نهاية المرحلة الانتقالية، في المقابل من المتوقع ألا تحصل حالة من التوافق والإجماع في الساحة السورية الداخلية على استمرار سلطة الأسد الدموية، من الصعب الافتراض بأنّ الفصائل الثورية سوف تتخلى عن سلاحها وأنّ يتم منع حصول عمليات انتقامية وتصفية حسابات، السعودية وربما تركيا لن يسلموا ببقاء النظام العلوي بوضع تكون فيه سيطرة شيعية وبرعاية إيرانية، وحتى ينجح مثل هذا السيناريو في البقاء لفترة طويلة تقع على المجتمع الدولي مسؤولية المبادرة بعقد مصالحة بين الطوائف والتقدم بخطة لإعمار سوريا.

السيناريو الثاني: دولة سورية موحدة تحت سلطة سنية:

على الرغم من أن السنة يشكلون الغالبية في سوريا لكن احتمالية تشكيلهم لسلطة تحكم سوريا بعيدة عن الواقع الحالي، وحتى يتحقق مثل هذا السيناريو يجب أن تتوحد الفصائل السنية وأن تضع خلافاتها وصراعاتها جانبًا كي تسقط نظام الأسد، وحتى لو تحقق مثل هذا السيناريو فمن المتوقع حصول نزاع سوري حول هوية الدولة المستقبلية؛ ديمقراطية علمانية أم إسلامية على نمط الإخوان المسلمين أم إسلامية تحت النهج السلفي.

روسيا قد تسلم بمثل هذا السيناريو بشرط أن يتم منحها سلطة غير مؤقتة زمنيًا في المواقع الإستراتيجية في البحر المتوسط (ميناء طرطوس وقاعدة الحميميم)؛ وبذلك تحافظ على نفوذها بسوريا. في المقابل لن تسلم إيران بمثل هذا السيناريو، وستحاول إفشاله بواسطة ميليشياتها التي ستفجر الوضع الداخلي، ولن تسمح بقيام نظام سني.

الولايات المتحدة قد توافق على قيام حكومة بإدارة الإخوان المسلمين في حال تعهدهم باحترام حقوق الأقليات وعدم الميل باتجاه القاعدة أو تنظيم الدولة. تركيا ستفضل هذا السيناريو حتى لا تحدث فوضى، وحتى لا يستمر النظام العلوي في سوريا.

وبالنسبة للسكان السوريين من المتوقع أن يقبلوا بوجود دولة هويتها سنية؛ ومن المتوقع أن تكون هنالك أغلبية تطالب بمشاركة شعبية في المسيرة السياسية من خلال المطالبة بسلطة لا تضطهد الجماهير، وعندها سيكون السؤال المركزي حول توازنها في إدارة الدولة بين التوجه العلماني والتوجه الإسلامي،

الأكراد على ما يبدو سيقبلون بوجود نظام سني بشرط أن يحصلوا على حكم ذاتي، في حال أقيم في سوريا نظام علماني ديمقراطي سيسهل ذلك تجنيد المجتمع الدولي لإعادة إعمار سوريا؛ فيما عدا ذلك ستبقى سوريا تعاني من مشاكل حقيقة تحتاج إلى حل.

السيناريو الثالث: دولة سورية فيدرالية:

طُرحت هذه الفكرة على ضوء عدم وجود طرف مسيطر يستطيع إدارة إراضي الدولة السورية لوحده؛ وعلى خلفية سيطرة جماعات مختلفة على مواقع جغرافية متعددة بدون وجود قدرة لأي طرف على الحسم العسكري.

بني هذا السيناريو على افتراض بقاء سوريا موحدة جغرافيًا ودعم الولايات المتحدة وروسيا لهذا الخيار في ظل عدم وجود خيار آخر لوقف الحرب، روسيا ألمحت بأنها ستدعم مثل هذا الاقتراح؛ من أجل ضمان بقاء سيطرتها على المواقع الإستراتيجية في الساحل السوري وبالتالي من المهم لها المحافظة على أغلبية علوية في الساحل السوري.

الولايات المتحدة مستعدة لقبول مثل هذا الخيار لإبقاء سوريا موحدة وفي حال وجدت أن هذا السيناريو سيضمن وقف العنف؛ كما أنّ هذا السيناريو سيساعد الولايات المتحدة للإيفاء بالتزاماتها للأكراد عبر منحهم حكمًا ذاتيًا في شمال سوريا، لذلك من المتوقع أن يتم تشكيل كيانات سياسية تسيطر في الكانتونات المختلفة من أجل التمهيد لهذا السيناريو، ومن بعدها يتم تحديد العلاقة ما بينها وبين السلطة المركزية.

في سوريا هنالك رفض لفكرة تقسيمها، وموافقة اللاعبين المحليين على الفدرلة مشروطة ببقاء سوريا موحدة وأنّها ستقوم على أساس جغرافي وليس على أساس إثني أو طائفي.، التقديرات تقول بأنّ الفدرلة في حال حصلت ستكون فضفاضة ومرتبطة بكيفية بنائها؛ هل ستكون من الأعلى للأسفل أم من الأسفل للأعلى.

السيناريو الرابع: تقسيم سوريا لمناطق حكم ذاتي:

في حال لم يتم التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار وتطبيق حل سياسي؛ من المحتمل أن ينشأ وضع يكون بمثابة حل وسط ويعبر عن الوضع الحالي في سوريا. التفهم الداخلي والخارجي لتقسيم سوريا لكيانات متعددة تراعي علاقات القوة سيشكل مرحلة متقدمة للإعلان عن الفدرالية، سيكون لروسيا الدور الحيوي في تحقيق مثل هذا السيناريو وستعمل على إبقاء السلطة العلوية في الساحل السوري، وستحاول توسيع سلطاتها لتشمل العمود الفقري لسوريا المكون من محور حلب-دمشق.

من المنطقي أن تسعى روسيا حينها للتوصل لتفاهمات ثنائية مع الكيانات الأخرى التي تتشكل منها الفدرالية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تقسيم سوريا على أساس طائفي أمر غير قابل للتطبيق، فالطائفة العلوية تم توزيعها بواسطة نظام الأسد على المدن الرئيسية، كما أن هنالك حالات مصاهرة من بيت الأسد مع عائلات سنية بهدف إثبات علمانية النظام وبالتالي يوجد عدم تجانس طائفي في المدن والتجمعات السكانية الرئيسية.

السعودية وإيران معنيتان ببقاء سوريا موحدة حتى تستقر المنطقة ولكي تحافظا على نفوذهما، ولذلك لن تشاركا في أي مبادرة لتقسيم سوريا، ومن أجل ضمان تأييدهما للفدرالية يجب منح السعودية وضعًا يسمح لها بممارسة نفوذها والتأثير على السنة بالترافق مع تقليص نفوذ العلويين، أما إيران فستشترط المحافظة على نظام الأسد وحرية التحرك باتجاه لبنان.

الشعب السوري بمعظمه مع وحدة سوريا مع الأخذ بعين الاعتبار وجود صعوبة في الفصل الطائفي للمدن السورية؛ لذلك من المتوقع أن تعارض الكثير من القوى هذا السيناريو حتى لو كان مؤقتًا خشية من أن يتحول لوضع دائم.

على الرغم من ذلك فإن الوصول إلى طريق مسدود بسبب عدم وجود حسم عسكري سيقود إلى تقسيم المناطق؛ ولتحقيق الاستقرار يجب الاعتراف بالكيانات التي تسيطر عليها الحركات الجهادية السلفية بجانب جهود إخراج الأطراف الإسلامية من المدن الكبيرة.

من المتوقع أن يسعى الأكراد للسيطرة على مساحات واسعة متصلة في شمال سوريا على الحدود مع تركيا. تقسيم سوريا على أرض الواقع سيصعب على المجتمع الدولي

العمل على إعادة إعمارها؛ كما ستبرز صعوبات في جلب الهدوء على ضوء الخشية من حصول عمليات قتل انتقامية على أساس طائفي.

السيناريو الخامس: الجمود/ تقسيم سوريا على أرض الواقع:

مثل هذا السيناريو سيحصل في حال عدم القدرة على حسم الحرب الأهلية، ووجود اتفاق بين القوى العالمية والإقليمية على ضرورة وقف الأعمال العدائية كمرحلة أولى مع الاعتراف بتوازنات القوة على الأرض مع تأجيل الحل المستقبلي. مع ذلك فإنّ التاريخ يخبرنا بأنّه لا يوجد جمود وأن الواقع متغير طوال الوقت بشكل سريع أو متدرج.

روسيا مستعدة لقبول هذا الوضع في حال ضمنت سيطرتها على الساحل السوري، في المقابل فإن من الصعب على الولايات المتحدة قبول فكرة تقسيم سوريا خشية من انعكاس هذا الوضع على العراق والأردن ولبنان. في ظل هذا السيناريو قد يتحقق اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأسد وبعض الفصائل المعارضة التي تربطها علاقات بالغرب ضمن صفقة تتضمن التعاون من أجل الحد من نفوذ فصائل السلفية الجهادية.

السيناريو السادس: الاستمرار في الحرب:

يعتبر هذا السيناريو هو المرجح ضمن المعطيات الحالية؛ وكلما مرّ الوقت زادت احتمالية استمرار هذا الوضع وتقلصت إمكانية التخطيط لمستقبل سوريا، حتى يصل الإرهاب والقتل الوحشي في سوريا لدرجة لا يستطيع معها العالم غض الطرف عنه، وحتى يعجز العالم عن التعامل مع مشكلة اللاجئين الذين يصلون لأوروبا، عندها ربما سيفرض العالم على الأطراف المتنازعة وقف الحرب.

الأمر المحزن في المشكلة السورية أنّ الأطراف الخارجية لها مصلحة في استمرار الحرب عبر تبني قاعدة (الأشرار يقتلون بعضهم)، في وضع يقوم على اقتتال السنة والشيعة في سوريا والعراق واليمن بعيداً عن طهران والرياض ودول الخليج؛ مع عدم تسليم تركيا والسعودية بسيطرة إيران على سوريا، وفي المقابل فإن الحرب في سوريا تمثل درساً للشعوب العربية في حال فكرت بالثورة على حكامها.

تحقق هذا السيناريو ممكن في حال استمر تأييد ودعم روسيا وإيران لنظام الأسد؛ في مقابل دعم وتأييد السعودية والدول السنية للثوار بما فيهم الجهادية السلفية، حينها

ستركز الولايات المتحدة جهودها على تصفية تنظيم الدولة واستغلال توجهات اللاعبين المحليين لخدمة مصالحها؛ مما سيزيد من احتمالية تدخلها العسكري.

محددات إستراتيجية:

على ضوء السيناريوهات السابقة يمكن الإشارة إلى خمسة محددات إستراتيجية لها تأثير واضح على مجريات الأحداث المستقبلية:

المحدد الأول: وجود تطورات في الحرب بين نظام الأسد والثوار:

بشكل أساسي في الحرب على حلب؛ يُصنف سقوط حلب بيد النظام نصرًا للنظام على المعارضة في وعي الجمهور السوري، وفي حال لم يؤد ذلك للاستقرار والتهدئة فإن ذلك سيقود لنموذج شبيه بالنموذج الأفغاني أو العراقي لزمن طويل. نجاح المعارضة في المحافظة على تجمعاتها في شمال سوريا والسيطرة على ممر باتجاه الحدود التركية يعني استمرار الحرب.

المحدد الثاني: مدى ونوعية التدخل الروسي في سوريا، ومدى وعمق التنسيق بين روسيا وإيران:

التطورات الأخيرة المتعلقة بهذا الأمر من نشر قوات جوية واستخدام غرب إيران من أجل تقصير المسافة لمهاجمة تنظيم الدولة، وإعلان روسيا استعدادها لتزويد إيران بمنظومة الدفاع الجوي S400 والطائرات المقاتلة SU30 يشيران للتطورات المستقبلية، على ما يبدو فإن التنسيق بين روسيا وإيران لا يمنع من وجود خلاف بالرأي؛ فهنالك عدم رضى روسي عن الأداء القتالي للقوات الإيرانية البرية، وحتى إيران وجدت صعوبة في تبرير عدم تحقيق قواتها لنتائج ملموسة في حربها البرية، ولذلك اضطرت لتقليص قواتها.

المحدد الثالث: مدى استعداد الفصائل الثورية للتوحد ضد نظام الأسد:

حتى الآن لم تتوحد فصائل المعارضة، بل العكس يسخرون جهودهم لمحاربة بعضهم؛ مع ذلك من الوارد أن الإعلان عن تشكيل جبهة فتح الشام قد يؤسس لتشكيل تحالف واسع بين الفصائل، حيث أن قائد فتح الشام قد دعا لتشكيل قوة عسكرية مشتركة لمحاربة نظام الأسد وإسقاط "المؤامرة" الروسية الأميركية للإبقاء على نظام الأسد، السؤال هنا ماذا سيكون وضع الفصائل ذات التوجهات السلفية في مستقبل سوريا.

المحدد الرابع: التحولات الإقليمية:

كلّ من المعسكر السني بقيادة السعودية في مقابل المعسكر الشيعي بقيادة إيران يطمحان لزيادة نفوذهما في سوريا، في داخل المعسكر السني التنسيق بين أنقرة والرياض ليس صلبًا. تأثير المحاولة الانقلابية الفاشلة ما زال حاضرًا في طبيعة الخطوات التي اتخذها أردوغان والتي تؤشر على تزعزع سياساته، ففي حال اتخذ خطوة إضافية بعيدة باتجاه التحالف الروسي الإيراني على حساب علاقاته بالعالم السني والولايات المتحدة والناتو فإن ذلك سيضر بشكل جوهري بموازين القوة بين الأطراف الخارجية التي تتدخل في سوريا، سيبرز هذا الضرر من خلال تقوية نظام الأسد وإضعاف القدرة على تقديم مساعدات لقوات الثوار في شمال سوريا، وإضعاف القوات الكردية والتحالف الغربي الذي تترأسه الولايات المتحدة.

المحدد الخامس: تغير في سياسات الولايات المتحدة مع تولي ترامب السلطة:

يدّعي روبرت غيتس وزير الدفاع السابق بأنّ الرئيس القادم ملزم بوضع خطوط حمراء أمام بوتين، وبالتالي هنالك احتمالان: إما أن تتردى العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، أو أن تنحسر قيادة أميركا للعالم، غيتس يرى بأنّ الولايات المتحدة ومنذ عام 1970 نجحت في إبعاد الاتحاد السوفياتي وخليفته روسيا عن الشرق الأوسط؛ لكن الآن تغيرت المعادلة بحيث أنه يجب أحذ روسيا في الحسبان في أي قرار مهم يتعلق بالمنطقة التي ضربت إسفينًا بين الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، تصريحات ترامب قبل استلامه الرئاسة توحي بأنه على استعداد للتنازل عن الملف السوري لصالح روسيا.

نظرة للسنة القادمة:

في المدى المنظور؛ من المعتقد أنّ المواطنين السوريين يفضلون أي طريق تؤدي لوقف النار والعنف من أجل العودة للحياة الطبيعية قدر الإمكان، سواء عبر حل سياسي أو اتفاق مؤقت، ذلك يُعتبر حلمًا بعيد المنال في سوريا وخارجها، هؤلاء الذين حلموا بسوريا حرة ديمقراطية ليبرالية تربطها علاقات بالغرب يعرفون بأن حلمهم أصبح بعيد المنال، لن ترجع سوريا لما كانت عليه، وعلاوة على ذلك فإن إمكانية ظهور شيء إيجابي بعد هذه الفوضى شبه معدومة.

الجهات التي يمكن أن تعد سلطة شرعية سواء في الداخل أو الخارج تتراجع قوتها وتختفي في ظل عدم وجود دعم فعال من الولايات المتحدة والدول الغربية والدول العربية السنية؛ بعكس التحالف الذي يدعم الأسد بقيادة إيران وروسيا اللذين يقضيان على أي بديل يمكن أن يستبدل سلطة الأسد.

حتى يصبح الثوار فاعلين وقادرين على التأثير في أي سيناريو لمستقبل سوريا يجب عليهم أولاً التوحد ضد نظام بشار وحلفائه، مع العلم أن هنالك حوالي 200 فصيل من الثوار يعملون على أرض سوريا؛ قدرتهم على التنسيق فيما بينهم ستكون الخطوة الأولى في امتحان نضوجهم، صحيح أنّ انطوائهم تحت لواء جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقًا) هو أمر تجميلي أكثر من أن يكون فعليًا، إلا أن تحرر جبهة النصرة من ارتباطها بالقاعدة جعل من جبهة فتح الشام قوة يمكنها التنسيق مع فصائل أخرى خارج السلفية الجهادية؛ وحتى الحصول على مساعدات خارجية، فهنالك الكثير من القيادات والفصائل اتخذت من القاعدة مظلة ليس لقناعتها بأيديولوجيتها ولكن لأنها رأت فيها جسمًا منظمًا جيد التسليح والتمويل (بواسطة السعودية)، ويصلح بديلاً لنظام الأسد؛ بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ أعمال نوعية؛ وهذا غير متوفر عند الفصائل الأخرى.

قدرة الثوار على الاحتفاظ بمنطقة حلب-إدلب ستكون امتحانًا مهمًا لتوحدهم، والامتحان القادم سيكون كسب ود الجمهور السوري؛ الذي ضج من نظام الأسد الديكتاتوري لكنه يخشى من الأيديولوجيات المتطرفة لفصائل الثوار، وبالتالي يجب على الثوار إقناع الجمهور السوري بأنّ مصلحة سوريا وسكانها على رأس أولوياتهم كي يُعاد بناء سوريا دولة موحدة تحت سلطة مركزية فاعلة وموحدة، وهذا يتطلب تجريد جميع الفصائل من سلاحها من أجل تشكيل (دولة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد)؛ وإلا لن يتم تحقيق الاستقرار وستستمر الحرب الأهلية بين الفصائل المختلفة.

من الصعب تصور توحد كل التيارات مع بعضها بما فيها التيار السلفي الجهادي؛ طالما بقي غير معروف للشعب السوري مستقبل نظام الأسد المستبد الذي ثار عليه السوريون في البداية، فيما يتعلق بذلك توجد قضية حاسمة وهي كيفية دمج الفصائل الثورية مع الجيش السوري والجهاز البيروقراطي الموالي للأسد في ظل المرحلة الانتقالية التي ستمهد للمرحلة النهائية، فعلى كل حال من الضروري الإبقاء على الجهاز البيروقراطي للدولة بالتوازي مع تفكيك الأجهزة القمعية، لذلك من المطلوب إنشاء جسم يمكن من

الحوار وبناء التفاهمات والتسويات بين الأطراف المتحاربة مع ضمان المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري قالوا منذ فترة بأنّه لا يوجد حل عسكري للصراع في سوريا، للأسف روسيا وإيران تعتقدان بأن أي ترتيب سياسي للمرحلة القادمة لن يتم قبل توجيه ضربة قاسية لفصائل الثوار، وبشكل أساسي في حلب من أجل تقوية نظام الأسد، فشل تجربتي وقف إطلاق النار أوضح بأنّه لا يوجد طرف تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليه؛ لا على روسيا التي جربتها مرتين ولا على نظام الأسد الذي لا يبدي التزامه بالقرارات الدولية ولا يخشى من ارتكاب جرائم حرب، ولا على الثوار "المعتدلين" الذين يواجهون صعوبات في التوحد ويميلون للسلفية الجهادية، ولا على حلفائها في المنطقة وخصوصًا السعودية وتركيا، لا يمكن الاعتماد عليهم لأنهم لا يهتمون في حال تضررت المصالح والقيم الأميركية. في الأشهر القادمة مطلوب من الولايات المتحدة أن تقرر بأنها سوف تعتمد على نفسها وبالتالي يجب أن تغير سياساتها.

"خارطة الطريق" المطلوب وضعها من أجل ضمان بقاء سوريا كيانًا موحدًا فاعلاً يجب أن تتضمن عدة نقاط مهمة؛ أولاً: يجب العمل على أن يغادر الأسد كرسي الرئاسة من أجل ضمان بقاء السلطة العلوية، ثانيًا: مطلوب وجود تنسيق حقيقي على أعلى مستوى بين روسيا والولايات المتحدة ووقف أي محاولات لتحدي بعضهما البعض، ثالثًا: يجب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وتفكيك التنظيمات الجهادية السلفية حتى لا يبقى لها قوة تستطيع عبرها استقطاب الجمهور المحبط، رابعًا: يجب تقليص تدخل الدول الأخرى كإيران والسعودية وتركيا في الموضوع السوري، خامسًا: إعداد خطة إعادة إعمار دولية لسوريا تضمن إعادة بناء المجتمع السوري؛ وهذا يتطلب الحصول -في شرط مسبق للبدء بعملية الإعمار- على تعهد من جميع التنظيمات بعدم إعاقة إعمار سوريا، وأخيرًا: يجب الوصول لاتفاق بين جميع الأطراف الخارجية والداخلية على تطهير سوريا من جميع التنظيمات التي تقود سوريا للعنف والتفكك وبشكل أساسي تنظيمات السلفية الجهادية. إن إغفال إي من النقاط السابقة سيقود إلى بقاء المرض بدون القدرة على شفائه.

التأثيرات على "إسرائيل":

وفقًا للموقف الإسرائيلي المعلن انتهجت "إسرائيل" سياسة عدم التدخل طوال سنين الحرب إلا في حال ظهور تهديد ملموس كتزويد حزب الله بسلاح متقدم، هذه السياسة

عكست استعداد "إسرائيل" للتعامل مع الساحة السورية في حال تأثير عوامل خارجية عليها.

فعليًا تعتبر سوريا مقسمة لمناطق نفوذ تابعة لقوى خارجية؛ مركز سوريا والساحل يقعان تحت النفوذ الروسي الذي يتفوق على النفوذ الإيراني رغم وجود تنسيق بينهما، شمال شرق سوريا، وبشكل خاص في المنطقة الكردية، قريب من الحصول على حكم ذاتي (بغطاء أميركي) للأكراد. شرق سوريا هي المنطقة الأساسية للحرب التي تخوضها الدولة الإسلامية.

المحور المركزي من دمشق لحمص والحدود السورية اللبنانية يقع تحت السيطرة الإيرانية بمساعدة حزب الله، في جنوب سوريا والجولان، حيث تم الحفاظ على الوضع الراهن فيها بشكل نسبي لفترة طويلة، من المهم أن تحتفظ "إسرائيل" بحرية التحرك في هذه المنطقة بالإضافة إلى لبنان، ولتحقيق ذلك يوجد تنسيق مع روسيا بخصوص النشاط الجوي للطيران الإسرائيلي.

على الأرض ولحماية منطقة جنوب سوريا من الضروري بأن يتم تعميق التنسيق مع الأردن، وتقديم المساعدة ولو بمستوى منخفض للجيش السوري الحر الموجود في هذه المنطقة، في المقابل من المهم أن تزيد "إسرائيل" من تأثيرها على الجمهور المحلي في الجولان من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والأمنية والإنسانية.

في هذه الأثناء "إسرائيل" بحاجة للاستعداد لسيناريو تخرج فيه إيران بحالة من النشوة في حال حافظت على نظام الأسد وسحبت الولايات المتحدة يدها من سوريا، في مثل هذه الوضع سيزداد تأثير إيران في سوريا وستتمكن من التحرك بحرية في سوريا ولبنان.

روسيا وحتى المجتمع الدولي ينظرون إلى إيران كلاعب مهم يمكنه المساهمة في استقرار وتشكيل مستقبل سوريا، ولذلك سيكون لها دور في أي ترتيب مستقبلي، مع ذلك من الصعب على "إسرائيل" أن تسلم بوجود قوات إيرانية بالإضافة لحزب الله في هضبة الجولان، وفي حال تحقق مثل هذا السيناريو على "إسرائيل" إعادة النظر في سياسة عدم التدخل في سوريا.

من الممكن وبواسطة المساعدة الروسية التوصل لتفاهمات من أجل وضع قواعد اللعبة في مقابل حلف (إيران، الأسد، حزب الله)، على ما يبدو وفي المستقبل القريب يجب تعلم

العيش مع المرض؛ والتخلي عن فكرة إيجاد حلول كاملة للمشاكل الدولية أو الداخلية، والسعي بدلاً من ذلك لإدارة المخاطر بمرونة وعبر تقليل الخسائر قدر الإمكان.

هذا سيكون بتفهم أن الحلول التي وضعتها القوى الخارجية في القرن السابق كاتفاق سايكس بيكو لا يمكن أن تستمر، سوريا تستخدم ساحة قواعد اللعب فيها غير واضحة لجزء كبير من اللاعبين الداخليين والخارجيين؛ الذين يتبنون وجهات نظر مختلفة ومتضادة.

في ظل هذا الواقع لا يوجد معنى للبحث عن حلول سحرية أو حلول للمدى الطويل؛ ولكن يجب التركيز على خطوات متتابعة واستغلال الفرص من أجل وضع سياسات على المدى القصير. اللاعبون المختلفون الواقعون تحت تأثير وجهات النظر المختلفة من الصعب أن نلمس وجود مصالح مشتركة بينهم تعمر لفترة طويلة؛ يضاف إلى ذلك أن دينامية الأحداث متأثرة بروح هذه الفترة من الزمن وعلى هذا نحن بحاجة لتشكيل الأدوات الممكنة والبقاء على درجة عالية من اليقظة والجاهزية، مع التركيز على المرونة في استخدام الأدوات المتعلقة بالأحداث بهدوء واتزان مع العلم سلفًا بأنّه لن تكون هنالك نتائج قاطعة

مصر: صراعات نظام السيسي

أفرايم كام

مرّ أكثر من ثلاث سنوات على قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي لمصر؛ لكن ما زال مطلوب من النظام التعامل مع مشاكل صعبة، جزء منها قديم رافق مصر لفترات زمنية طويلة والجزء الآخر حديث ظهر في السنوات الأخيرة التي بدأت فيها الاضطرابات في الشرق الأوسط، التحديات التي تواجه نظام السيسي نابعة من ثلاثة مستويات مرتبطة ببعضها البعض وهي: تثبيت أركان النظام في مواجهة خصومه السياسيين وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، مكافحته للإرهاب الإسلامي المتزايد، تحسين الوضع الاقتصادي الذي يؤثر ترديه على الصراع السياسي والحرب على الإرهاب.

نظام السيسي والإخوان المسلمون:

من الواضح أن الكاتب يتبنى رواية السيسي حيث يقول: إن إزاحة نظام الإخوان المسلمين في يونيو-يوليو 2013 قوبلت بتأييد معظم الشعب المصري، بينما قبل سنة فقط أيدّ جزء ملموس من الجمهور في الانتخابات الحرة نسبيًا صعود الإخوان المسلمين للسلطة؛ لكن نظامهم فقد بسرعة الثقة التي منحت له ودفع ثمن أخطائه وقلة خبرته وبالذات فيما يتعلق بتراجع الوضع الاقتصادي وانتشار الفوضى اللذين لم ينجح بالسيطرة عليهما.

إنهاء نظام الإخوان المسلمين أعاد الجيش وعلى رأسه عبد الفتاح السيسي لمركز الخارطة السياسية، ومع أنّه يعتبر شخصية حديثة الظهور على الساحة؛ إلا أنّه حصل على تأييد كبير وأنعش الآمال ببناء نظام مستقر ومزدهر.

أحد المشاكل الأساسية التي كان على نظام السيسي التعامل معها؛ كان التهديد الذي يشكله الإخوان المسلمون، تنظيم الإخوان لم يسهل الوصول لتهدئة بينه وبين الجيش والأطراف الليبرالية، أفراد التنظيم اعتقدوا بأنّهم يتمتعون بتأييد شعبي واسع؛ وأنّ السلطة (التي منحت لهم بواسطة أغلبية الشعب عبر عملية ديمقراطية تعكس إرادة الشعب) سلبت منهم بالقوة وبطريقة غير شرعية، الإحساس بشعور الضحية عندهم لم يمكنهم من الوصول لتسوية وتهدئة مع النظام ولذلك رفضوا المقترحات التي قدمت حتى من الجيش للاشتراك في الحكومة التي تم إنشاؤها بواسطة الجيش بعد إسقاط حكومتهم، طلبوا مقابل التهدئة والتعاون عودة الرئيس السابق محمد مرسي والاعتراف بالدستور الذي تم إقراره أثناء فترة حكمه، من الواضح أنّ الجيش ما كان ليقبل مثل هذه الطلبات.

وفي ظل غياب أساس للتعاون السياسي بين الطرفين حصلت المواجهة الشاملة مع الإخوان المسلمين، وهكذا ومنذ صيف 2013 اتخذ نظام السيسي العديد من الإجراءات العنيفة تجاههم، تم الإعلان عن الإخوان تنظيمًا إرهابيًا وعدوًا للنظام؛ فتم حظر نشاطه الاجتماعي والسياسي وحلّ حزبه السياسي (الحرية والعدالة) كما تم إغلاق فروعه وصودرت ممتلكاته وجمدت أرصدته، تم اعتقال قياداته بتهمة التحريض على العنف وتم الحكم على بعضهم بالإعدام (حتى الآن لم تنفذ هذه الأحكام)، وتم قتل الآلاف من أعضائه أثناء مواجهتهم لقوات الأمن كما هرب جزء منهم للخارج.

في المرحلة الحالية يعتبر خطر الإخوان على ثبات النظام أو احتمالية عودتهم للسلطة ليس كبيرًا، مع العلم بأنّه في انتخابات 2012 التي أوصلتهم للسلطة أثبتوا أن لديهم قدرة وتأييدًا كبيرين لكن جزءًا من هذا التأييد تبدد، والخطوات التي اتخذها النظام ضدهم أضعفتهم بشكل واضح، مما تسبب في إيقاف فعالياتهم، وحتى ما تبقى منهم خارج السجون في داخل مصر يخشون من القتل في حال خرجوا للتظاهر.

الوضع التنظيمي الصعب قاد لانشقاق داخلي في صفوفه وخلافات ما بين الجيل الشاب والقديم، فهنالك من قياداته من يعتقدون أن التحول للعمل العنيف سيؤثر بشكل سلبي على نظرة الجمهور المصري للتنظيم ومن ثم سيتم تحميلهم مسؤولية تردي الأوضاع ويبرر قمعهم، بينما في المقابل يوجد من يدعو لانتهاج النضال العنيف ضد النظام. فعليًا لا توجد آلية واضحة للإخوان المسلمين للتعامل مع الوضع الصعب، فانتهاج النضال العنيف سيقود لضربهم بقوة أكبر من قبل النظام؛ فالنهج السلبي لن يقود إلى أي مكان.

الإخوان المسلمون مطلوب منهم التعامل مع الدعاية الإعلامية التي يديرها النظام من أجل ربط نشاطاتهم بالإرهاب الذي يغزو مصر في السنوات الأخيرة، فعليًا من الصعب تقدير مدى علاقة تنظيم الإخوان المسلمين بالإرهاب ومدى صدقية النظام في اتهاماته، من الممكن أن بعض أفراد التنظيم منخرطون في الإرهاب أو انضموا كأفراد للتنظيمات الإسلامية في شمال سيناء. على كل حال يمكن الافتراض بأن الحركات الإسلامية المرتبطة بداعش ستحاول ملأ الفراغ الناشئ عن غياب الإخوان؛ واستغلال الإرباك والضعف في صفوفهم من أجل بناء خلايا إرهابية وجذب أفراد التنظيم الذين يميلون للنضال العنيف.

الصراع مع الإرهاب:

منذ تدهور الأوضاع في مصر عام 2011 وسقوط نظام مبارك؛ مرّت على مصر موجة صعبة من الإرهاب؛ نشاطات الإرهاب تتركز في ثلاث مناطق أساسية وهي شمال سيناء وبعض المدن المصرية والمناطق الملاصقة لليبيا والتي يتعلق بها تهريب السلاح للتنظيمات في مصر وقطاع غزة.

أخطر منطقة تتركز في شمال سيناء، حيث تعتبر شبه جزيرة سيناء منطقة مخترقة حتى في زمن مبارك؛ لكن الوضع زاد خطورة بعد محاربة النظام للإسلاميين المتزامن مع ظهور داعش، التنظيم الأعنف والأهم في سيناء هو تنظيم أنصار بيت المقدس الذي بدأت

فعالياته بالظهور عام 2011 بعد سقوط مبارك، هاجم التنظيم بنى تحتية وأهدافًا عسكرية تتضمن قوى الأمن وبالذات في منطقة رفح والشيخ زويد والعريش، وحتى مناطق السياحة في جنوب سيناء بهدف تدمير الاقتصاد والاستعدادات الأمنية في سيناء.

في نوفمبر 2014 بايع التنظيم داعش وغير اسمه ليصبح الدولة الإسلامية في سيناء، يضم التنظيم نشطاء إسلاميين من البدو وقدماء التنظيمات الإرهابية المصرية ومنشقين عن حماس في قطاع غزة ومتطوعين أجانب تسللوا لسيناء من خارج مصر.

أكبر هجمة شنّها التنظيم كانت في يوليو 2015 عندما سيطر المئات من عناصره على مدينة الشيخ زويد كما سيطرت داعش على مدن في سوريا والعراق، في يناير 2015 أقام نظام السيسي قيادة موحدة لمحاربة تنظيم الدولة في سيناء؛ ورغم تدفق قوات كبيرة لسيناء وتوسيع مدى هجمات النظام وقتله لمئات من التنظيم؛ إلا أنّه لم يتمكن من القضاء على التنظيم حتى الآن، ساهم في ذلك القيود التي يعاني منها الجيش في حربه للإرهاب وعدم تحمسه للقيام بهجمات برية في ظل ثبات أماكنه وتوقع حركاته مقابل تنظيم سريع الحركة وقادر على المفاجأة.

وعلى ضوء تلقي داعش لتمويل مالي ودعم بالسلاح والمقاتلين؛ بدأ النظام بإدراك أن الصراع يجب أن يكون أيضًا سياسيًا عبر الحصول على تأييد السكان المحليين وضرب إسفين بينهم وبين التنظيم الإرهابي، مع أنّ نشاطات الجيش أحيانًا توتر العلاقة مع السكان، وهكذا أعلنت الحكومة عن إقامة منطقة أمنية على طول الحدود مع قطاع غزة؛ وتضمن ذلك هدم المئات من البيوت والأنفاق وإخلاء السكان من المنطقة وإقامة نقاط مراقبة بالإضافة إلى إغلاق الطرق وقطعها.

من الواضح أن هذه الإجراءات أضرت بالسكان. صحيح أنّ زعماء القبائل البدوية في سيناء تعهدوا بالتعاون مع قوات الأمن وعدم تقديم المساعدة لتنظيم الدولة لكنهم في المقابل يأملون أن تبادر الحكومة إلى القيام بمشاريع واستثمارات تقلص من الضرر الذي تعرضوا له، وتعويضهم عما لحق بهم من أفعال تنظيم الدولة.

منذ منتصف 2013 بدأت الهجمات الإرهابية بالانتشار في مصر، بما فيها مناطق القاهرة والإسكندرية، وبقدر أقل في المناطق الملاصقة لليبيا. تنظيم الدولة أعلن مسؤوليته عن

العمليات في منطقة دلتا النيل. قدرة التنظيم على تنفيذ عمليات في القاهرة نابعة عن قدرته الكامنة في سيناء.

العمليات وجهت نحو قوات الأمن ورجال السلطة والبنية التحتية والمواصلات والبنوك من أجل الإضرار بقدرة الحكومة على فرض النظام والقانون، مع ذلك؛ في صيف 2016 نجحت قوات الأمن المصرية بشكل واضح في صراعها مع التنظيم وذلك عقب سلسلة من العمليات المركزة في شمال سيناء والتي قتل فيها عشرات من القيادات البارزة، ورغم أنّ التنظيم مستمر في تنفيذ الهجمات ضاد مركز الشرطة ونقاط التفتيش، طرأ تغير باتجاه نوعية العمليات وفعاليتها؛ لكن من السابق للأوان الإعلان بأنّ التنظيم شارف على الهزيمة.

تعتبر العمليات التي تحصل على الحدود الليبية أقل أهمية، فمداها أقل من عمليات سيناء؛ وهي نابعة من أنّ المجموعات المتصارعة على السلطة في ليبيا منذ منتصف 2015 ينحصر فعلها في داخل ليبيا على شكل حكومتين، فمنذ يونيو 2014 حلّ صراع عنيف بين ميليشيات إسلامية ووطنية بعضها تابع لداعش. المشكلة أنّ ليبيا تحولت إلى قاعدة لوجستية للجهاديين المصريين بعد حصول الفراغ في السلطة وبوجود السلاح بكميات كبيرة الذي تم الاستيلاء عليه من مخازن نظام القذافي والتي يتم تهريبها من ليبيا لمصر ومن ثم لسيناء وقطاع غزة، الحدود الطويلة تصعب مهمة ضبطها.

سلاح الجو المصري بمساعدة من الإمارات هاجم مرتين في 2014 و2015 أهدافًا للميليشيات الإسلامية التابعة لداعش في ليبيا، هجمات الإرهاب تعطي إحساسًا بانعدام الأمن وتؤثر سلبيًا على مكانة الحكومة المصرية.

هنالك قلق من احتمالية وقوع عمليات أكثر دقة وأنّ تنتشر في مناطق أخرى وأن يجري توجيهها لمناطق مهمة كقناة السويس ومهاجمة السفن التي تعبر القناة؛ مما سيتسبب بتزعزع الثقة الدولية بقدرة النظام المصري على حماية الملاحة.

ينظر نظام السيسي لفعاليات الإخوان المسلمين والعمليات الإرهابية في سيناء وغيرها والتنظيمات الإرهابية في غزة والميلشيات الإسلامية في ليبيا كوحدة واحدة يربطها تحقيق الأجندة الإسلامية، وبشكل أساسي يتهم النظام الإخوان المسلمين بتشجيع العنف في سيناء، هنالك علاقة تربط المجموعات المسلحة في شمال سيناء وداعش في

ليبيا مما يساعد النظام لتقديم نفسه في حربه ضد الإخوان كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب؛ بالإضافة لاتهام الإخوان بأنهم السبب في كل الأمراض والمشاكل التي تواجهها الحكومة، هذا أعطى الدافعية للنظام المصري للاستمرار في استخدام القوة ووسائل العقاب من أجل وقف موجة الإرهاب.

معظم الجمهور يؤيد حاليًا هذا المنهج على ضوء ما يحصل في سوريا وليبيا؛ وخصوصًا بعد ازدياد قوة داعش المقلقة في سيناء، لكن الاعتماد على الأدوات العسكرية بدون دمجها بالأدوات السياسية سيصعب على النظام إعادة الاستقرار والنظام؛ فحتى الآن لم يؤد هذا النهج لإخضاع الإرهاب، علاوة على ذلك هنالك انتقادات في الولايات المتحدة وأوروبا توجه لنظام السيسي على إثر استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة والقتل خارج القانون وتعذيب الأسرى والحد من حرية التعبير والصحافة وحرية التجمع والتنظيم.

الضائقة الاقتصادية:

تعاني مصر من ضائقة اقتصادية منذ عشرات السنين وبسبب عدة أمور: التزايد السكاني السريع والاكتظاظ السكاني وخصوصًا في منطقة الدلتا والنيل، مما قاد إلى تقليص زيادة مساحات الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي، علاوة على تدخل الحكومة الكبير في الاقتصاد الذي يقود إلى تخوفها من اتخاذ خطوات اقتصادية إصلاحية جريئة خوفًا من ردة فعل السكان، يضاف إلى ذلك حجم المديونية العالي. العوامل السابقة تسببت في نمو اقتصادي منخفض، وفي ارتفاع البطالة وانخفاض الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية وزيادة البطالة في أوساط الشباب بشكل عالي نسبيًا.

منذ إسقاط نظام مبارك يعاني الاقتصاد المصري من صعوبات بسبب الصراع السياسي الداخلي، وموجة الإرهاب التي أضرت بالسياحة وبالأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى قلة خبرة الحكومات الجديدة وخشية الشركات الأجنبية من الاستثمار في ظل عدم استتباب الأمن.

مقدار النمو في الناتج القومي الإجمالي في الفترة ما بين 2011-2014 كانت تدور حول 2.1% (أقل من نسبة ازدياد السكان التي كانت 2.2%) وهذا يعني أنه بعد زيادة عدد السكان انخفض الدخل الإجمالي للفرد وزادت نسبة البطالة. 75% من ميزانية الحكومة تصرف ضمن بند الأجور؛ وسداد الفوائد على القروض.

فقط في عام 2015 حصلت زيادة في النمو، الناتج القومي زاد بنسبة 4.2%؛ هذا النمو جاء نتيجة لتدفق الأموال من السعودية ودول أخرى من الخليج، دول الخليج معنية باستقرار مصر ولديها تحفظ على سلطة الإخوان المسلمين، هكذا ومنذ منتصف 2013 وبعد أيام من خلع مرسي ونظام الإخوان؛ تعهدت السعودية والكويت والإمارات بتقديم مساعدة مالية طارئة بحوالي 12 مليار دولار، وحتى بعد ذلك استمرت تلك الدول في إرسال مليارات الدولارات لدعم الميزانية المصرية. زُوّدت مصر بقروض ومليارات على شكل استثمارات في القطاع الخاص.

لكن خلال 2016 نشأ توتر بين مصر والسعودية عقب خطوات وتصريحات أضرت بالطرفين؛ من ضمنها وقف المنح النفطية من السعودية لمصر، في هذه المرحلة لم يخرج التوتر عن دائرة السيطرة فكلا الطرفين يبذلان جهدًا لمنع تدهور العلاقات بينهما.

مساعدات دول الخليج زادت من قوة حكومة السيسي ومنحتها متنفسًا وقدرة على اتخاذ خطوات غير شعبية من أجل تحسين الاقتصاد؛ كخفض الدعم للوقود مما زاد في احتياطي العملة الأجنبية وسهل استيراد الاحتياجات الأساسية، بالرغم من أهمية هذه المساعدات إلا أن المشاكل الأساسية لم تُحلّ، وبقيت بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية، وبالتالي وفي منتصف 2016 وصل التضخم إلى 12% (الأعلى منذ 7 سنوات)؛ علاوة على أنّ تدشين قناة السويس الجديدة في أغسطس 2015 لم يؤد لنتائج ملموسة على خلاف ما كان متوقعًا من أن تضاعف من حركة السفن في القناة وأن تزيد من عائدات العبور.

ثبات نظام السيسي:

ظهور السيسي على الساحة السياسية وإزالته لنظام الإخوان المسلمين لاقى تأييدًا كبيرًا من الشارع المصري. التحفظات كانت كبيرة على نظام الإخوان الفاشل وانعدام الأمن السائد حينها في مصر، حتى ظهر السيسي كالمسيح المنتظر ومنقذًا لمصر، فحل مكان نظام الإخوان في الحكم تحالف من الجيش والليبراليين ورجال الأعمال وقدامى نظام مبارك؛ الذين اجتمعوا على هدف طرد الإخوان من السلطة من أجل ضمان الاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي، لم يكن بينهم اتفاق واضح على طريقة تحقيق هذه الأهداف.

المواجهة مع الإخوان المسلمين ومحاربة الإرهاب أوضحت للنظام ومؤيديه لزوم اللجوء لاستخدام القوة بما في ذلك الاعتقالات الواسعة وعمليات عسكرية في سيناء وقمع

فعاليات المعارضة وفرض حالة من الطوارئ؛ وهذا يعني العودة لمرحلة القمع كما في أيام مبارك، فقد أصبح الجيش القوة السياسية الأساسية في الدولة التي تدعم الحكومة المدنية؛ على الأقل حتى عودة الاستقرار والنظام، تسبب عدم الاستقرار واستمرار موجة الإرهاب بالإضافة إلى الضائقة الاقتصادية في الإضرار بمستوى تأييد السيسي لدى مؤيديه وحتى في الجيش، بعض الليبراليين الذين أيدوا السيسي وجهوا له انتقادات على ممارسته القمع الذي طالهم في بعض الأحيان.

هل يواجه نظام السيسي خطرًا يؤثر على وجوده المستقبلي؟ هنالك بعض العوامل التي تساهم في استقراره؛ أولها: أنه استلم السلطة بتأييد شعبي، ورغم أنه تراجع إلا أنه لازال هنالك أمل بأنه قادر على تحسين الوضع، علاوة على ذلك لم يظهر حتى الآن بديل ينافسه.

ثانيًا: الجيش الذي يعتبر الجهة السياسية القوية في الدولة، ورغم كل الانتقادات، ما زال يدعم السيسي، على كل حال فإنّ السنة الفاشلة لحكم الإخوان وحدت معظم الشعب ضدهم وهنالك قلة تؤيد عودتهم للسلطة.

ثالثًا: على الرغم من الضائقة الاقتصادية ما زال هنالك توقعات بتحسن الأحوال الاقتصادية؛ فالمساعدات الكبيرة الاقتصادية والسياسية من دول الخليج تزيد من هذه التوقعات، علاوة على مشروع قناة السويس واكتشاف آبار غاز على شواطئ مصر.

رابعًا: الوضع المرعب في سوريا، وبدرجة أقل في العراق وليبيا واليمن، يردع معارضي النظام من التحرك ضده؛ لذلك فإنّ الشعور في مصر (على الأقل لدى مؤيدي النظام) بأنّه في هذه المرحلة من غير المتوقع خروج مظاهرات واحتجاجات شعبية تزعزع النظام.

لكن هنالك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على استقرار النظام؛ أولها: ازدياد الضائقة الاقتصادية التي من شأنها زيادة سوء الوضع السياسي؛ وهذا وارد في حال تقلصت المساعدات من دول الخليج بشكل جوهري لأسباب اقتصادية أو سياسية، وهذا ممكن في حال لم تنجح السعودية ومصر في إنهاء التوتر بينهما.

ثانيها: تضرر مكانة السيسي في حال حصل انقسام في قيادة النظام العسكري؛ وفي حال حدوث ذلك ستحاول بعض الأطراف في الأجهزة الأمنية تغيير قيادة النظام بدعوى عدم قدرة نظام السيسي.

في هذه المرحلة لا توجد مؤشرات على تزعزع أركان النظام، وعلى ما يبدو أن العوامل التي تعمل لصالح النظام تتغلب على العوامل التي تشكل خطرًا عليه، لكن ما حصل من أحداث في ظل "الربيع العربي" 2011-2012 يعطي درسًا بأن التدهور يمكن أن يحدث بسرعة بدون أي مؤشرات مسبقة، أيضًا خيبة الأمل في حال عدم تحقق الآمال بتحسن الوضع من الممكن أن تولد احتجاجات، في حال حدثت تطورات في مصر فمن المعتقد أنها لن تنشأ على يد الإخوان وإنما على يد الجيش أو جيل الشباب.

التأثيرات على "إسرائيل":

فترة حكم السيسي هي فترة جيدة للعلاقات بين مصر و"إسرائيل"؛ بسبب اتساع دائرة المصالح المشتركة بينهما، مصادر إسرائيلية تشير إلى أنّ العلاقات بين الطرفين غير مسبوقة؛ نقطة التحول في العلاقات والتنسيق الأمني المشترك نابعة من خطورة العمليات الإرهابية في سيناء وأجزاء من مصر، "إسرائيل" تؤيد بشكل فعال الجهود المصرية لتصفية بؤر الإرهاب في سيناء من خلال الموافقة على دخول قوات مصرية زيادة على ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية كامب ديفيد، وهي أيضًا تساعد الجيش المصري عبر تزويده بمعلومات استخباراتية، ويحتمل أن هنالك تعاونًا بين الدولتين في مجالات أخرى.

في السياق نفسه عملت "إسرائيل" في واشنطن من أجل تقديم المساعدة لمصر عندما علقت إدارة أوباما المساعدات العسكرية بعد إزاحة مرسي من السلطة، يمكن الافتراض أن المساعدة الإسرائيلية لمصر في إحكام سيطرتها على سيناء قوبلت بتقدير من نظام السيسي، في هذا السياق هنالك أهمية لعلاقات مصر بحماس، نظام السيسي يرى أن حماس وجناحها العسكري منظمة إرهابية؛ بسبب علاقتها بالإخوان المسلمين الحركة الأم والقبائل البدوية والفصائل الإسلامية في شمال سيناء ويعتقد أن بينهما تعاون.

انعكست هذه النظرة على قرار محكمة مصرية في فبراير 2015 بإعلان حماس منظمة إرهابية، صحيح بأن هذا القرار تم تغييره عندما تحسنت العلاقات بين الطرفين بالتزامن مع تدهور علاقة حماس بإيران؛ لكن أساس النظرة الأساسية للنظام بقيت موجودة، من أجل ذلك ولكي تقضي على قدرات حماس قامت مصر بتدمير أنفاق التهريب بين غزة ومصر التي تستخدم في تهريب السلاح؛ وأقامت منطقة أمنية حدودية مع غزة مع القيام بإجراءات مشددة للتحرك بين مصر وغزة، حيث يتم فتح معبر رفح من يوم لثلاثة أيام في الشهر لأغراض إنسانية.

التحسن في العلاقات بين مصر و"إسرائيل" انعكس على علاقات السلام بين "إسرائيل" ونظام السيسي؛ الذي يرى أن السلام مع "إسرائيل" كنز إستراتيجي كما رأى من قبله نظام مبارك، لكن السيسي يبدي إيجابية أكبر تجاه التطبيع ويهتم بالفوائد الكامنة خلفه؛ ليس فقط في الجانب الأمني ولكن أيضًا في الجانب السياسي والاقتصادي، وبالتالي أعاد السيسي السفير المصري في بداية 2016، وفي شهر يوليو زار وزير الخارجية المصري "إسرائيل" بعد 9 سنوات من امتناع وزراء الخارجية المصريين من زيارة كهذه، وبعد عودته لمصر رفض الوزير تعريف أعمال "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين بالإرهاب، ووزير النفط المصري أعلن بأن استيراد الغاز من "إسرائيل" يعتبر أمرًا شرعيًا.

نظام السيسي ما زال معنيًا بالتوصل إلى تسوية فلسطينية-إسرائيلية؛ لكن الأمر نابع من الرغبة للتوصل لتسوية وليس من خلال الضغط على "إسرائيل"، تحسين العلاقات مع "إسرائيل" ينبع من نظرة إقليمية؛ فمصر كانت دومًا معنية بتطبيع علاقات "إسرائيل" مع دول عربية أخرى حتى لا تبقى لوحدها (منذ 1994 انضمت لها الأردن) في دائرة السلام مع "إسرائيل".

الرسائل المتبادلة بين السعودية و"إسرائيل" ينظر لها نظام السيسي بإيجابية؛ فهذا التقارب مهم لمصر ليس من زاوية علاقتها بـ "إسرائيل"، ولكن لتقوية التجمعات السياسية المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط على ضوء الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وظهور تنظيمات إرهابية إسلامية كداعش والتحدي الذي تشكله إيران لهذه الدول.

يجب التذكير بأن اهتمام السيسي بتعزيز العلاقات مع "إسرائيل" لا يعكس بالضرورة نظرة أغلبية الشعب المصري تجاه "إسرائيل"، بعض الجهات كالمؤسسات الإسلامية والنقابات المهنية ونشطاء اليسار والناصريين وجزء من المثقفين يعبرون عن عدائهم لـ "إسرائيل" وعدم تقبل شرعية وجودها حتى بعد توقيع اتفاق السلام، خاصة مع الشعور بالإحباط في ظل تعاظم "إسرائيل" العسكري والتكنولوجي وتهربها من حل القضية الفلسطينية. في حال استمر نظام السيسي في إظهار فوائد التعاون مع "إسرائيل" يحتمل أن تتغير نظرة بعض الجمهور المصري ولو بشكل تدريجي.

تحديات على أبواب المملكة السعودية

يوئيل غوجنسكي

تمر السعودية بمرحلة حساسة من عمرها ترافقت مع هبوط حاد بأسعار النفط منذ 2014؛ بالتزامن مع تغير السلطة في 2015 وصعود الجيل الجديد من حكام المملكة الذين واجهتهم مشاكل من العيار الثقيل، بالإضافة إلى عمليات تنظيم الدولة على الأرض السعودية، علاوة على الصراع مع إيران على عدة جبهات؛ إحداها هي اليمن التي تقع على أبواب المملكة وكذلك برودة العلاقة مع الولايات المتحدة، كل هذه العوامل تعطي مؤشرات سلبية حول مستقبل الاستقرار في المملكة، رغم أنّه يوجد في أيدي العائلة الحاكمة أدوات تمكنها من التعامل مع التحديات التي تواجهها إلا انّه يبقى هنالك احتمال بأنه في السنين القريبة سيتزعزع الاستقرار.

الاعتماد على النفط:

التهديد الأخطر على ثبات المملكة يكمن باستمرار هبوط أسعار النفط لفترة زمنية طويلة. عائدات النفط تشكل المصدر الأساسي لمعظم ميزانية الدولة، فبسبب أسعار النفط العالية في العشرية الأخيرة حازت المملكة على احتياطي نقدي ممتاز؛ وهذا مكنها من ضخ كميات كبيرة من الأموال للمواطنين في بداية حدوث الاضطرابات في المنطقة، لكن هذا الاحتياطي تآكل، والفائض النقدي تراجع من 724 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 576 مليارًا في إبريل 2016.

صحيح أنّ الاحتياطي ما زال كبيرًا، لكن استمرار انخفاض الأسعار يلزم الدولة بتخفيض نفقاتها، فانخفاض الأسعار يتلازم مع استهلاك الاحتياطي ووجود عجز كبير، وقد حذر صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2015 بأنّه في حال لم يحصل تغير في مستوى الأسعار فإنّ الاحتياطي سينتهي بحلول عام 2020.

في إبريل 2016 وبعد عشرات السنوات من الحديث عن تنويع مصادر الدخل في المملكة؛ أعلنت السعودية عن خطة طموحة بعنوان: "رؤية السعودية عام 2030"، الخطة التي أعدت بواسطة مجموعة من المستشارين كلفهم بذلك الأمير محمد بن سلمان ولي ولي عهد السعودية؛ ووزير الدفاع المسؤول عن مجلس التطوير الاقتصادي، فتم وضع هدف مرحلي حتى عام 2020 باستحداث مصادر إضافية للميزانية عبر تنمية المصادر الأخرى فيما عدا النفط والضرائب، بحيث أنّ استمرار الانخفاض في الأسعار لن يجبر المملكة على تخفيض الاحتياطي كما يحدث هذه الأيام.

الخطة تهتم بالجانب الصناعي من أجل زيادة النمو والتقليل من البطالة، حيث أن مؤشرات البطالة الرسمية تشير إلى وصولها إلى 12% مع أنّها فعليًا أكثر من ذلك في أوساط الشباب؛ كما أنّ هنالك بطالة مقنعة حيث يوجد مواطنون كثر لا يعملون لكنهم يتلقون رواتب، هنالك قسم آخر لا يقبل بالعمل في الأعمال الشاقة التي يقوم بها العمال الأجانب.

قامت الحكومة بتقليص دعم الوقود والميزانية، ورفعت سعر الوقود والكهرباء والماء، تركز الخطة على إنقاذ السعودية من الاعتماد على النفط، وعلى ما يبدو سيستمر الاهتمام بتطوير قطاع النفط والغاز حتى يتم إيجاد مصادر أخرى بديلة للمدى البعيد.

توجد للمملكة مصلحة واضحة بثبات أسعار عالية للنفط لكنها غير مستعدة لتقليص إنتاجها للنفط على ضوء الاتفاق بينها وبين الدول المنتجة للنفط التي لا تثق بهم كثيرًا، السيناريو الأسوأ بالنسبة للسعودية هو عدم قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم في حال تم الاتفاق على تقليص الإنتاج؛ وربما يستولي بعضهم على جزء من سوقها وبالتالي لن ترتفع أسعار النفط كم هو متوقع، ومن ثم فإن دخل السعودية من النفط سيقل، علاوة على ذلك؛ على المدى الطويل؛ السعودية غير معنية بارتفاع كبير للأسعار حتى لا تتجه الدول للتنقيب عن النفط أو البحث عن بدائل أخرى، وبالتالي يزيد النفط المعروض للبيع وتقل الأسعار.

إيجاد خطة لتقليل الاعتماد على النفط هو الوسيلة الوحيدة أمام السعودية للخروج من هذه المعضلة على المدى البعيد، على الورق يوجد لدى السعودية مجموعة من الأهداف والخطوات الإلزامية في الجانب الاقتصادي من أجل صمود وبقاء المملكة على المدى

الطويل، مع ذلك من السابق لأوانه التقدير بأنّ الخطة ستنجح بناءً على الأرقام التي تم الإعلان عنها، وبشكل خاص تقليل الاعتماد على النفط حتى عام 2020.

من المعتقد أنّه وفي حال عادت أسعار النفط للارتفاع فإن الضغوطات الشعبية ستزداد من أجل إيقاف خطوات التقشف، كما أنّ الدافعية للاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية ستقل، ففي عام 2000 وُضعت خطة شبيهة على ضوء انخفاض أسعار النفط؛ هذه الخطة نُحيت في عام 2003 مع ارتفاع أسعار النفط من جديد، يضاف إلى ذلك وفي حال بقيت أسعار النفط منخفضة فمن الصعب على المملكة تمويل المشاريع والاستثمارات الصناعية التي تتضمنها الخطة، علاوة على ذلك فإنّ التحديات المركزية لتنفيذ الخطة مرتبطة بالحاجة لفتح باب الاقتصاد المحافظ المنغلق في المملكة بحيث يصبح متوائمًا مع قواعد الاقتصاد العصري.

تعتبر ثقافة المبادرة (القليلة في السعودية) ضرورية لتطوير قطاع الأعمال الخاصة، إلا أن المواطنين في السعودية تعودوا على أن الدولة هي التي تعمل على توفير مصادر الدخل، هذا الوضع قاد سعوديين كثيرين للاعتقاد بأن من حقهم الحصول على الخدمات والدخل عن طريق الحكومة؛ فالمواطنون السعوديون يرون أنّ هذا الحق ناتج عن ولائهم للعائلة المالكة، ضمن هذه المعادلة إذا تأثرت الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين فسينتج عن ذلك اضطرابات في المملكة.

الصراعات في القصر:

بالرغم من تركيز الإعلام على علاقات المملكة الخارجية وبشكل أساسي العلاقة مع إيران في مواقع مختلفة، فإن المخاطر الداخلية بما فيها صراع القوة داخل العائلة الملكية تنطوي على تهديد أكثر خطورة على الاستقرار.

جيل الأحفاد لمؤسس المملكة ابن سعود بدأ بالسيطرة على مقاليد السلطة منذ عام 2015، وهذه العملية كما هو متوقع ستترافق مع صراع على القوة من خلف الكواليس، أساس الخلاف يدور حول القوة المتعاظمة للأمير الشاب محمد ابن الملك الحالي سلمان على حساب ولي العهد الأمير محمد بن نايف وأفرع أخرى في العائلة الملكية.

في عام 2016 نشرت تقارير حول معاناة محمد بن نايف من المرض ومن خشيته أن يقوم الملك بتعيين ابنه بدلاً منه وليًا للعهد، يوجد تأييد كبير في العائلة المالكة للأمير نايف بسبب خبرته الكبيرة وعدم وجود أبناء من نسله يرثونه.

عُيّن الأمير محمد بن سلمان عام 2015 بواسطة أبيه الملك في مواقع متعددة (ولي ولي العهد، وزير الدفاع، مسؤول مجلس الاقتصاد والتطوير) في مقابل تنحية معظم أقارب الملك المتوفى عبد الله عن مواقع التأثير المهمة؛ فيما عدا الأمير متعب الذي بقي قائداً للحرس الوطني.

هذه التعيينات ترافقت مع سياسة حازمة للملك سلمان في القضايا الداخلية والخارجية أضفت على المملكة مشهداً حيويًا لم يكن معهوداً في السابق؛ كما زادت من عدم اليقين بخصوص مستقبل الاستقرار في المملكة وأثارت بعض المعارضة الداخلية، ففي عام 2015 وبعكس ما جرت العادة على وجود توافق بين أفراد العائلة المالكة نشرت رسالتان عبر صحيفة الجارديان من أمراء لم تُذكر أسماؤهم يدعون فيها أبناء الملك سعود كي يتوحدوا من أجل الإطاحة بالملك سلمان، وتم الادعاء في الرسالتين بأنّه يقف من خلفها أمراء كبار وبأنّ هنالك تأييداً من قادة القبائل لمحتواها.

على الرغم من ذلك فإن صلاحيات السلطة في السعودية متركزة في أيدي عدد قليل من الأمراء وعلى رأسهم ابن سلمان؛ الذي ومنذ توليه لمنصبه يحاول زيادة قوته بمساعدة أبيه ومحاولة زيادة خبرته. في مقابل المعارضين له يقف مجموعة من الشباب الداعمين له، من ناحية الإدارة الأميركية الحالية تم تفضيل ابن عمه محمد بن نايف عليه لكن في حال صحت الأخبار حول معاناته من المرض فسوف تكون الطريق مسهلة لابن سلمان كي يرث عرش أبيه.

إرهاب داخل البيت:

تحد آخر يواجه المملكة وهو تنظيم الدولة الإسلامية الذي لا يعترف بشرعية المملكة ولا باتباعها للشريعة الإسلامية. في العشرية الماضية نجحت المملكة بشكل نسبي في صراعها مع القاعدة، لكن على ما يبدو ومنذ عام 2014 فإنّ المملكة تواجه صعوبة في محاربة تنظيم الدولة الذي نشأ من بين صفوف القاعدة.

تنظيم الدولة ينافس المملكة على تمثيل الإسلام السني (الوهابية)، وكما دعا أسامة بن لادن لإسقاط الحكم في السعودية؛ دعا أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة لتحرير الأراضي المقدسة من حكم آل سعود.

التهديد باستهداف المملكة أعلن في نوفمبر 2014 والذي دعا فيه البغدادي إلى استهداف الشيعة والعائلة المالكة، وأعلن عن توسع تنظيم الدولة ليشمل بلاد نجد (السعودية)، في الشهر نفسه بدأ التنظيم بشن هجمات انتحارية في القسم الشرقي للسعودية والذي يضم أغلبية شيعية، ومن بعد ذلك بدأت العمليات تغطي أنحاء مختلفة في المملكة حتى وصلت للمدينة المنورة في 4 يوليو 2016.

سحرت أيديولوجية وإنجازات تنظيم الدولة جزءاً كبير من شباب المملكة الذين يوجهون غضبهم تجاه الشيعية أو العائلة المالكة التي تظهر مهادنة للشيعة، حيث ينظر للشيعة في السعودية على أنهم طابور خامس إيراني مع أنهم لم يشكلوا أي تحد للعائلة المالكة في السعودية؛ ومن يشكل الخطر هم المتطرفون السنة.

علاوة على ذلك تتحمل العائلة المالكة نفسها جزءاً من المسؤولية عن التوتر بسبب استخدامها للخطاب المعادي للشيعة من أجل زيادة التأييد لها على خلفية صراعها مع إيران، من المتوقع أن يستمر تهديد السلفية الجهادية في السنوات القريبة القادمة في السعودية، حتى الآن ركز التنظيم على تنفيذ عمليات ضد الشيعة بهدف زعزعة الاستقرار وزيادة الاستقطاب بين الشيعة والسنة في دول الخليج، مع ذلك فإن تنظيم الدولة أعلن عن نيته استهداف الأنظمة ومؤسساتها والأماكن الإستراتيجية وحتى شخصيات بارزة في العائلة المالكة.

الصراع مع تنظيم الدولة متركز في محاولة ضرب مصادر تمويله في المملكة ومحاولة وقف تدفق الشباب من المملكة للانضمام لساحات القتال التي يديرها التنظيم؛ ومحاولة ضرب المنظومة الإعلامية للسلفية الجهادية بواسطة المؤسسة الدينية والإعلام وفرض العقوبات القانونية.

يشار إلى وجود عامل آخر يزيد من صعوبة الأمر على العائلة المالكة بخصوص التوتر بين مواطنيها من السنة والشيعة وهو التحريض الذي تمارسه المؤسسة الدينية الوهابية ضد الشيعة؛ ومحاولة التنصل من هذه المؤسسة قد يؤدي لقطع الجذر الذي تستند عليه المملكة.

احتمالية عدم الاستقرار في المملكة غير مرتبطة فقط بالتوتر السني الشيعي، فهنالك عدة أسباب للاحتجاجات الجماهيرية في العالم العربي على رأسها الوضع الاقتصادي، بطالة الشباب والرغبة في التوزيع العادل للموارد والسعي للحرية تحديات أخرى موجودة أيضًا، تراكم التحديات الداخلية بالتزامن مع الظروف الإقليمية كفيل بتسريع الأحداث التي تؤدي لزعزعة الاستقرار في المملكة وتغيير وجهها.

على كل حال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من غير المتوقع أن تحصل في المملكة بدافعية ذاتية؛ فالحكام أصحاب السلطة المطلقة لا يتخلون عن صلاحياتهم بسهولة، علاوة على ذلك؛ منذ بداية الاضطرابات في المنطقة تبنى بعض الحكام ومن ضمنهم حكام المملكة سياسات قمعية؛ سُنّت قوانين صعبة في المملكة ضد الإرهاب والجرائم الإلكترونية التي من الممكن أن تؤدي إلى مظاهرات، بالإضافة إلى وضع قيود على حرية التعبير والمعارضة، محاولات المواطنين للمشاركة في صنع القرار كانت قليلة وترافقت بقمع من الحكم الذي أبطأ مفعول هذه التحركات بشكل مؤقت، لكن عوامل الثورة ما زالت كامنة لدى المواطنين في المملكة.

التحديات الخارجية:

يعتبر استمرار الحرب في اليمن التهديد الخارجي الحالي على المملكة وإن لم يكن خطرًا وجوديًا، فعلى الرغم من الإنجازات الأولية التي حققها التحالف بقيادة المملكة إلا أن الحملة العسكرية ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها المركزية وعلى رأسها نزع سلاح الحوثيين؛ فما زال الحوثيون يسيطرون على معظم مناطق اليمن الحيوية وعلى رأسها المناطق المتاخمة للسعودية، وفي حال نجحت المحادثات في الكويت بين الأطراف المتخاصمة فإنّ اليمن ما زالت بعيدة عن الاستقرار؛ فبعد سبع سنوات من الحرب الداخلية من الصعب تصور وجود قوة قادرة على تشكيل حكومة تبسط سيادتها على كامل الأراضي اليمينة، وسيبقى الحوثيون يشكلون خطرًا أمنيًا على جنوب المملكة؛ ومن هنا يمكن التقدير بأنّ السعودية ستستمر في لعب دوري مركزي في اليمن التي ستبقى ساحة لعب ومنافسة لقوات إقليمية.

وفيما عدا اليمن تواجه السعودية تحديات خارجية ليست بالسهلة؛ فالاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015 وترافق مع رفع العقوبات عن إيران؛ تسبب في زيادة القلق لدى السعودية ودول الخليج بأنّ ذلك سيوفر لإيران موارد تمكنها من توسعة نشاطاتها

العدائية في المنطقة، لم يسجل أي تطور في هذا الاتجاه لكن ما زالت المخاوف قائمة من بروز الدور الإيراني في المنطقة، ومن الممكن أن تتحول المواجهة السعودية الإيرانية لمواجهة مباشرة مما يشكل خطرًا على المملكة، على كل حال يجب الإشارة إلى أنه طالما استمرت قواعد اللعبة كما هي ستفضل السعودية إدارة الحرب مقابل إيران بواسطة الآخرين وذلك في محاولة لتشكيل جبهة سنية مضادة لإيران.

في المقابل هنالك مؤشرات على توجه الإدارة الأميركية نحو تقليل التزاماتها الأمنية تجاه المنطقة، فعلى مر السنين اعتمدت المملكة على الولايات المتحدة ضامنًا للأمن على الرغم من التباين بين الطرفين في المصالح والأهداف، ففي فترة حكم أوباما تم التأكيد على التوجه نحو عدم التدخل الأمني، الخلافات بين الطرفين زادت على خلفية الموقف الأميركي من نظام الأسد في سوريا والتوقيع على الاتفاق النووي مع إيران، ووصل الأمر إلى توجيه انتقادات علنية، مع ذلك زاد موقف الولايات المتحدة من تراكم التحديات التي تواجهها المملكة من أجل ضمان استقرارها، على الرغم من الخلافات على ما يبدو فإن الإدارة في واشنطن تفضل أن تبقى عائلة سعود مستقرة بسبب التأثيرات المتوقعة في حال سقوط العائلة وحصول فراغ وفوضى.

وكما هو الحال مع حكومات أخرى في الشرق الأوسط توجد ضبابية بالنسبة لمستقبل السياسات الأميركية في الشرق الأوسط؛ هل هي بداية ابتعاد باتجاه آسيا أم أنّ ذلك "الانحراف" الذي مارسته إدارة أوباما سوف يتم تعديله من قبل الإدارة القادمة، في حال استمر تغيير النظرة الأميركية للمنطقة فإنّ التحدي الحقيقي الذي تواجهه المملكة سيكون التعامل مع شرق أوسط ما بعد أميركا، على ما يبدو فإنّ العائلة المالكة بدأت بالاستعداد لهذا الاحتمال عبر تبني خيارات مستقلة تكون أحيانًا معاكسة للمصالح الأميركية؛ مثل تحسين العلاقة مع روسيا والصين.

الخلاصة:

على مر السنوات تعلمت العائلة المالكة التعامل مع التحديات الداخلية من خلال القدرة على الوصول لتوافق بين متخذي القرارات؛ عبر التقليل من التوترات الداخلية وشراء التأييد الخارجي بواسطة أرباح النفط، هذه الأيام زاد العجز وكبر فأصبح من الصعب الوصول لتوافق بين الأمراء؛ تحولت السلطة بدرجة كبيرة إلى عرض منفرد لشخص واحد وهو محمد بن سلمان، يضاف إلى ذلك أنّ المملكة لا تستطيع أن تستمر كما كان سابقًا في عزل نفسها عن الحروب التي تحيط بها، فهي منخرطة بشكل مخطط له في صراعات المنطقة مما سيقود إلى التأثير على الساحة الداخلية.

العمل على تنفيذ رؤية 2030 يشكل تحديًا قوميًا من الدرجة الأولى، علاوة على كونه تحديًا شخصيًا لابن سلمان، والذي قد يقف في طريقه خصومه من العائلة المالكة غير الراضين من تصاعد قوته؛ بالإضافة إلى بعض الجهات في المؤسسة الدينية المحافظة التي تخاف من الانفتاح الاجتماعي الزائد المتضمن في الخطة.

مع ذلك على ما يبدو فإنّ الأمير يتمتع بدعم في أوساط الشباب الذين يطمحون للتغيير، عبء الإثبات يقع الآن في بدايته من حيث الالتزام بهذا الملف والنزيف المستمر في اليمن، فشل الخطة الاقتصادية لن يضر فقط بدافعيته واحتمالية أن يرث العرش؛ بل من الممكن أن يتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتأثير على الاستقرار، من الصعب تحديد متى يمكن أن تحصل نقطة التحول؛ وربما على متخذي القرار في "إسرائيل" وخارجها الاعتراف بالتغيرات الحاصلة في المملكة، ويحتمل أن يكون لها تبعات على نظام المنطقة في الشرق الأوسط وحتى أبعد من ذلك، ولذلك من أجل استغلال الفرصة النابعة من تراكم المصالح المشتركة مع السعودية والتغيرات في توجهات "إسرائيل"؛ في هذه الأثناء يجب فحص المخاطر ومدى تحقق التوقعات المتعلقة بتطور التعاون بين الدول، هكذا وعلى سبيل المثال كلما تضررت السعودية من ناحية داخلية استمر الجمود السياسي في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، بسبب خشية النظام السعودي من الرأي العام السعودي حول التعاون مع "إسرائيل".

المحور السني في مواجهة المحور الشيعي في الشرق الأوسط

سيما شاين

أحد الملامح الأساسية للشرق الأوسط في السنوات الأخيرة هو الأزمة المتعاظمة بين إيران والسعودية، كلا الطرفين يحاول تشكيل تحالفات تمكنهما من زيادة تأثيرهما الإقليمي، هنالك عدة تطورات خارجية وداخلية تتعلق بتشكيل كلا المحورين، انهيار بعض الأنظمة في المنطقة وخيبة أمل الشعوب من الأنظمة الوطنية العلمانية مما زاد من نمو حركات الإسلام السياسي، ساعد في ذلك عدم وجود مرجعية مقبولة على المسلمين في المنطقة وبالتالي اندلع صراع بين جميع الأطراف لاستغلال الظرف الإقليمي وبدأت حرب بين السنة والشيعة.

من ناحية أخرى ساهم سقوط نظام صدام "السني" في العراق على يد الأمريكان وحلول حكومة شيعية مكانه في تمهيد الطريق نحو زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، وتم تأسيس الهلال الشيعي الذي يضم إيران والعراق وسوريا ولبنان، وفي اليمن تقدم إيران المساعدة للحوثيين مما أعطى انطباعًا حول النوايا الإيرانية للسيطرة على المنطقة. في خلفية الصراع يوجد خلاف أيديولوجي بين المحورين ساهم من جهة في تأجيجه تصريح الخميني مع قيام الثورة بوجوب إسقاط حكم آل سعود؛ ودعم السعودية لأعداء إيران (صدام وحركة طالبان في أفغانستان) من جهة أخرى، رأت إيران أن وجود القوات الأميركية في السعودية عقب حرب الخليج يشكل خطرًا على أمنها القومي؛ فقامت بشن هجوم عبر طرف ثالث ("حزب الله بلاد نجد" كما تدعي السعودية) في مدينة الخبر عام 1996.

المواجهة الإقليمية:

زاد التوتر بين المحورين في السنوات الأخيرة في عدة مناطق؛ كانت البحرين أولها حيث اندلعت فيها المظاهرات عام 2011؛ وقد رأت فيها السعودية محاولة من إيران لاستغلال الربيع العربي من أجل إسقاط حكم العائلة المالكة السنية في البحرين، دفع ذلك السعودية للتدخل عسكريًا عبر إرسال قوات كبيرة لمساندة الحكم في البحرين وانضم للحملة قوات إماراتية ودول خليجية أخرى تحت علم قوات مجلس التعاون الخليجي، وهكذا وضعت السعودية أمام إيران خطًا أحمر كبيرًا يجب ألا تتجاوزه؛ وهو أن كل ما يتعلق بدول الخليج مرتبط بالأمن القومي السعودي.

استخدام السعودية القوة لقمع المتظاهرين؛ وضع أميركا أمام معضلة أن أحد حلفائها المهمين في المنطقة خرق بشكل واضح القيم التي تنادي بها من احترام حقوق الإنسان ومنع الاضطهاد، هذا كان بمثابة بداية الخلاف بين الطرفين الذي توج فيما بعد بالتوقيع على الاتفاق النووي مع إيران؛ الذي يمكنها من التخلص من العقوبات الاقتصادية مما سيزيد في قوتها وبالتالي تجاهلت أميركا مصالح حلفائها في دول الخليج.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام الحوثيون في اليمن -التي لها حدود مع السعودية تتجاوز 1800 كم- بالسيطرة على مقاليد الحكم ومضيق باب المندب؛ مما دفع السعودية عبر تحالف سني ضم 34 دولة للرد بشكل عنيف؛ والبدء بحملة عسكرية جوية من أجل منع الحوثيين من السيطرة على الدولة بمساعدة إيرانية.

التحالف الذي تقوده الرياض أعد لوقف المحاولات الإيرانية للسيطرة على المنطقة؛ اضطرت الولايات المتحدة لتأييد هذا التحالف ومده بالمعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي، لكنها حاولت الفصل بين ذلك ومحاولاتها لعقد الاتفاق النووي مع إيران الذي أنجز بعد ذلك بشهور (يوليو 2015) فمنعت الولايات المتحدة وصول سفن محملة بالسلاح من إيران باتجاه الحوثيين والذي يعتبر خرقًا من إيران لقرار مجلس الأمن.

تدخلت السعودية بشكل كبير في الحرب المندلعة في سوريا عبر تقديم الدعم اللوجستي للثوار السنة ضد سلطة بشار الموالي لإيران؛ والمتورط في مقتل رئيس الوزراء الحريري في لبنان حليف السعودية، تصاعد العداء بين السعودية وحزب الله ربيب إيران حتى وصل للإعلان عن حزب الله في مجلس التعاون الخليجي في مارس 2016 منظمة إرهابية؛ واتهام الحزب بسعيه لزعزعة الاستقرار في الخليج، وبعد ذلك اتخذت الجامعة العربية قرارًا باعتبار الحزب منظمة إرهابية، هذا الأمر قاد السعودية لوقف مساعدات للبنان تقدر بأربعة مليار دولار بذريعة أن هذه الأموال قد تذهب لحزب الله الذي يسيطر على مؤسسات الدولة، كما أصدرت السعودية ودول الخليج تحذيرًا لرعاياها بعدم السفر للبنان مما تسبب في الإضرار بالسياحة في لبنان.

الصراع الثنائي:

هنالك صراع ثنائي بين المحورين عبر طرف ثالث، لكن في السنوات الأخيرة زادت المواجهة المباشرة بين الطرفين؛ فعلى سبيل المثال، في أغسطس 2015 اعتُقل نمر النمر (رجل دين شيعي سعودي مرتبط بعلاقة وثيقة بإيران وحزب الله) بتهمة التخطيط لهجوم الخبر، أعدم النمر فيما بعد مما تسبب بإشعال حالة من الغضب في صفوف الشيعة وحرق القنصلية السعودية في إيران وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

في الجانب الاقتصادي منعت السعودية في إبريل 2016 اتخاذ قرار بتقليص إنتاج النفط وبالتالي منعت ارتفاع أسعار النفط مما انعكس سلبًا على إيران، وفقط بعد نصف سنة في 30 نوفمبر 2016 نجح وزراء النفط في أوبك في تقليص الإنتاج وتمكين إيران من تصدير نفس الكمية التي كانت تصدرها قبل فرض العقوبات.

أيضًا في موضوع الحج، وبعد موت المئات من الحجاج أثناء تأديتهم لفريضة الحج؛ رفضت السعودية تنفيذ سلسلة من الطلبات الإيرانية مما تسبب في مقاطعة إيران لموسم الحج، وتبعهم في ذلك شيعة لبنان عام 2016.

اعتقلت البحرين رجل دين شيعي بارز (عيسى قاسم) وسحبت جنسيته واتهمته بدعم الإرهاب وتبييض الأموال، وحُظرت حركة الوفاق الشيعية مما قاد لردة فعل عنيفة من قيادات إيرانية؛ من ضمنهم قائد قوة القدس قاسم سليماني الذي اعتبر الإجراءات خطًا أحمر وهدّد العائلة الحاكمة في البحرين وحملها تبعات القرارات التي اتخذت وهي تدمير النظام، كما هدد العائلة المالكة في السعودية التي تحمي عائلة البحرين بأن ذلك سيتسبب في مواجهات دموية.

على ما يبدو لم ترتدع السعودية من التهديدات الإيرانية واستمرت في تصعيد الصراع مع إيران؛ فاتخذت عدة خطوات هدفها الإضرار بالاستقرار الداخلي في إيران. رئيس المخابرات السعودي السابق تركي الفيصل شارك في اجتماع عقد في يوليو 2016 في مؤتمر عقدته المعارضة الإيرانية "مجاهدي خلق" في باريس، وأعلن عن تأييده لمساعي المنظمة في إسقاط النظام الإيراني؛ وهذه ليست صدفة أن يُعلن ذلك بواسطة شخصية لا تمثل النظام بشكل رسمي، فنشر تصريحاته في الصحافة السعودية يشير لموافقة صامتة على تصرفه، بعد ذلك بأسابيع اتهم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بشكل علني إيران

بمسؤوليتها عن تنفيذ التفجيرات في الخبر عام 2003؛ كما تحدثت بعض الجهات السعودية عن تكرار مثل هذه العمليات بواسطة (حزب الله- نجد).

في المقابل اتهم الإيرانيون السعوديين بدعم المعارضة والعمليات الإرهابية التي تقوم بها؛ وخصوصًا الأقلية العربية في الأهواز التي تقطن في منطقة خوزستان الغنية بالنفط، ولأول مرة منذ عشرين سنة هاجمت قوات كردية الشرطة وقوات الأمن الإيرانية، وقامت بفعاليات ضد النظام الإيراني في منطقة بلوشستان.

توجد تجليات دينية للصراع السني الشيعي مثل فتوى مفتي المملكة عبد العزيز الشيخ في سبتمبر 2016 بأنّ الإيرانيين ليسوا مسلمين وأنهم زرادشتيون، وأن عداءهم للإسلام قديم. في المقابل يتهم الإيرانيون السعوديين بالانحراف عن الإسلام؛ يضاف إلى ذلك ما صرح به بعض القادة الإيرانيين وعلى رأسهم خامنئي بأنّ هنالك تنسيقًا بين السعودية و"إسرائيل" ضد إيران، حيث صرح بذلك في أغسطس 2016 وقال إنّ "محاولات السعودية للتطبيع مع "إسرائيل" تعتبر بمثابة ضربة سكين في ظهر الأمة الإسلامية، فهي جريمة عظيمة وخيانة"؛ هذا التصريح يعبر عن خشية الإيرانيين من دمج البراعة الإسرائيلية بالموارد السعودية.

من وجهة نظر السعودية فإنّ الاتفاق النووي الذي تم توقيعه مع إيران في يوليو 2015 غير من قواعد اللعبة؛ فعلى مر السنين استفادت السعودية من سوء العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، فقد وجهت تهديدات عسكرية وفرضت عقوبات اقتصادية مما زعزع من وضع إيران الدولي، الاتفاق النووي غير الصورة بشكل كامل، فالرياض تنظر إليه على أنه تحول مهم في صالح إيران؛ كونه أنهى عزلتها الدولية وغير من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة التي فضلت إيران على حلفائها في الشرق الأوسط ومن ضمنهم السعودية.

الرسالة الأساسية التي فهمتها الرياض من الاتفاق النووي هي تنصل الولايات المتحدة من التزاماتها التاريخية تجاه أمن دول الخليج؛ أكد ذلك التصريحات الأميركية بما فيها تصريحات أوباما التي أعرب فيها عن رغبته في خلق توازن بين إيران والسعودية في الخليج، فتم لأول مرة وضع حليفة الولايات المتحدة (السعودية) على قدم المساواة مع عدوتها (إيران).

الاتفاق النووي زاد من قوة إيران بالتزامن مع الانسحاب الأميركي من الشرق الاوسط؛ من وجهة نظر السعودية فإنّ هذا الفراغ سيتم ملؤه من الإيرانيين، وإنّ انعدام الاستقرار في المنطقة سيتسبب في زعزعة المملكة.

التوازن الإستراتيجي:

يميل الميزان الإستراتيجي في الوقت الحالي لصالح إيران والمحور الذي تقوده؛ فالمحور الشيعي أكثر تماسكًا ونجح في التنسيق مع روسيا القوة الدولية الوحيدة المستعدة لاستخدام القوة العسكرية، كما أن هنالك تنسيقًا بشكل جزئي بين إيران والغرب في الحرب ضد داعش، في المقابل نجحت السعودية في الحفاظ على استقرارها عقب الاضطرابات التي مرّ بها العالم العربي، ومنذ بداية الحرب في سوريا حافظت على التنسيق مع الولايات المتحدة وقامت بشراء أسلحة متطورة بشكل واسع؛ لكن بالرغم من ذلك فإنّ التحالف الذي تقوده غير متماسك بشكل كبير، فمصالح تركيا ومصر مختلفة فيما يتعلق بالكثير من القضايا في سوريا واليمن والعلاقة مع إيران، حيث كانت هنالك استجابة جزئية لمصر فيما يتعلق بالحرب في اليمن وحصلت أزمة بين مصر والسعودية على خلفية تأييدها للاقتراح الروسي في مجلس الأمن، يضاف إلى ذلك العلاقات المركبة التي تديرها تركيا مع إيران على الرغم من الخلاف في وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالحل في سوريا وقربها من وجهة النظر السعودية، أيضًا باكستان التي تتمتع بعلاقات مميزة مع السعودية فضلت عدم المشاركة في التحالف السني الذي تقوده السعودية في اليمن.

الخلاصة:

المواجهة الإيرانية السعودية التي أخذت طابع مواجهة سنية شيعية ما زالت في أوجها، كلا الطرفين يحاولان كسب شركاء ويسلحان أطرافًا محلية ترتبط بهما وتنفذ أوامرهما، وبالتالي تزداد الفجوة بينهما، فالتسليح يعني استمرار الحرب في مناطق الصراع ووضع عوائق أمام التوصل لتفاهمات في الوقت الحالي، كلا الطرفين يصارعان من أجل مصالحهما الحيوية وأمنهما. في الوقت الحالي لا يوجد استعداد عند الطرفين للتوصل إلى تسوية، ربما يحدث ذلك في المستقبل وبعد استبدال السلطة في واشنطن وتوصل الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق.

الباب الثالث

التحديات والفرص أمام "إسرائيل"

"إسرائيل" والفلسطينيون: أزمة مستمرة وجمود متعمق

شلومو بروم، عنات كورتس، وجلعاد شير

في السنة الأخيرة تعمق النفق المظلم بين الطرفين، فقد ساهمت انتفاضة القدس في عدم التواصل المباشر بين الجانبين، وأدى عدم استجابة كل طرف للمطالب السياسية للطرف الآخر إلى تعميق الأزمة، استمرار الوضع على ماهيته سيضاعف الأزمات على الساحة الفلسطينية بشقيها، غزة والضفة، حيث تعاني الأولى من أزمة إنسانية، فيما الثانية من فقدان شرعية القيادة، وقد يُسهم استمرار الأوضاع على حالها إلى فقدان أمل انفصال "إسرائيل" عن الفلسطينيين، ويناقش هذا الفصل الوضع الساسي في كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، ويُختتم بتوصيات لصانع القرار.

الوضع السياسي في الجانب الإسرائيلي

واقع الحكومة الإسرائيلية اليمينية لا يسمح بوجود انفراج سياسي، ويبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أراد تغيير الواقع، من خلال ضم المعسكر الصهيوني بديلاً للبيت اليهودي في الحكومة، إلا أن مساعيه باءت بالفشل، وما زاد التوجه اليميني هو دخول إفيجدور ليبرمان من حزب "إسرائيل بيتنا" إلى وزارة الدفاع، وهو أمر ساهم بزيادة التوتر، والقضاء على فرص التسوية، ورغم الإعلانات المتكررة لبنيامين نتنياهو بأنه يريد مفاوضات مباشرة، إلا أن الشك كبير حول تلك النوايا.

تطرق كاتبو الفصل إلى أن المشكلة في الجانب الإسرائيلي تكمن فقط في الحكومة اليمينية، إلا أن الواقع يُشير إلى أن حكومات الوسط واليسار كذلك أزمت الأوضاع بشكل لا يقل عن الصورة في عهد اليمين، ولا تخفي أحزابها حاليًا رفضها للحل السلمي بالصورة التي وُقعت في أوسلو، فزعيم المعارضة يتسحاك هرتسوغ أشار إلى ذلك بوضوح مع مطلع العام 2016، وتحدث عن رفضه تقسيم القدس، والأمر الآخر أن تلك الأحزاب، ورغم رفعها شعار الانفصال عن الفلسطينيين، أضعف من تطبيقه على الأرض.

الوضع في الجانب الفلسطيني

يرى الكتاب أن مشاكل السلطة الفلسطينية تنبع من فقدانها الشرعية، وملاحقة خصومها بواسطة أجهزتها الأمنية، إلا أن السبب الأهم هو انهيار الخط التفاوضي الذي يؤمن به عباس لتحقيق الطموحات الفلسطينية بدولة مستقلة، علاوة على استمرار موجة الاستيطان التي ابتلعت الكثير من الأراضي الفلسطينية، وقضت على حلم الدولة الفلسطينية.

كما يرون أن سياسة التوجه للمؤسسات الدولية التي قادها أبو مازن، والتي ساهمت بتوقيعه على وثيقة روما التي ستمكنه من الذهاب للجنايات الدولية، قد تُسهم بمحاكمة العديد من القيادات الأمنية الإسرائيلية. السنة القادمة ستكشف مدى تأثير ذلك التوجه الدبلوماسي، وهل ستجني السلطة ثماره، لكن قوّة التوجه ستواجه برد وضغط إسرائيلي كبير، ومن الممكن أن تكون ردود الفعل الدولية أقل بكثير من الطموحات الفلسطينية.

ويرون أن أداء "إسرائيل" في مواجهة انتفاضة القدس دون استخدامها أسلوب العقاب الجماعي، ساهم في خفوت موجة الانتفاضة، ولكن سياسة الاستيطان رفعت إلى سطح النقاش الفلسطيني حول الدولة الواحدة ثنائية القومية بديلاً لحل الدولتين، ويبدو أن جلّ التركيز سيكون على ما تقوم به "إسرائيل" من سياسة تمييز عنصري بحق الفلسطينيين.

ويرون أن مشاكل السلطة تكمن كذلك في عدم قدرتها على بسط سيطرتها على المخيمات الفلسطينية، واندلاع العديد من المواجهات داخلها، كذلك معركة وراثة عباس، فرغم استبعاد إجراء انتخابات جديدة، إلا أن تقدم الرئيس الفلسطيني في السن، فتح شهية منافسيه للبدء بمعركة الوراثة، ورغم أن مروان البرغوثي هو القائد الأكثر شعبية في فتح، لكن وجوده في السجن واستبعاد أن تقوم "إسرائيل" بالإفراج عنه، دفع العديد من الشخصيات لبدء معركة وراثة عباس.

رغم تركيز هذا الجزء على تفصيل مشاكل السلطة الفلسطينية، إلا أن كاتبي الفصل لم يتطرقوا بشكل كافٍ للدور الإسرائيلي في إضعاف السلطة الفلسطينية، فقد أدارت "إسرائيل" الظهر لمشروع التسوية، وكان ذلك السبب الأساس في ظهور السلطة الفلسطينية بمظهر العاجز أمام شعبها وفشل مشروعها السياسي عمليًا.

علاوة على ذلك، يمتدح كاتبو الفصل عدم استخدام دولتهم لسياسة العقاب الجماعي!! أليس هدم البيوت واعتقال منفذي العمليات وإغلاق الحواجز وقانون الإرهاب المقر في الكنيست عقوبات جماعية واضحة، لست أدري هل خفي عنهم أمرٌ أقرّه وزير جيشهم إفيجدور ليبرمان حينما قال نفرض طوقًا وحصارًا على كل منطقة يخرج منها منفذ لعملية؟!

الوضع في قطاع غزة

تعاني غزة من أزمة إنسانية كبيرة جدًا، ويأتي هذا في ظل عدم نجاح عملية إعادة بناء غزة ما بعد الحرب الأخيرة 2014، ومن يتحمل مسؤولية ذلك هم السلطة الفلسطينية ومصر، اللتان لا تريدان إعطاء خصمهما السياسي حماس أي إنجاز، لكن لا بد من الإشارة إلى أن استمرار الأوضاع على حالها سيُسهم في انفجار الأوضاع وربما في وجه "إسرائيل".

ما قامت به مصر من هدم للأنفاق ضاعف الأزمة، وساهم في وقف تطور قدرات حماس، والتي باتت تعتمد على التطوير الذاتي للصواريخ، وبناء الأنفاق بالاتجاه الإسرائيلي. وفي ظل عدم وجود طرف سياسي يعمل بجد للحد من الأزمات في غزة، وعدم تحقيق حماس إلا لإنجازات بسيطة في تخفيف الحصار، كدفع رواتب الموظفين عن طريق قطر وبموافقة إسرائيلية، فإن حماس قد تجد في المواجهة مع "إسرائيل" أمرًا لا مناص منه، خاصه أنها لا تخشى فقدان شيء.

استعراض الباحثين لمشاكل حماس الداخلية دقيق إلى حد كبير، لكن قضية زيادة قوّة حماس، خالف بها الكتاب حتى وجهات نظر ساستهم، الذين باتوا يرون أن الحركة حولت مقاتليها من تنظيم إلى جيش رسمي، وقد أشار تقرير القناة العاشرة إلى أن الحدود ما بين غزة و"إسرائيل" باتت أشبه بثكنة عسكرية، تتطلب مواجهة سريعة مع حماس.

كما أن محاولة الباحثون تبرئة دولتهم من الحصار فيها الكثير من المبالغة، صحيح أن مصر والسلطة الفلسطينية تتحملان الجزء الأكبر، لكن هذا لا يُعفي "إسرائيل" من جزء كبير من المسؤولية، وحول مسألة حماس ونيتها الحرب، فأعمال "إسرائيل" على الأرض هي المولد الحقيقي لأي مواجهة مقبلة محتملة في ظل مخاوفها الكبيرة من تعاظم قوّة المقاومة في غزة.

استنتاجات: السياسات الإسرائيلية الممكنة

هناك قناعة إسرائيلية لدى كافة التيارات السياسية بأنه لا يمكن التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين، ولا زال السؤال المطروح إسرائيليًا، هل لا زال حلّ الدولتين مطروحًا؟ غالبية الأوساط الشعبية ترى ذلك ممكنًا. على "إسرائيل" أن تعمل بجد كبير للوصول إلى حلّ الدولتين بأي طريقة ممكنة لأنه البديل الأفضل للدولة ثنائية القومية. ومن الممكن أن يكون ذلك مع الاحتفاظ بالتجمعات الاستيطانية الكبرى.

وفي ظل فقدان حكومة إسرائيلية مستعدة للتفاوض، يجب أن يكون البناء في التجمعات الاستيطانية الكبرى من أجل تسهيل الحل في المستقبل، ومن الممكن أن يكون هذا الحل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل" في البداية، وبعدها يكون هناك اتفاق على نقاط معينة، وبعدها تشترك دول الإقليم والعالم في مساعدة السلطة اقتصاديًا من أجل تثبيت قوامها ومساعدتها لفرض سيطرتها على ما يتبقى من الضفة الغربية.

لا شك أن الأوضاع الإقليمية جعلت القضية الفلسطينية ثانوية لدى الكثير من دول الإقليم، ورغم أن "إسرائيل" لا زالت ترفض أي تدخلات خارجية على شكل مبادرات مفروضة لحل الصراع، إلا أنه بإمكانها العمل مع العديد من الدول لفرض حلّ مرض لها، لذلك من الممنوع رفض أي توجه خارجي للحل.

يتضح من خلال ما كُتب في الاستنتاجات ومن خلال الواقع على الأرض، أن أمل حل الدولتين انتهى؛ ليس فقط من الناحية العملية ولكن كذلك النظرية، ولكن بالنظر إلى سياسة "إسرائيل" فإنها لا زالت في طور التكتيك وتفتقد إلى الإستراتيجية، بمعنى أن حكومة اليمين الحالية تتعامل مع العوامل على الأرض ضمن المعطيات الحالية، وهو أمرٌ سيسبب لها انتكاسات قريبة في حال تغير الأوضاع الإقليمية لغير ما ترتئيه.

من هنا على الجانب الفلسطيني غسل يديه من حل الدولتين وترتيب الصف الداخلي لإيجاد بدائل تعتمد على الدبلوماسية والمقاومة في آن معًا، حيث لا تخفي "إسرائيل" أن الانقسام الفلسطيني أعطاها مساحة واسعة للمناورة، وعلى كلا طرفي الانقسام إدراك أن المخطط الإسرائيلي رغم عشوائيته الحالية، فإنه يحوي بين طياته قضاء على القضية الفلسطينية، ومن غير المستبعد أن يُلقى مصير الضفة الغربية إلى الأردن وغزة إلى مصر.

"إسرائيل" والفلسطينيون: بناء ظروف وأسس لتسويات مستقبلية

أساف أوريون وأودي ديكل

الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي انحصر مؤخرًا في العديد من الخيارات، ما بين مفاوضات للوصول إلى حل الدولتين، والانفصال أحادي الجانب، أو إدارة الصراع، لكن منذ انتفاضة العام 2000، حدثت العديد من التطورات أوصلت الطرفين إلى نفق مظلم، علاوة على وصول حماس للحكم في انتخابات العام 2006، وسيطرتها على قطاع غزة بعد ذلك، أمام "إسرائيل" كان هناك خياران، العودة إلى اتفاق أوسلو أو الحفاظ على الوضع الراهن.

المفاوضات طريقًا للتوصل إلى اتفاقات

المفاوضات طريق مهمة للطرفين، لكن الجانب الفلسطيني تمسك بنظرية إما كل شيء أو لا شيء، من جانبها "إسرائيل" رأت أنه لا إمكانية لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى بيوتهم في المناطق المحتلة، لما في ذلك من تداعيات على شكل الدولة ويهوديتها، لذلك من يحاولون إحياء المفاوضات يحاولون إيجاد حلول وسط ومرونة من كلا الطرفين.

يرى الباحثان أن نقطة التحول الأساسية في انهيار عملية السلام كانت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، لكن من خلال تتبع الأحداث منذ توقيع الاتفاق كان واضحًا التهرب الإسرائيلي من تنفيذ اتفاق أوسلو، حيث لم تنسحب من المناطق وفق البرنامج المعد، علاوة على طرحها الاحتفاظ بجزء من الضفة الغربية في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، الأمر الذي تسبب في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، كنتيجة وليس كسبب.

الدولة مصطلح منظم؟

محليًا وعالميًا كانت النظرة للصراع العربي الإسرائيلي أنه يجب أن يحل بناءً على دولتين؛ دولة فلسطينية كاملة السيادة إلى جانب دولة إسرائيلية، أو التورط في دولة ثنائية القومية، بمعنى أنه لا يوجد خيار ثالث.

من خلال المراقبة نرى عمليًا وضع حل الدولتين وفق اتفاق أوسلو قد انتهى، وبالتالي فإن "إسرائيل" قد تجد نفسها إذا استمرت ضمن سياستها الحالية بالتوسع الاستيطاني، أمام خيار الدولة الواحدة، ومن هنا فإن اليسار الإسرائيلي يسعى بكل ما أوتي من قوّة إلى العودة للمفاوضات وإيجاد صيغ جديدة لاستبعاد الوصول إلى حل الدولة الواحدة، لما فيه

من خسارة للأغلبية اليهودية، وظهورها كدولة فصل عنصري أمام العالم، كما أشار الرئيس الإسرائيلي ريبلين بعيد إقرار قانون تشريع المستوطنات.

الخلافات الأساسية مقابل الشروط الواجب توفرها لنجاح الحل السياسي

من الصعب حاليًا التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة تسيطر على أراضيها، خاصة في ظل المعطيات على الأرض والانقسام الفلسطيني والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية في غزة، وأقل منها قليلاً في الضفة الغربية، علاوة على موجة الاستيطان التي ابتلعت الكثير من الأراضي في الضفة الغربية، هذه العوامل أوصلت الكثيرين لليأس من حل الدولتين.

من جانب آخر هناك قناعة إسرائيلية أنه في حال وجود دولة فلسطينية مستقلة، فإن هذه الدولة لن تستطيع الإيفاء بالتزاماتها الأمنية، وبالتالي ستتعرض الدولة العبرية للكثير من المخاطر، وقد تجد نفسها في المستقبل تواجه في الضفة جيشًا كالذي في غزة، من هنا فإن الغالبية العظمى من الجمهور الإسرائيلي باتت مع ضم الضفة الغربية وإن كانت برؤى مختلفة.

أسس لإستراتيجية سياسية - أمنية مفضلة

في ظل المعطيات حاليًا لا يمكن التوصل إلى حل الدولتين وفق اتفاق أوسلو، من هنا فإنه يجب العمل على الحفاظ على خيار الدولتين في ظل فقدان الأمل حاليًا، فلـ "إسرائيل" مصلحة واضحة ببقاء السلطة الفلسطينية، وبذلك هي تضمن عدم الانجرار في وحل الدولة الواحدة، لذلك نقترح العمل في الملفات المختلفة، وفق التالي:

الأمن

يجب العمل على إنزال مستوى العنف إلى حدود متدنية في الضفة الغربية، وذلك من خلال ضمان حرية عمل الجيش والشاباك في الضفة الغربية، وزيادة التعاون مع القوى الأمنية الفلسطينية كجزء أساسي لمواجهة المشاكل الأمنية، أما في غزة فيجب استمرار ردع حماس وقوى المقاومة من خلال التعاون الإسرائيلي- المصري الحثيث.

ما يطرحه الكتاب من تصور للحلول الأمنية لن يضمن الأمن الإسرائيلي ولن يضمن كذلك قيام دولة فلسطينية، فاستمرار حرية العمل للجيش والشاباك الإسرائيليين في الضفة

معناه استمرار الاحتلال، من جانب آخر فإن استمرار خنق غزة، سيقود وفق مراقبين إستراتيجيين إلى موجة متجددة من التصعيد لا يمكن ضمان نتائجها.

الاقتصاد والبنى التحتية

الوضع الاقتصادي المتردي هو أحد العوامل التي تدفع الفلسطينيين للعمل المسلح، ولتخفيف الأزمة يجب العمل على إيجاد مصادر دخل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على حد سواء، وإقامة أماكن تجارة حرّة بين كلا الجانبين، وتقاسم الجمارك بين الطرفين بالتساوي، علاوة على تسهيل تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، لتحسين اقتصادهم، علاوة على اقتراح عمل ميناء بحري في غزة برقابة دولية.

استقرار السلطة الفلسطينية

تعاني السلطة الفلسطينية من ضعف القيادة وانتشار الفساد الإداري والمالي، من هنا فإنها ستكون شريكًا ضعيفًا لن يستطيع الإيفاء بالتزاماته، لذلك يجب العمل على بناء مؤسسات قوية وقيادة شرعية مستقرة، والعمل على زيادة قوّة الأجهزة الأمنية لتكون مهيأة لمقاومة "الإرهاب" بشكل أكبر وأوسع.

تهيئة الأوضاع للحل المستقبلي

هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن العمل عليها وتطبيقها في المستقبل، حتى وإن رفضتها السلطة الفلسطينية علنًا في البداية.

أسس المقترح

أ. ترتيب جديد لخارطة الضفة الغربية، اصطلاحًا ومن الناحية العملية:

- نقل كامل الصلاحيات في المناطق "أ" و "ب"، والتي تشكل 40% من الضفة الغربية، إلى سيادة السلطة الفلسطينية ويصبح اسمها المنطقة "p".
- جعل جزء من المنطقة "ج" حوالي 25% من مساحة الضفة منطقة مفتوحة، ويطلق عليها الاسم "د"، ويمكن للسلطة الفلسطينية بناء مشاريع اقتصادية عليها.
- إطلاق اسم المنطقة "ي" على مناطق التجمعات الاستيطانية والتي تشكل 10% من مساحة الضفة الغربية.
- بقية المنطقة (25%) تبقى تحمل ذات الاسم، المنطقة "ج".

ب. **إذا كان هناك تعاون بين الطرفين يمكن بدء العمل على الاعتراف بمناطق "p" وحتى "د" لتكون دولة فلسطينية بحدود مؤقتة** (ثلثا الضفة الغربية تقريبًا) وهذا لا يعني إخلاء أي من المستوطنات الكبرى، ويضمن تعاونًا مجديًا لكلا الطرفين.

ت. **يكون البناء فقط في التجمعات الاستيطانية الكبرى دون توسيع حدود المستوطنات.**

ث. **بدء العمل لحل المشاكل الفلسطينية دون الانتظار لحل نهائي:** حيث يتم العمل على تحسين أوضاع الفلسطينيين الحياتية وعمل تعاون اقتصادي وتقوية العلاقات بين الطرفين.

علاوة على ذلك يجب العمل على تغيير الوعي لدى الجمهور الفلسطيني والإسرائيلي للإيمان بالعيش المشترك بسلام، ووقف التحريض من كلا الجانبين، ويمكن أن يكون فلسطينيو الداخل جسرًا لجسر الهوة بين الطرفين.

من الواضح من خلال المقترحات المقدمة إلى جهات صنّاع القرار فيما كتب أعلاه أن "إسرائيل" بمثقفيها وكتابها وصلت إلى قناعة أنه لا يمكن الوصول إلى حل للدولتين وفق ما تم التفاهم عليه في أوسلو، وبالتالي فإن هذه المقترحات تمهد إلى حل أحادي الجانب، أي أن الجانب الإسرائيلي عمليًا على الأرض جرّ الأوضاع إلى عدم إمكانية التغيير.

من هنا فإن سياسة فرض الواقع باتت هي الخيار الإسرائيلي، ويتضح أن المقترح سيقود في النهاية إلى انسحاب أحادي الجانب، إما بضمانة بقاء سيطرة السلطة الفلسطينية لتتولى المسؤولية، ولن تجد السلطة بديلاً آخر، أو الذهاب إلى حدود دفع الضفة الغربية لإدارات محلية مرتبطة بـ "إسرائيل"، أو تحميل الأردن المسؤولية السياسية والإدارية عن المنطقة المتبقية من الضفة الغربية.

التفكير العربي حيال عملية السلام والتطبيع مع "إسرائيل"

أوفير فاينتر

حاولت كل من السعودية ومصر خلال العام 2016 كسر الجمود السياسي وتجديد المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وقد قدم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

مبادرتين خلال العام المنصرم من أجل تجديد المفاوضات، ولم يخف الوفد السعودي الذي زار "إسرائيل" خلال العام نفسه تأكيده على ضرورة عودة المفاوضات، من جانبها لم تخف "إسرائيل" سعادتها بالوفود العربية وتحسن العلاقات مع العديد منها.

إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن كسر الجمود بين الطرفين، ويعود ذلك إلى فقدان مرونة حلول الوسط عند كلا الطرفين في مسائل القدس والاستيطان، ووجود اليمين الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، واستمرار الوضع على حاله سيوصل الدول العربية إلى حالة اليأس ومن الممكن أن يفقد "إسرائيل" فرصة تطبيع العلاقات مع تلك الدول.

يتضح هنا أن سعي "إسرائيل" نحو تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، لم يدفعها للتنازل في الملف الفلسطيني، رغم إدراكها أنه لا زال يحمل بعض الأهمية للدول العربية، لكن "إسرائيل" تسعى من خلال إيجاد الملفات الأمنية المشتركة والعداء المشترك مع إيران؛ لتجسير الهوّة مع الدول العربية، لمواجهة تلك التحديات سويًا، دون الربط بين تطبيع العلاقات وملف التسوية مع الفلسطينيين.

المصالح العربية بتحريك الملف السياسي

تهتم الدول العربية، وتحديداً مصر والسعودية والأردن والإمارات، بالتوصل لاتفاق سلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين، إن ذلك بالنسبة لهم التزام تاريخي حيال القضية الفلسطينية، وترى تلك الدول أن استمرار الصراع فيه الكثير من المخاطر على تلك الأنظمة، كونه سيساهم في زيادة قوّة القوى المتشددة داخل هذه الدول، وهو أمر سيساهم في عدم استقرارها.

سعي مصر والسعودية إلى تصدر المشهد في الملف السياسي ولعب دور الصدارة فيه، يأتي سعيًا منهما لقيادة الأمة العربية وتحسين علاقاتهما مع الغرب، ويرغب السيسي تحديداً في لعب ذات الدور الذي قام به السادات من خلال اتفاق كامب ديفيد أواخر سبعينيات القرن الماضي بين مصر و"إسرائيل"، وهو أمر سيزيد من دعم الولايات المتحدة للسيسي وبالتالي تثبيت أركان حكمه.

علاوة على ذلك من الممكن أن تسهم عملية السلام في ترتيبات إقليمية جديدة، وتعاون أمني بين الأطراف لمواجهة التحدي الإيراني، وزيادة التعاون في قضايا الطاقة والمياه والزراعة وتحسين التبادل السياحي.

مستقبل العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية

الأحداث في المنطقة ساهمت في نزول القضية الفلسطينية التي كانت الشرط الأساس لتطبيع العلاقات بين الدول العربية و"إسرائيل"، لذلك من الممكن أن تتطور العلاقات بين الجانبين دون الحاجة للسير قدمًا في العملية السياسية بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، لكن ازدهار تلك العلاقات سيكون أكبر لو كان هناك اختراق للملف السياسي وعودة للمفاوضات.

من هنا فإن القناعة الإسرائيلية أنه من الممكن الوصول إلى تطبيع ولو جزئي مع الدول العربية، لما في ذلك من تحقيق مصالح مشتركة على رأسها زيادة التقارب العربي-الأمريكي، وسيساهم ذلك في خلق أجواء اقتصادية جديدة، مثل أن تكون تلك العلاقات جسر عبور لعلاقات اقتصادية بين الدول العربية الشرقية، والغربية القابعة على الأطلسي.

لذلك بإمكان "إسرائيل" استغلال الحاجة العربية ووجود عدد من الإشكاليات التي تعاني منها حكوماتها، للوصول إلى حالة من التطبيع بين الطرفين، ومن الممكن أن تصل العلاقات إلى حدود منقطعة النظير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ما يمكن قوله تعليقًا على ما كتبه الباحث أعلاه:

إن "إسرائيل" بالفعل استطاعت من خلال إيصال بعض الأطراف العربية إلى قناعة بأنه لا يمكن تحريك الملف الفلسطيني، إلى الاستغناء عن الملف كشرط لتحقيق علاقات إسرائيلية – عربية ثنائية، ولهذا النجاح دلائل على الأرض من خلال اللقاءات الإسرائيلية – السعودية التي تم تسريبها، وتوطيد العلاقات المصرية – الإسرائيلية بشكل أكبر.

من هنا فإن الأطراف العربية مطالبة بالالتزام بمواقفها التاريخية بشأن مركزية القضية الفلسطينية، وإلا فإن نجاح اليمين الإسرائيلي في عقد علاقات على الساحة العربية، سيسهم في مزيد من التغول الاستيطاني وتهويد القدس والمقدسات.

تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشل:

انكفاء على الداخل وحزم باتجاه الخارج

غيلا لندنشتراوس

ترى الباحثة أن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا قد شكلت الحدث الأبرز على الصعيد التركي عام 2016، وكانت لحظة فارقة بنيت عليها حتى العلاقات الخارجية لتركيا، إقليميًا ودوليًا؛ فمنذ الأسابيع الأولى التي أعقبت الانقلاب لوحظت تغيرات في سياسة تركيا الخارجية وعلى رأس المتغيرات في الشأن السوري والقضية الكردية والعلاقات مع إيران وروسيا، ومن ثم الحاجة لإعادة ترتيب العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والناتو، وكل ذلك يخلق خلفية جديدة لاتفاق التطبيع بين "إسرائيل" وتركيا الذي تم توقيعه في حزيران الماضي، والذي ستتأثر إمكانية تأثيره على المنطقة في ظل الظروف الجديدة.

التغيرات في سياسة تركيا الخارجية:

رغم عدم قدرة تركيا على إثبات دور فتح الله غولن في محاولة الانقلاب؛ إلا أن كثيرًا من أتباعه ثبت تورطهم، فقد تم اعتقال 40 ألفًا، وفصل 100 ألفٍ من وظائفهم، وطال ذلك منتقدين للرئيس ولحزب العدالة والتنمية وفق زعم الباحثة لندنشتراوس.

محاولة الانقلاب رفعت شعبية أردوغان من 47% في حزيران إلى 68% في تموز، ووجود فتح الله غولن في أمريكا سبب توترًا في العلاقات بين البلدين، وحتى على المستوى الشعبي، فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية تصريحات المسؤولين الأتراك مؤثرًا سلبيًا وقويًا على العلاقات بين البلدين، وتجاهلت طلب تسليم غولن، وفي المقابل دعمت الأكراد، وقد ردت تركيا بعملية درع الفرات ضد حلفاء أمريكا الجدد، وهو ما سبب تدهورًا آخر في العلاقة.

الكتاب الأتراك انتقدوا البرود الغربي واللامبالاة تجاه محاولة الانقلاب والضحايا الأتراك، بل إن الغرب لم ينتقد محاولة الانقلاب، وإنما انتقد الملاحقة الأمنية للانقلابيين وعاد لمهاجمة الرئيس أردوغان واتهامه بالنزعة التسلطية، أما الناطق بلسان الرئاسة التركية أبراهيم كالين فقال إن من ركزوا بانتقادهم على الرئيس خلال السنتين الماضيتين كانوا يهيئون الظروف للانقلاب.

مقابل الانتقادات للغرب بدا واضحًا رضا الأتراك عن أداء روسيا وإيران وموقفهما من محاولة الانقلاب. أما إيران وروسيا من ناحيتهما فقد شعرتا بتغيير في سياسة تركيا التي قبلت بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية.

سبب التغير في الموقف التركي نبع من الخوف من تقسيم تركيا عرقيًا بعد دعم الولايات المتحدة للأكراد في سوريا، وعلى ذلك جاءت عملية درع الفرات. فما كانت تركيا لتتدخل عسكريًا في سوريا بدون موافقة روسيا، وما كانت روسيا لتسمح لتركيا دون قبول تركيا ببقاء الأسد.

المتحدث باسم الناتو قال إن عضوية تركيا ليست مجالاً للشك، وذلك دليل على تأثر العلاقة بمحاولة الانقلاب، خصوصًا بعد اعتقال ضباط متورطين من الجيش ممن يعملون في قاعدة إنجرليك التي تحتوي على عشرات القنابل النووية التكتيكية.

بعد حادثة إسقاط المقاتلة الروسية؛ خاف الناتو من إمكانية الحاجة للتدخل لصالح تركيا بناءً على اتفاقية الدفاع المشترك؛ بناءً على البند الخامس لميثاق الناتو، فرغب الغرب بمصالحة تركية روسية، ولكن بسبب محاولة الانقلاب ذهبت تركيا وروسيا في علاقتهما أبعد مما أراد الغرب.

فشل محاولة الانقلاب والعلاقات الإسرائيلية التركية

ترى الخبيرة لندنشتراوس أن الهجوم الإرهابي على مطار أتاتورك في نفس يوم توقيع اتفاق التطبيع بين "إسرائيل" وتركيا، وفشل محاولة الانقلاب بعد ذلك بأسبوعين؛ قد ألقيا ظلالاً سيئة على العلاقة، رغم أن الاتفاق كان لحظة فارقة في العلاقة بين البلدين، وعلى عكس الأحداث السابقة في تركيا لم تُتّهم "إسرائيل" بالوقوف وراء التفجيرات أو محاولة الانقلاب. في حين أن اللحظة الفارقة في العلاقة بين أردوغان وغولن سابقًا كانت موقف غولن من أسطول مرمرة حيث انتقده وقال إنه كان يجب أن تؤخذ موافقة "إسرائيل" عليه مسبقًا.

كما أن محاولة الانقلاب أخرت تصديق البرلمان على الاتفاق، وأخرت تمرير قانون يلغي الدعاوى القضائية ضد "إسرائيل". ولكن التصويت في النهاية تم.

الأزمة مع روسيا

دفعت تركيا باتجاه تعجيل الاتفاق مع "إسرائيل"، وهذا أثر على سياسة تركيا الخارجية كلها وليس مع "إسرائيل" فقط، لذلك مثل الاتفاق توجهًا براغماتيًا جديدًا في سياسة تركيا الخارجية، لذلك ليس من المتوقع أن تؤثر العلاقة مع روسيا سلبًا على العلاقة مع "إسرائيل" إلا في موضوع تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا، مع ذلك فإن تركيا معنية بتنويع مصادرها للطاقة.

بالنسبة لغزة

تعهدت "إسرائيل" بتمكين تركيا من تقديم خدمات أكثر لقطاع غزة؛ مثل إقامة محطة توليد طاقة وبناء محطة تحلية مياه، ورغم أن قضية غزة ستزيد من الاتصالات بين الطرفين إلا انها ستزيد من فرص التوتر في العلاقات، مثل تعطيل مرور حمولة السفينة التركية التي وصلت أسدود بعد الاتفاق بسبب اعتصام عمال الميناء وتعطيل الأموال التي أراد الهلال الأحمر التركي إيصالها إلى غزة عبر البنوك الإسرائيلية لأسباب قانونية، إضافة إلى أن الرد التركي لن يكون متوقعًا في أي حرب جديدة على غزة، خصوصًا إذا تم تدمير مبانٍ بنتها تركيا أو أصيب فيها أتراك.

نظرة إلى الأمام

محاولة الانقلاب جعلت تركيا منشغلة بالوضع الداخلي، وجعلت مواقفها تجاه الخارج أكثر حزمًا، مثل التدخل العسكري في سوريا، لكن صعب أن نتوقع من تركيا تغيرات جوهرية في سياستها الخارجية مثل الانسحاب من الناتو أو وقف محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي.

هناك قلق غربي على أداء مؤسسات الدولة في تركيا بعد محاولة الانقلاب، خصوصًا على الجيش في ظل التطهير الذي يتم، وهو ما شبهه البعض بالثورة الثقافية في الصين، أو التطهير ضد البعث الذي نفذته الولايات المتحدة في العراق بعد صدام، فالغرب قلق على عزل أكثر من 100 عسكري كانوا مسؤولين عن العلاقة مع الناتو، وما يثير المخاوف أكثر هو ضيق صدر أطراف غربية من تركيا وتزايد الشكوك حول استمرار العلاقات الحالية معها.

قضايا مهمة:

الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وشعبته في سوريا، وجماعة غولن التي كانت تعارض عملية السلام مع الأكراد وحاولت تخريبها.

بعد محاولة الانقلاب لم يتسامح أردوغان مع حزب الشعوب الديمقراطي كما فعل مع أحزاب المعارضة التركية، بل اعتقل الرئيس ونائبه.

في المقابل حصل تقارب مع روسيا وإيران بهدف الحد من تعاظم قوة الأحزاب الكردية وعلى رأسها فرع العمال الكردستاني السوري.

من ناحية "إسرائيل" فإن ابتعاد تركيا عن الغرب لا يخدمها، ولا سيما إذا رافق هذا الابتعاد عن الغرب تقارب مع إيران، ولكن ما يطمئن "إسرائيل" قليلاً في ظل هذه العين التركية التي لطالما "احولّت" تجاه الشرق؛ هو أن العلاقة مع روسيا وإيران لا تخلو من التوتر، ورغم التوتر بين تركيا والغرب لم تتخل تركيا عن مشروع الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولم تتراجع عن تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بل إن وزير الخارجية التركي أوضح أن "إسرائيل" قد وفت بالتزاماتها، ثم إن البرلمان التركي صادق على اتفاق التطبيع بين الدولتين.

وفي أكتوبر 2016 زار وزير البنى التحتية الإسرائيلي يوفال شتاينتس تركيا، وهي أول زيارة من نوعها منذ الهجوم على أسطول الحرية مافي مرمرة، وشارك بالمؤتمر الدولي للطاقة في إسطنبول، والتقى نظيره التركي، مع ذلك فإن "إسرائيل" ترى أن إضعاف مكانة الجيش بسبب محاولة الانقلاب ستجعل من الصعب عودة التعاون العسكري قويًا كما كان، إضافة إلى عدم الثقة الذي نشأ بين جيشي البلدين خلال سنوات القطيعة على خلفية مافي مرمرة على الأقل من الجانب التركي، فقبل محاولة الانقلاب كان يبدو أن تركيا تسعى لعودة التعاون العسكري، لكن بعد محاولة الانقلاب بدا الأمر بعيداً من ذي قبل.

"إسرائيل" والولايات المتحدة: إعادة بناء العلاقة

عوديد عيران وميخال ردوشيتسكي

يجب النظر إلى العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" ضمن العلاقة الإقليمية والعالمية، الرئيس السابق باراك أوباما فضل التنقل في ولايته الثانية بين أكثر من حليف في الشرق الأوسط، غالبيتها لا تحمل القيم الليبرالية التي تتمسك بها الولايات المتحدة، ولكن لا يمكن غض الطرف عن أن تخفيف الوجود العسكري في الشرق الأوسط،

والذي قام به أوباما في الأربع سنوات الأخيرة، يعود إلى تحول الولايات المتحدة لمنتج أكبر للنفط.

علاوة على رغبة أوباما في عدم التورط في صراعات ثقيلة لن تجني الكثير من الأرباح السياسية والاقتصادية، ومن الممكن أن تؤدي إلى فقدان حياة الكثير من الجنود الأمريكان، ورغم تصريحاته النارية فإن المتوقع أن يستمر الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب على خطى سلفه، لذلك عل "إسرائيل" أن تستمر في الحوار الحثيث مع الولايات المتحدة.

يمكن أن نلاحظ هنا الهوس والتعويل الإسرائيلي الكبير على شخصية ترامب، أقل عند النخب البحثية والمثقفة، ومن خلال متابعاتنا الحثيثة للحراك اليميني بعد انتخاب ترامب، يبدو أن الهدف الإسرائيلي الأول هو إعادة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، وجعل قضية الشرق الأوسط ضمن الأولويات، وضمان عدم انكفاء ترامب نحو الداخل وإهمال الخارج.

ابتعاد "إسرائيل" عن الصراعات الإقليمية سيزيد من قناعة العديد من الأطراف في أنه لا علاقة للقضية الفلسطينية بالدائر حاليًا في الساحة الإقليمية، لكن هذا لا يعني أن نظام ترامب سيهمل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لذلك لن تسارع "إسرائيل" في ترسيم حدود المستوطنات أو ضمها، وحسم مصير القدس.

ويبدو أن خيبة الأمل الإسرائيلية كانت سريعة بعد تصريحات ترامب الأخيرة التي قال فيها إن الاستيطان موضوع ممل، وإعلانه نيته العمل لحل القضية الفلسطينية، كون اليمين الإسرائيلي يريد حليفًا مباشرًا في ضم وترسيم حدود المستوطنات والضغط على الدول العربية لقبول التسوية وفق الرؤية الإسرائيلية.

فخ نظام أوباما وصعود ترامب للحكم

ملفان كان لهما أثر كبير على العلاقة بين باراك أوباما وبنيامين نتنياهو، الأول هو قضية الاتفاق النووي مع إيران، والثاني هو الملف الفلسطيني، ففي الموضوع الأول كان هناك تحرك إسرائيلي كبير لإلغاء الاتفاق النووي، فقد توترت العلاقات مع الولايات المتحدة على خلفية توقيع الاتفاق، وفي الموضوع الفلسطيني، كان هناك انتقاد أمريكي بسبب عدم استجابة حكومة نتنياهو لمبادرات كيري، واستمرار موجة الاستيطان وما تبعه من عدم استخدام الولايات المتحدة للفيتو ضد قرار يدين الاستيطان في مجلس الأمن.

إلى جانب ذلك حدث تغيرات مهمة في طبيعة العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، فرغم تأكيد الولايات المتحدة أهمية ومركزية أمن "إسرائيل" بالنسبة لها، فقد ألغي الاتفاق بين الدولتين حول إمكانية ذهاب "إسرائيل" بشكل مباشر لطلب المساعدات من الكونغرس، وجُعِل ذلك من اختصاص البيت الابيض، علاوة على ذلك ألغي بند يسمح لـ "إسرائيل" بتحويل ربع المساعدات العسكرية الأمريكية، لصادرات من السلاح الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة.

ويجب التأكيد هنا أنه حتى الآن لا يمكن الحكم على طبيعة النهج الذي سيسلكه ترامب، لذلك على "إسرائيل" أن تجتهد لتقديم رؤية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ويجب أن لا ننكر هنا أنه خلال العام الأخير لحكم أوباما، انهار مركب آخر من مركبات العلاقة ما بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، فقد انهارت القيم المشتركة، وباتت أوساط كثيرة من الليبراليين الأمريكان يرون أن "إسرائيل" دولة عنصرية، وبقيت غالبية الدعم الإسرائيلي محصور على المحافظين.

نوه الباحثان إلى ضرورة إيجاد "إسرائيل" صيغة معينة لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهنا يجب الإشارة إلى أن الدولة العبرية تعتمد على وجود عملية التسوية في توسيع مشروعها الاستيطاني، فمن خلال تتبع مسيرة المفاوضات التي امتدت نحو العشرين عامًا، كان التوسع الاستيطاني مركب مهم خلالها، لكن المفارقة أن ذلك التوسع كان يمر بهدوء دون نقد كبير من المنظومة الدولية، كونه كان مزينًا بوجود المفاوضات.

ونضيف هنا على أن "إسرائيل" تلقت ضربة قوّية من نظام أوباما فيما يتعلق بطريقة تلقي المساعدات، فرغم توقيعه على زيادتها إلى حدود 38 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة، إلا أن إلغاء بند تحويل ربعها إلى صادرات، وإلغاء بند التوجه الإسرائيلي المباشر لطلب المساعدات من الكونغرس، سيكون له انعكاسات سلبية إسرائيليًا، تجعل مصيرها مرتبطًا فقط بشخص الرئيس، علاوة على الخسائر الكبيرة جرّاء عدم تمكنها من التصدير مقابل ربع المساعدات، وهو أمر ستبدأ "إسرائيل" العمل على تغييره خلال حكم ترامب، والراجح أنه لن يوافق على التعديل بسبب طبيعة العقلية الاقتصادية للرجل.

العلاقات بين "إسرائيل" والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة

منذ حرب حزيران عام 1967، ورغم رفض أمريكا لاحتلال "إسرائيل" للمناطق المحتلة حينها، إلا أن التيار الديني الصهيوني استطاع أن يجعل الضفة الغربية ضمن العقيدة التي يتبناها

تيار واسع من يهود الولايات المتحدة، إلا أن نتائج الانتخابات والتي أشارت إلى أن 70% من اليهود في الولايات المتحدة صوتت لهيلاري كلنتون تشير إلى اندثار في القيم المشتركة بين يهود الولايات المتحدة و"إسرائيل".

ويرى الباحثان أنه قد يكون لهذا التوجه نتائج سيئة على "إسرائيل"، فمن المعلوم أن ارتباط يهود أمريكا بـ "إسرائيل" ودعمهم لها أثر إيجابًا على دعم نظام الحكم هناك لـ "إسرائيل"، وبالتالي فإن أي تغير في هذه العلاقة سيكون له انعكاسات سلبية على طبيعة التعامل الأمريكي مع "إسرائيل"، لذلك على "إسرائيل" حكومة وأحزاب أن تعمل على تقوية العلاقات مع يهود أمريكا.

التحديات العسكرية لـ "إسرائيل" في الدائرة الأولى: جبهات متعددة وخصوم مختلفون

كوبي ميخال وغابي سيبوني

هناك الكثير من التحديات الأمنية التي لا زالت تواجه الجيش الإسرائيلي على العديد من الساحات المحيطة بها، أولاها على حدود الدول التي لـ "إسرائيل" معها اتفاقيات سلام (الأردن ومصر) وهي الحدود الأطول جغرافيًا لـ "إسرائيل"، قطاع غزة والضفة الغربية، والحدود الشمالية لبنان وهضبة لجولان، ويضاف إلى ذلك التحدي الإيراني، وتحدي السايبر.

منطقة الضفة الغربية

أهم مميز من ميزات الضفة الغربية هو وجود السلطة الفلسطينية، ومسؤوليتها المباشرة عن المناطق "أ"، ووجود التعاون الكبير بين "إسرائيل" وبين أجهزة السلطة الفلسطينية هو أحد أهم العوامل التي تساعد في بسط السيطرة والأمن، ومحاربة التنظيمات المعادية كحماس.

لكن في الآونة الأخيرة هناك عدة عوامل باتت تؤثر على ساحة الضفة الغربية، أولاها: الوجود العسكري الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية، والذي يصعب من حدوث انطلاقة في عملية السلام، ثانيها: الأوضاع الاقتصادية الصعبة ونسب البطالة المرتفعة بين أوساط الشباب الفلسطيني، وقد أوصل ذلك الكثيرين إلى حالة اليأس حيال مستقبلهم، ثالثها: فقدان الثقة في القيادة الفلسطينية، كل ذلك ساهم في اندلاع

أحداث القدس من أواخر عام 2015، ورغم أن الفلسطينيين يدعون أن السبب هو أعمال "إسرائيل" في المسجد الأقصى، لكن لا يمكن إغفال تلك الأسباب.

يريد الباحثان هنا، التقليل من أعمال "إسرائيل" على الأرض وتسببها كاحتلال باندلاع انتفاضة القدس، فلا يمكن إخفاء أن التمادي الإسرائيلي على المقدسات الفلسطينية هو السبب الأبرز في اندلاع انتفاضة القدس، علاوة على التنكيل والتضييق المستمر الذي تقوم به الدولة العبرية على سكان الضفة الغربية، لكن هذا التجاهل من كاتبي البحث، يُشير إلى تغلغل العقلية اليمينية في تحليل الواقع على الأرض.

حدود اتفاق الهدنة – مصر والأردن

هي الحدود الأطول بين كلا الطرفين، ما يميز الحدود المصرية – الإسرائيلية بأنها تقريبًا خالية من السكان عدا عن بعض قبائل البدو في سيناء، والتي لها علاقات متوترة مع النظام المصري، تصل إلى حد المواجهة المسلحة، أما على طول الحدود الأردنية فيوجد أقلية بدوية تسكن تلك المناطق، علاوة على مدينة العقبة الحدودية التي تعتبر من المدن المتطورة الأردنية الجاذبة للسياحة، وبسبب قرب العاصمة عمان للحدود مع "إسرائيل" ركزت المملكة الأردنية جهودها لحفظ الأمن على طول الحدود.

لذلك التحدي الحقيقي لـ "إسرائيل" هو الحدود المصرية، وتحديدًا ما بات يعرف بولاية سيناء، ومكافحة محاولات تهريب المخدرات والسلاح من سيناء باتجاه "إسرائيل" وغزة، والمريح على طول تلك الحدود، هو التعاون الكبير بين الجانب الإسرائيلي وكلا الجانبين المصري والأردني.

لبنان

لا يمكن إغفال أن تنظيم حزب الله لا زال يطور سلاحه بشكل كبير ومهول بدعم إيراني واضح، حتى بات بالإمكان أن يُطلق على قوات الحزب جيش بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهو أمر كان له انعكاسات داخلية في الساحة اللبنانية مكنت الحزب من فرض رؤيته السياسية داخليًا.

يمتلك الحزب اليوم قدرة كبيرة في حرب العصابات، وأصبح يمتلك منظومة سلاح متطورة، من هنا فإن وجود عشرات البلدات الإسرائيلية على طول الحدود من لبنان وقربها منها، سيكون مصدر تهديد كبير لها في ظل القوّة التي يتمتع بها حزب الله.

هضبة الجولان

الوضع على حدود الجبهة الشمالية في هضبة الجولان مختلف وذلك بسبب كثرة اللاعبين السياسيين، علاوة على وجود الحرب الأهلية ووجود عدو مشترك للجميع ألا وهو نظام الأسد.

لكن في الوقت نفسه هناك خطورة تنبع من أن "إسرائيل"، لا تستطيع تحديد من هو عدوها الحقيقي كحزب الله في لبنان وحماس في غزة، وعليها مواجهة احتمالية مواجهة الكثير من الأطراف هناك.

قطاع غزة

تعتبر الساحة الأخطر حاليًا في ظل وجود حماس في الحكم، ولا يمكن إغفال أن قطاع غزة أصبح شبه دولة تمتلك جيشًا، بإمكانه قصف الكثير من المدن الإسرائيلية، علاوة على وجود التنظيمات الجهادية السلفية الأخرى التي تريد إشعال الجبهة مع "إسرائيل"، لذلك تمتلك حماس قدرة كبيرة للضغط على سكان جنوب "إسرائيل".

الوضع الإنساني الصعب في قطاع غزة بسبب الحصار المصري وسعي السلطة لتضييق الخناق على غزة بسبب وجود حماس؛ قلب الأوضاع لشبه قنبلة موقوته قد تنفجر في أي وقت، وأصبحت احتمالية التصعيد كبيرة في حال عدم تغير الأوضاع المعيشية في القطاع، ورغم وجوب مراعاة المعادلة المصرية في الملف الغزي، على "إسرائيل" تحريك ملف تحسن الأوضاع الحياتية للسكان لتجنب التصعيد.

هنا يحاول الباحثين إلقاء حمل الحصار المفروض على قطاع غزة على جانبي العداء مع حماس؛ السلطة الفلسطينية ومصر، ففي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار أن "إسرائيل" ملتزمة إلى حد كبير باتفاق تدخيل البضائع، إلا أنها تستطيع إن أرادت منع انفجار الأوضاع وزيادة تخفيف الحصار.

ولم تكن تصريحات وزير الجيش إفيجدور ليبرمان عن نية حكومته زيادة أعداد العمال الداخلة إلى "إسرائيل" إلا من منطلق محاولة منع الانفجار – عدا عن نية تجنيد جزء منهم لصالح الشاباك – وكذلك ما كان العمل الدؤوب ليسرائيل كاتس وزير البنية التحتية بطرح مسألة بناء ميناء في غزة لتحييد خطرها إلا من منطلق إبعاد خطر المواجهة، التي تم تجريبها ولم تُسهم في تحقيق الأهداف، سواء العسكرية أو السياسية.

طبيعة الرد الإسرائيلي

وحول طبيعة الرد الإسرائيلي فإنه يستوجب أن يكون مختلفًا من جبهة إلى أخرى، حيث على ساحة الحدود المصرية الأردنية – الاسرائيلية يجب أن يكون الاستعداد باتجاه تدريب وحدات خاصة ذات خبرة في مقاومة تهريب السلاح والمخدرات، وأقل تكلفة من وجود الجيش العسكري.

أمّا ساحة الضفة الغربية فتستوجب تطوير وحدات أقرب إلى الوحدات الشرطية لتستطيع مواجهة المظاهرات والاحتجاجات، وقمع الإرهاب، وذات قدرة كبيرة على التعامل مع السكان، الأمر الذي قد ينعكس إيجابًا على طبيعة الرد من المواطنين المدنيين في مناطق الضفة الغربية.

حدود "إسرائيل" مع غزة ومع لبنان هما الأكثر احتمالاً لاندلاع المواجهة المسلحة بالمفهوم التقليدي، لذلك يجب تركيز كامل القوّة العسكرية في تلك المناطق، وزيادة فعاليتها، وممكن من خلال تطبيق المقترح على الساحات الأخرى أن يتم استثمار بقية القوات والوحدات للتعامل مع أي تهديد أمني من أي من الجبهات الشمالية "لبنان" أو الجنوبية "غزة".

طبيعة التعامل الإسرائيلي الذي اقترحه الباحثان، يُشير بين طيّاته إلى ضرورة تعامل الجيش الإسرائيلي مع الضفة الغربية على أنها ساحة داخلية وليس ساحة محتلة، وبالتالي تجنيد الوحدات الشرطية فيها عوضًا عن الوحدات العسكرية، وفي هذا توجه واضح إلى الرغبة الجامحة في استمرار السيطرة عليها من جانب، وإلى وصول الطرف الإسرائيلي إلى درجة اليأس من احتمالية التسوية.

حرب الوعي الأولى

جابي سيبوني

كثيرة هي المخاطر التي تواجه "إسرائيل"، مثال ذلك الخطر النووي الإيراني الذي تم تأجيله لفترة طويلة، وكذلك التنظيمات المسلحة في غزة وجنوب لبنان، وتنظيمات جهادية لا تلتصق بماكن معين كالقاعدة، علاوة على ساحة الضفة الغربية.

لكن مؤخرًا باتت "إسرائيل" تواجه حربًا على الوعي، ليست فقط من اختصاصات المنظمات المسلحة، بل أيضًا تشارك فيها منظمات حكومية وغير حكومية، عسكرية ومدنية في آن معًا، وتستطيع خوض حربها ضد "إسرائيل" انطلاقًا من أي مكان، وتأثيرها ممتد إلى الكثير من الساحات.

حرب الوعي

"إسرائيل" تواجه اليوم هجمة عالمية للمساس بالوعي العام العالمي، وتهدف هذه الهجمة إلى المساس بالشرعية الإسرائيلية على الساحة العالمية، ومقاطعتها اقتصاديًا وإظهارها على صورة دولة تمارس الفصل العنصري، ولا تحترم القانون الدولي، ويستخدم المهاجمون وسائل التواصل الاجتماعي من أجل بلوغ هدف المقاطعة الإسرائيلية.

التكنولوجيا المتطورة اليوم ساهمت في تسهيل استخدام مثل هذه الوسائل للتأثير على الرأي العام في الكثير من الدول، ويبدو أننا في وقت لا نحتاج فيه إلى قوّة تقليدية لتغيير الوعي، ومن المتوقع أن يولد ذلك مزيدًا من العمليات ضد "إسرائيل"، علاوة على خطر المساس بصورتها العالمية، والمساس بحصانة المواطن الإسرائيلي، وقد تولد ضغطًا على المنظومة الدولية لمقاطعة "إسرائيل" اقتصاديًا، كنجاح حركة المقاطعة العالمية "البي دي أس" في توفير بيئة لمقاطعة بضائع المستوطنات ووسمها في أوروبا.

وأحد أهداف تلك الحملة هو التأثير قضائيًا على "إسرائيل" سواءً داخليًا بالتأثير على مؤسسة القضاء لمواءمة قراراتها مع المنظومة الدولية، أو جعل مؤسسات القضاء العالمية عاملاً ضاغطًا على "إسرائيل"، كما كان الحال بعد حرب عام 2014، حيث أوصل القضاء العالمي "إسرائيل" إلى قناعة بضرورة عدم استخدام قوّة مبالغ فيها، وفي هذا إدانة بحد ذاته.

حديث الباحثين عن فقدان الشرعية، بات باعتقادي أحد أكثر المواضيع نقاشًا على الساحة الإسرائيلية، فبلوغ "إسرائيل" قرابة السبعين عامًا منذ تأسيسها وعدم بلوغها الشرعية، لا بل وزيادة المناهضة لها على المستوى التوعوي، وضع صانع القرار الإسرائيلي أمام مأزق حقيقي، فهي من جانب لم تتخلص من مطالبات أصحاب الأرض بحقهم، ومن جانب آخر باتت رقعة فقدانها الشرعية تزداد.

ويبدو أن موجة اللاشرعية الإسرائيلية كان لها تأثير كبير من خلال حجم المقاطعة الفردية الثقافية ما بين العام 2010-2015، وكان ناقوس خطر يدق حيال تمدد الكره الإسرائيلي في العالم، لدرجة أن الدول المؤيدة كبريطانيا والولايات المتحدة، وبنسب تصل 40% رأت جماهيرها أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بات أمرًا مرفوضًا ومقززًا.

كيف على "إسرائيل" مواجهة التحدي؟

رغم أن الجيش متخصص في مواجهة التحديات العسكرية، لكن يمكن من خلاله القيام بردع المناطق التي تنطلق منها حرب شرسة على الوعي، وإقناع الخصوم أنفسهم أن مثل هذه الحرب ستكون مكلفة من الناحية السياسية والاقتصادية وقد تكلفهم حربًا هم لا يريدونها، وهو أمرٌ سيساهم في تخفيف حدّة حرب اللاوعي.

لكن الأهم لمواجهة هذا التحدي هو تخصيص غرفة مشتركة تعتمد على الأجهزة الاستخباراتية، لجمع المعلومات عن طبيعة حرب اللاعي المتبعة، وتجنيد الكثير من الشخصيات بهدف محاربة هذه الحركة والحفاظ على الصورة الإسرائيلية، والتعاون مع أرباب التكنولوجيا العالمية لمحاربة الظاهرة، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

علاوة على ما ذكره الباحث، حرصت "إسرائيل" خلال انتفاضة القدس على تصوير وسائل التواصل الاجتماعي والتحريض من خلالها وكأنها منبع للعمليات الفلسطينية، من هنا كان الاحتفال الإسرائيلي الكبير بعد توصلها إلى اتفاق مع إدارة الفيس بوك لإغلاق الصفحات المحرضة وفق تعبيرها.

وخلال حرب الوعي كما تسميها "إسرائيل"، تحاول أن تجعل من نفسها جزءًا من المنظومة العالمية التي تواجه الإرهاب، فقد ارتأت أن تصور حادث الدهس في مطلع العام الحالي على أن منفذه ينتمي لداعش، وأن الإرهاب الذي يصب في أوروبا هو ذاته في تل أبيب، وتأتي هذه المحاولات من أجل إيقاء الوعي العالمي يقظًا على أن الدولة العبرية هي جزء من المنظومة العالمية النيرة، وبعيدة على أن تكون دولة لا شرعية أو تمارس الفصل العنصري،

لأن خروج "إسرائيل" من الدائرة الأوروبية كدولة تحمل القيم نفسها، سيكون له انعكاسات اقتصادية وسياسية وفكرية سلبية عليها.

ظاهرة الكراهية والعنصرية بين اليهود والعرب في "إسرائيل":

المميزات والتداعيات وطرق المواجهة

أفرايم لافيء، مائير إليران، ومحمد أبو نصرة

علاقات الدولة والأغلبية اليهودية مع العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" ذات علاقة بقضايا الأمن القومي، ورغم إدراك الحكومة الإسرائيلية لضرورة تقليص مساحة اللامساواة بين العرب واليهود اجتماعيًا واقتصاديًا في الدولة، إلا أن التوصيات بهذا الشأن لم تُطبق، فقد أشارت لجنة أور، والتي تشكلت بعد أحداث عام 2000، إلى وجود فجوة كبيرة بين الجانبين.

تتعامل الحكومات الإسرائيلية الأخيرة مع العرب بتناقض واضح، فمن الجانب الأول تسعى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية لأن ذلك سيكون له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، ومن الجانب الآخر تعمل تلك الحكومات إلى إبعاد العرب عن مركز الخريطة السياسية والاجتماعية، من خلال تشريعات تقلص حقوقهم، مثل قانون إقصاء النواب.

تعبيرات الكراهية بين اليهود والعرب

ظهرت العديد من التنظيمات مثل تدفيع الثمن "تاج مخير"، والتي مارست -ولا زالت- أنواعًا من الإرهاب ضد العرب في الداخل، وذلك بدعم من قيادات دينية صهيونية، ومصطلح الموت للعرب بات الأكثر شيوعًا في الأوساط اليهودية، ويستخدمه اليهود في مناسبات كثيرة عند الالتقاء في العرب، خاصة في ملاعب كرة القدم وغيرها، وقد تجند الرئيس الإسرائيلي رؤوبن ريبلين شخصيًا لمحاربة الظاهرة في الملاعب.

ومن خلال تتبع حركة شبكات التواصل الاجتماعي تبين أن نصف المكتوب خلال الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014، كان تحريضًا ضد العرب الفلسطينيين في الدولة، وقد

ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في توليد مجموعات عنصرية واضحة حاولت المساس بشكل مباشر بمن خرج ضد الحرب من العرب.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن ظاهرة العنصرية باتت مميزًا اجتماعيًا بارزًا وتحديدًا في أوساط اليمين المتطرف، الذي بات يمارس العنصرية من منطلق الشعور أن الحكومة معهم، وأيضًا ظهرت خلال السنوات الأخيرة موجة من العنصرية العربية ضد اليهود، فقد بتنا نشاهد مصطلحات مثل الموت لليهود ترتفع، وتحديدًا بين أوساط الحركة الإسلامية.

من خلال ما كتبه الباحثان يتضح الإقرار المباشر بأن العنصرية اليهودية الموجهة ضد العرب هي أضعاف العربية الموجهة لليهود، وقد بات التيار اليميني المتطرف المسيطر على الحكومة لا يخفي سعيه لدولة يهودية خالصة، وبالتالي هو لا يخفي نيته طرد العرب، وعدم تقبلهم داخل الدولة، من هنا كانت غالبية القوانين العنصرية نابعة من أبناء التيار اليميني.

ولم تعد العنصرية الموجه ضد العرب مقصورة على تيار دون آخر، فقد صرح يتسحاك هرتسوغ زعيم المعارضة، قبيل الانتخابات الأخيرة أن حزبه لا يسعى إلى التعاون مع العرب في أي حكومة يقوم بتشكيلها، وبالتالي فإن الاستبعاد السياسي هو قاسم مشترك لكل التيارات الإسرائيلية على الساحة العبرية.

مواجهة ظواهر الكراهية والعنصرية

في القانون الإسرائيلي يوجد العديد من القوانين التي هدفها محاربة العنصرية، مثل قانون منع العنصرية والعنف في الملاعب "2008"، وكذلك أقرت وزارتا العدل والتعليم العديد من الخطط التي تهدف إلى التخفيف من حدّة التصرفات والألفاظ العنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي.

علاوة على ذلك خرجت العديد من المؤتمرات والتقارير والأبحاث التي أشارت إلى ضرورة ترسيخ الديمقراطية وتقبل الآخر، فلو كانت القيم الديمقراطية سائدة بشكل كبير عند القيادات اليهودية والعربية على حد سواء، فإن الاعتقاد الجازم وفق تلك الأبحاث، أن ظاهرة العنصرية والكره ستصل إلى حدودها الدنيا، لأنها في كثير من الأحيان تنزل من رأس الهرم إلى القاعدة.

رغم ظاهرة العنصرية المنتشرة، إلا أن مسألة اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي تسير وفق المخطط لها، حيث يدرك العرب أن الخيار الأفضل لهم هو الاندماج في المجتمع

الإسرائيلي، لكن في المقابل فإن على السلطات الإسرائيلية اتخاذ الخطوات التي من شأنها بلورة الخطط الموضوعة من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الدولة، ومن جاب آخر الحفاظ على هويتهم العربية الإسرائيلية.

يبدو أن كاتبي المقال تجاهلوا عمليًا حجم العنصرية الكبير الذي يعاني منه العرب في شتى قطاعات الدولة، سواء في الوظائف أو التعليم أو مؤسسات الحكم، والأهم من ذلك المناطق السكنية، حيث تجري محاصرتهم في مناطق محدودة ويمنعون من التمدد العمراني، فالعرب والذين يشكلون قرابة 21% من المجتمع الإسرائيلي، علاوة على أنهم أصحاب الأرض الحقيقيون، يقطنون فقط على 3% من مساحة الأراضي.

ويُضاف إلى ذلك أن النصائح الموجه لدمج العرب، ومساواتهم بغيرهم من سكان الدولة، تُسمع منذ ما يزيد عن الخمسين عامًا في الدولة العبرية، والمفارقة أن أوضاع العرب تؤول إلى الأسوأ في كل مرحلة ترتفع فيها تلك المطالبات، ولعلّ ذلك ينبع من السيطرة الأيديولوجية اليمينية التي تريد دولة طاهرة من العرب، وفي الوقت نفسه تخشى على التركيبة اليهودية في الدولة، كما أن الحال لم يكن أفضل إبان حكم اليسار والوسط، حيث كانت سلوكيات حكوماتهم مع فلسطينيي الداخل، فرصة لإشباع رغبة التطرف في المجتمع الإسرائيلي وكسب رضاها، ويكفي دليلاً على ذلك أن أحداث العام 2000، كانت في عهد رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك زعيم حزب العمل آنذاك، الذي يرفع شعارات المساواة والعدالة وحرية التعبير والعمل.

مركبات داخلية للحصانة القومية

موشيه يعالون

الحرب الأخيرة التي كان على "إسرائيل" فيها مواجهة خطر الانهيار هي حرب تشرين أول عام 1973، منذ ذلك الوقت لا يوجد تهديد حقيقي على تماسك الدولة، أو خطورة من احتمالات انهيارها ومحوها عن الخريطة السياسية.

أعداء دولة "إسرائيل" يصفونها على أنها أوهن من بيت العنكبوت، أي أن التماسك الداخلي للمجتمع الإسرائيلي ضعيف، وأن الدولة ككل أضعف من بيت العنكبوت، وفي الحقيقة هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور الدولة ضعيفة:

- الانتفاضات الفلسطينية المتلاحقة.
- الحروب الأخيرة على لبنان وغزة والتي لم تحقق فيها "إسرائيل" نصرًا واضحًا.
- صفقات تبادل الأسرى.

كل هذه العوامل قوّت نظرية بيت العنكبوت عند الخصوم.

مقابل ذلك فإن صورة قدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود بانت واضحة، خاصة خلال مواجهة انتفاضة الأقصى 2000-2004 التي شهدت وجود الكثير من العمليات "الانتحارية"، وكذلك تماسك المجتمع خلال الحرب الأخيرة على غزة.

ومن المتوقع أنه خلال الفترة القادمة سيكون المجتمع الإسرائيلي قادرًا على مواجهة المخاطر الأمنية القادمة لأن قوّة الخصوم التقليدية (جيوش الدول العربية) فقدت الكثير من قيمتها، بسبب عملية السلام معها مثل الأردن ومصر، وأخرى بسبب الحروب الأهلية الداخلية، ويتبقى فقط التنظيمات المسلحة، التي تمتلك التهديد باستخدام الصواريخ، لكنها لن تستطيع السيطرة على مناطق جغرافية.

لكن علاوة على ضرورة امتلاك القوّة العسكرية، فإن العامل الآخر الأهم من أجل الحصانة القومية، هو التكتل والتضامن المجتمعي والإيمان بصدق الطريق، والدفاع عنها حتى النفس الأخيرة، لذلك يجب فحص هذه المكونات للاستفادة منها في المستقبل.

المجتمع الإسرائيلي أثبت نفسه في التحديات الأمنية، وهو أمر يضعف نظرية بيت العنكبوت، لكن في الوقت نفسه يجب الحديث عن مركبات تهدد الأمن القومي.

حوار الخوف والكراهية، وعدم الشرعية يؤثر على التماسك الداخلي للمجتمع الإسرائيلي، ولا يخفى أن هذا الحوار زاد في السنوات الأخيرة بفعل شبكات التواصل الاجتماعي، وبتنا نشهد تعبيرات لإلغاء الآخر، سواء العرب أو اليسار أو المستوطنين، أو حتى الحريديم، وانتقل هذا النوع من الحوار السيء إلى وسائل الاعلام وأحيانًا إلى القيادات من أجل كسب الأصوات.

القضية الفلسطينية هي الأخرى أدت إلى نقاش داخلي واسع، دفعت طرفًا من المجتمع إلى الكفر بالعدالة والمحاكم الإسرائيلية، وعلى خلفيته بتنا نشهد معسكرًا قوميًا ومعسكرًا غير قومي! وهو ما سيكون له تداعيات على تماسك المجتمع.

أمر آخر يثير القلق حيال التماسك الداخلي، هو الفساد المنتشر في أروقة الحكم وإدانة رئيس، رئيس وزراء ووزراء في قضايا فساد كبيرة، هذا مساس كبير بالأمن القومي.

الإيمان بصدق المشروع الصهيوني هو خير رد على من يعمل على إفقاد الدولة العبرية شرعيتها، وعامل مهم في كسب الدعم العالمي لها ولحقها في البقاء، وما يقوم به النظام الحالي من هجوم كبير على وسائل الإعلام والقضاء سيؤدي إلى ضرر كبير في إيمان المجتمع بالديمقراطية والمؤسسات السيادية.

لذلك في ظل المعطيات التي تشير إلى استبعاد الوصول إلى حلول مع الفلسطينيين في المستقبل القريب، فإنه يجب العمل على التضامن الداخلي، وتصحيح الأخطاء التاريخية من أجل رفع نسبة الثقة في القيادة القومية.

ظاهرة التضامن داخل المجتمع الإسرائيلي، لا يمكن أن تقاس خلال الحروب والتحديات، وكان الأولى بيعلون عدم اختبارها في ظل التحديات، فمن الطبيعي أن نجد تكافل المجتمعات وتضامنها وتناسي خلافاتها إذا وُجد خطر حقيقي يهدد أمنها.

والنظرية التي باتت سائدة في "إسرائيل" اليوم أنه لولا وجود التحديات الأمنية المحيطة لأكل اليهود بعضهم بعضًا، وحديث يعالون كان ينقصه الحديث عن ظاهرة اللامساواة كمركب يهدد أمن المجتمع الإسرائيلي، لا أتحدث هنا عن اللامساواة تجاه العرب، بل تجاه اليهود الشرقيين الذين يشكلون نصف المجتمع، ووفق المعطيات لن يصلوا إلى مساواة كاملة إلا بعد 100 عام من اليوم.

علاوة على الخلاف الكبير على شكل الدولة، والذي بات يقسم المجتمع الإسرائيلي إلى تيارات مختلفة، بات يرى كلّ منها في الآخر عبئًا على الدولة، وأوصلهم إلى شروخ حقيقية

وصلت إلى حدود التظاهر ضد المحاكم العليا والتهديد باستخدام القتل لقيادات، كالتهديد الأخير لرئيس هيئة الأركان جابي آيزنكوت.

الخلاصة

تقدير إستراتيجي لـ "إسرائيل" 2017: نظرة على الواقع وجواب للتحديات

عموس يدلين

عوامل القوة بقيت كما كانت السنة الماضية:

- ظلت "إسرائيل" قوية عسكريًا وقلت التهديدات ونجحت في تجنب أي مواجهة واسعة، ولم يعد هناك جيوش تهددها، وحفظت قدرتها على الردع.
- الاتفاق النووي مع إيران أجل التهديد الإيراني على الأقل.
- الصراع في العالم العربي مع إيران من جهة ومع الإخوان المسلمين من جهة أخرى فتح فرصًا أمام "إسرائيل" وهي مصالح مشتركة مع العرب السنة.

في المقابل هناك تحديات مثل :

- غياب الولايات المتحدة عن المنطقة والذي قد يزيد في عهد ترامب .
- التدخل العسكري الروسي في سوريا يقوي إيران وحزب الله وقد يقيد حرية "إسرائيل" قليلاً.
- استمرار الجمود في العملية السياسية، والتحريض منذ بدء انتفاضة القدس خريف 2015.
- تعقيد العلاقات أكثر مع الاتحاد الأوروبي .
- معاناة المجتمع الإسرائيلي أكثر من الانقسام، وزيادة الهجمات على الجيش من المتطرفين.

في التقدير الإستراتيجي لعام 2016 كانت توصيات لصاحب القرار بأن يستغل قوة "إسرائيل" العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للتقدم نحو تسوية مع الفلسطينيين لفتح مجال أكبر للتعاون مع العرب، لكن الحكومة فضلت الإبقاء على الوضع الراهن.

هذه التوصيات ما زالت قائمة.

مركبات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل:

عسكريًا: ما زال وضع "إسرائيل" كما هو، فقد تجنبت "إسرائيل" التورط في الصراعات حولها، وحافظت على قوتها اقتصاديًا وتكنلوجيًا مما يفتح مجالاً للتعاون مع دول كثيرة حول العالم.

ضعف مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مستمر. مع عدم وضوح الرؤية تجاه سياسة ترامب، قوة الولايات المتحدة هي قوة لـ "إسرائيل" وضعفها يؤثر سلبًا، خصوصًا بعد التوتر بين نتنياهو وإدارة أوباما.

زيادة حدة التوتر بين روسيا والغرب خلال 2016 ورياح الحرب الباردة.

التوتر حول أوكرانيا ومع الصين حول بحر الصين الجنوبي.

روسيا تشن هجومًا شاملاً على المنطقة لتعزيز نفوذها في كل دول المنطقة.

كل من روسيا والولايات المتحدة تعتمدان على حلفاء لهما في القتال في سوريا وتتجنبان التورط في الوحل السوري.

من ناحية "إسرائيل" تحافظ على علاقات جيدة مع الجهتين، وهذا يعطيها قوة إضافية في المنطقة، والأنظار تلتفت عن "إسرائيل" تجاه قضايا أخرى في العالم.

تقارب "إسرائيل" مع الصين وروسيا قد يضر بعلاقتها بالولايات المتحدة.

الاتفاق النووي مع إيران

على المدى القصير لا يضر لكنه محدود بعشر سنوات، وقتها قد تحقق إيران نقلة لا يستطيع أحد اعتراضها.

إيران لم تستفد من الاتفاق على الصعيد الاقتصادي والعلاقات مع الغرب بسبب مواقفها السلبية في قضايا مختلفة.

انخفاض سعر النفط وعقوبات أخرى عليها ليست مرتبطة بالنووي.

انشغال إيران بالصراع في العراق وسوريا يقلل من قدرتها على الانشغال بـ "إسرائيل".

ضعف أطراف ليست دولاً ومن ضمنها داعش.

داعش وحماس وحزب الله، منذ 2016 بدأت تضعف، وخصوصًا داعش بسبب التحالف الدولي ضدها.

نقاط ضعف داعش:

- عدم وجود جهاز عسكري حديث (جيش).
- عدم وجود اقتصاد حديث.
- عدم وجود عمق إستراتيجي.

وكل يوم تفقد داعش أجزاء من دولتها. لكن ومع ذلك:

ستبقى داعش تنظيمًا إرهابيًا حتى لو فقدت سيطرتها على الجغرافيا وتحولت لمطاردين.

من ناحية "**إسرائيل**" ستبقى هذه المنظمات منشغلة بنفسها بعيدًا عنها. وستبقى لـ "إسرائيل" حرية مهاجمتها متى رأت ضرورة.

الحرب الأهلية في سوريا أبعد من أي وقت عن النهاية.

يرى بيدلين أن الأفضل لـ "إسرائيل" هو التخلص من المحور الإيراني في سوريا والتخلص من داعش وإقامة نظام سني (معتدل)، لكن بعد التدخل الروسي لصالح هذا المحور لم يعد هذا الاحتمال ممكنًا.

أما الخيارات القائمة فهي:

- استمرار الحرب وهو الأوفر حظاً.
- استقرار نظام الأسد في المناطق المحاذية لـ "إسرائيل".
- سيطرة سنية على حدود الجولان.

ضعف العالم العربي مستمر

دول معرضة للتفكك: ليبيا واليمن والعراق ولبنان وسوريا، والصراع بين السنة والشيعة وبين السنة أنفسهم؛ وبين الأنظمة والمعارضة الإسلامية، ومشاكل اقتصادية وتدني أسعار النفط وبطالة مرتفعة، وحروب أهلية ولاجئون.

خلافات على الأولويات؛ السعودية تريد محاربة الكل وتريد الجميع معها، لكن لمصر رؤية مختلفة ولتركيا رؤية أخرى، والأولويات مختلفة.

السعودية مهددة داخليًا أيضًا: من الاقتصاد ومن الخلافات على خلافة الملك وعلى الإصلاحات وبسبب الأقلية الشيعية.

من ناحية إسرائيل:

فقد صمدت اتفاقيات السلام وتتمتع "إسرائيل" بأعداء مشتركين لها مع الأنظمة العربية، وهي قلقة على النظام المصري لأن أسباب ثورة 25 يناير قائمة.

العلاقة مع السعودية والتعاون صعد إلى السطح، ومع ذلك ما زالت السعودية تخشى من علاقات علنية رسمية بسبب الصراع مع إيران وداعش.

الجمود في عملية السلام والعنف الفلسطيني

"إسرائيل" تدفع ثمنًا في الأرواح والاقتصاد والسياحة والمكانة الدولية وأسباب التدهور قائمة، والسلطة تعاني من نقص شرعية داخلية وصراعات على وراثة عباس.

على الصعيد الدولي مبادرات هنا وهناك مثل المبادرة الفرنسية والمؤتمر الدولي ومبادرة السيسي.

في غزة الأوضاع تتدهور، وهنا مشاكل ماء وطاقة ومجاري، وتمتنع "إسرائيل" عن التخفيف حتى لا تزداد قوة حماس؛ وهو ما يدفع باتجاه مواجهة جديدة.

ازدياد ضعف "إسرائيل" السياسي دوليًا

تصاعد حملة المقاطعة، ويساعد على ذلك تركيبة الحكومة اليمينية أكثر من سابقاتها، وتشريعات غير ديمقراطية، وعلاقات مع أنظمة دكتاتورية في العالم، خصوصًا روسيا

والصين رغم أنهما لا تقدمان لـ "إسرائيل" ما يقدمه الغرب لها من مساعدات تكنولوجية وعسكرية واقتصادية.

توترات في الساحة الداخلية الإسرائيلية

هجمات على الجيش غير مسبوقة، من قبل الجمهور اليميني والمتدين من جهة

وتدهور في علاقة اليهود والعرب من جهة أخرى.

نصائح سياسية لمواجهة التحديات التي تواجه "إسرائيل":

عسكريًا أرجح الاحتمالات هو مواجهة مع حماس، ومن الممكن اشتباكات في سيناء أو الجولان، والأخطر هو المواجهة مع حزب الله. وإذا استطاعت "إسرائيل" أن تحدد أهداف المعارك وتستخلص العبر من المعارك السابقة فيمكنها أن تنجح. أما المواجهة مع حزب الله فهي الأصعب، وقد تتدخل إيران وسوريا فيها مما يصعب الأمر على الجبهة الداخلية.

النصائح:

- **تعزيز العلاقات الإستراتيجية والثقة مع إدارة ترامب** فلا بديل عن الولايات المتحدة رغم العلاقة الجيدة مع بوتين. والصين لا تستطيع أن تقدم غير علاقات اقتصادية، فمن الضروري التنسيق مع الإدارة الأمريكية في القضايا المهمة، مثل النووي الإيراني، والصراع مع الفلسطينيين، والتنسيق حول سوريا، ودعم النظامين المصري والأردني، والاستعداد لتطورات سلبية في الخليج العربي، والعمل مع اليهود في الولايات المتحدة للتأثير في الأجيال الجديدة في الولايات المتحدة.
- **بناء قدرات لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية**، وامتلاك أسلحة مناسبة وحلفاء مناسبين.
- **مبادرات على الصعيد الفلسطيني** لمنع دولة واحدة، يجب العودة للمفاوضات والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية، ودعم مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتجنب مواجهة مع غزة، ومنع كارثة إنسانية فيها إن حصلت مواجهة؛ وذلك بالتعاون مع عدة أطراف، مع دراسة خيارات مثل ميناء بحري في غزة، وأنبوب غاز ومحطة تحلية للماء.

- **الاستعداد عسكريًا لمواجهات واسعة مع حزب الله وحماس.**

مع استخلاص العبر من المواجهات السابقة ومحاولة منع مواجهة جديدة. أسباب المواجهة مع حزب الله:

ضرب قوافل السلاح أو محاولات الحزب بناء قواعد له في الجولان، وهذا قد ينجح إذا استقر حكم الأسد أو استمرت الحرب، ولكن هناك خطرًا من تمكين ميليشيلت شيعية في سوريا من جهة ومن وجود الدفاعات الروسية التي تغطي لبنان و"إسرائيل" من جهة أخرى، مما يلزم بتفاهم مع روسيا من الآن وليس بعد بدء المعركة.

باتجاه غزة :

يجب تقصير مدة الحرب، ويجب معرفة مفاجآت حماس مسبقًا، ويجب إيجاد حل للأنفاق ولقذائف الهاون، ويجب الاستعداد لعمل بري فعال كخيار اضطراري. وليس بالضرورة لاحتلال غزة، وإنما يمكن أن يؤدي لانهيار كتائب القسام.

وفي الجبهتين يجب الاتفاق مسبقًا مع إدارة ترامب على الخطوط الحمراء وما هو شرعي وغير شرعي.

- **الحزم في مواجهة ازدياد قوة محور إيران حزب الله في سوريا**، وذلك بضرب أسلحة حزب الله، وضرب أي قوة من المعارضة يمكنها أن تهدد الحدود، وتقديم مساعدة إنسانية للسكان.
- **تحسين العلاقات مع الدول العربية السنية**؛ فرغم التقدم في العلاقات إلا أن الأنظمة تخشى من الرأي العام، ولن تجرؤ على إعلان العلاقات إلا إذا حصل تقدم على الصعيد الفلسطيني رغم عدم اهتمام الأنظمة نفسها بالموضوع الفلسطيني. إلا أنها ترى ضرورة بهذا التقدم لتحقيق مصالحها بالتعاون مع "إسرائيل"، ومن ناحية "إسرائيل" فإن التقدم في عملية السلام سيساعدها على تعزيز علاقاتها بالعرب وأن تصبح جزءًا طبيعيًا من المنطقة، بالإضافة للفوائد الاقتصادية والدفاع المشترك ضد الأعداء المشتركين.
- **استعداد لمواجهة القوى الناعمة ضد "إسرائيل"**

في مجال الاقتصاد وفي الساحة الدبلوماسية وعلى صعيد الإعلام، ولا سيما شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى الصعيد القضائي؛ على "إسرائيل" أن تكون جاهزة بكل هذه الجبهات.

- **الاستمرار بتطوير قدرات السايبر الإسرائيلية؛** "إسرائيل" من بين 6 دول عظمى تكنولوجيًا، وصناعة الهايتك عمود من أعمدة اقتصادها في غياب الموارد الطبيعية، والمطلوب تشجيع هذه الصناعة، ولا سيما أثناء الخدمة العسكرية.
- **تطبيق خطة الوسط العربي لإزالة الحواجز؛** يجب دمج المجتمع العربي وتطبيق خطط التطوير والامتناع عن تشريعات تزيد الفجوة ضدهم وعن التصريحات الإعلامية ضد العرب والتنصل من التوجهات العنصرية في أوساط اليهود.
- **إجراء حوار وطني -سياسي واجتماعي- حول المزايا الأساسية لدولة "إسرائيل"**

هدف الحوار تحديد طريقة ضمان "إسرائيل" دولة يهودية وديمقراطية

يشارك في الحوار الجمهور وتقوده القيادة السياسية

تحديد آليات لمنع الاستقطاب ومنع تشريعات غير ديمقراطية ومنع التحريض.....

هذه النصائح يمكنها جعل "إسرائيل" أقدر على مواجهة التحديات وتبنيها، ويتطلب ذلك تفضيل الاعتبارات بعيدة المدى على تلك القصيرة التي تريح القادة السياسيين، لذلك فالأمر متعلق بقدرة القادة على تغليب المصالح الإستراتيجية للدولة على مصالحهم السياسية الآنية.

- **فوق كل ذلك: مطلوب من سياسة الأمن القومي لـ "إسرائيل" أن تكون قادرة على الموازنة بين التناقضات الأساسية في البيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية، وهذا الجهد سيكون صعبًا بالضرورة لأن هذه التناقضات حقيقية وهي:**

1. التناقض بين الرغبة بإطالة فترة الهدوء الأمني من جهة والحاجة للمبادرة لأعمال تخلق واقعًا جديدًا أكثر أمنًا.
2. بين قوة "إسرائيل" العسكرية والاقتصادية من جهة وضعفها السياسي الناتج أغلبه عن الاحتلال للضفة والقطاع من جهة أخرى.
3. الموازنة بين أمور ساخنة مثل المواجهة المحتملة مع غزة في المدى القريب وبين المواجهة الشاملة على المدى المتوسط مع حزب الله أو بعيدة المدى مع إيران ودول أخرى في الشرق الأوسط.
4. بين بناء قوة عسكرية أو بناء قدرات ناعمة.

5. بين إمكانيات "إسرائيل" العسكرية والقيود على استخدام هذه القوة ضد أعداء أصغر منها.
6. بين الإمكانيات العسكرية الكبرى وعدم القدرة على تحديد أهداف ممكن تحقيقها بهذه القوة.
7. بين تعريف القيادة السياسية للنصر وتعريف العامة له.
8. بين ميزانية الدفاع من جهة وميزانية الاقتصاد والتعليم والمجتمع من جهة أخرى.
9. بين الوضع الراهن الذي يتطلب استعداداً للمواجهات وبين التخطيط للمدى البعيد وصناعة بيئة تمنع المواجهات.
10. بين إمكانية التوصل إلى تسوية وبين الأخطار الأمنية المترتبة عليها.
11. الموازنة بين مركبات الأمن: الردع والاستخبارات والدفاع والحسم من جهة ومواءمتها للتهديدات والظروف المحيطة.
12. ضرورة نقاش حول طبيعة دولة "إسرائيل" وأين يمكن دمج اليهودية بالديمقراطية وفي الوقت نفسه أن تكون دولة آمنة وعادلة.

الموازنة بين هذه التناقضات تمكن من صياغة إستراتيجية أمنية وسياسية عليا لدولة "إسرائيل".